

مركز وثائق وأبحاث مصر المعاصرة

مصر
الفهضة

المعتدلون في السياسة المصرية

«دراسة في شخصية إبراهيم الهلباوى»

د. أحمد الشربيني السيد





مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة

إشراف: د. يونان لبيب رزق
مكتبة التوثيق: خلف عبد العظيم الميرحي

الايخراج الفني : مراد نسيم

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاسرام للنشر والتوزيع

القاهرة

المعدّلون في السّياحة المصريّة

«دراسة في شخصية ابراهيم الهلباوى»

تأليف

د. أحمد الشربيني السّيد
كلية الآداب - جامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩١

تقديم

الاعتدال والتطرف قضية ظلت مطروحة بالخاح على الساحة السياسية المصرية منذ أن تعددت المواقف للمتواجدين فى هذه الساحة .

ونتيجة لما تعرضت له مصر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر من تدخلات أجنبية واطماع استعمارية ، الأمر الذى شكل المحور الاساسى الذى دارت حوله الحياة السياسية ، ارتبطت قضية الاعتدال والتطرف بهذه التدخلات وتلك الاطماع . واصبح من يتشددون فى مواجهتها هم المتطرفون ومن يسعون الى ايجاد صيغة للتعايش معها هم المعتدلون .

ومن هذا المنطلق تواجد التياران ، المتطرف والمعتدل ، على الساحة السياسية المصرية ، بهذا المعنى لما يزيد عن ثلاثة ارباع القرن .

وكان لكل تيار رجاله ، ونقدم فى هذا العدد من «مصر النهضة» احد رجال «تيار الاعتدال» . . ابراهيم الهلباوى .

وصاحب هذا العمل هو الدكتور «أحمد الشربيني» مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة ، والذى اعتمد فى

دراسته على مذكرات الهلباوى التى قدمت كثيرا من الجوانب التى لم تكن معروفة عن تلك الشخصية باعتبارها ممثلة لتيار الاعتدال .

واذا كان الدكتور الشربينى قد استهل دراسته بتقديم رؤيته حول « مدرسة المعتدلين » فانه قد سعى الى تحديد موقع الهلباوى داخل هذه المدرسة وانطلق منها الى الجوانب الاساسية لنشاطات الرجل ، بدءا من موقفه من ثورة ١٩١٩ ، ومرورا بمرافعاته السياسية ، وانتهاء بدوره فى الحياة النيابية .

وفى تقديرنا ان الكتابة عن بعض الشخصيات التى لاتحظى بشعبية لا تلقى اقبالا كبيرا من جانب المؤرخين ، ولكنها لكتابة ضرورية فهى فى نهاية الأمر تجلى جوانب مطلوب اجلائها من التاريخ المصرى الحديث ، وهو ما فعله الدكتور الشربينى ، وهو ما ترحب به « مصر النهضة » .

وعلى الله قصد السبيل ٩

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الفصل الأول

الحركة الوطنية بين الاعتدال والتطرف في المرحلة الأولى (١٨٨٢ - ١٩١٤)

الاعتدال والتطرف من المفاهيم التي شاع استخدامها بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية ، والتي اختلفوا في تحديد محركاتها باختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية ، لأن ما تعتبره مدرسة اعتدالا ، قد تعتبره الأخرى تطرفا ، وقد يختلف الاستخدام التاريخي للمفهومين لخصوصية الزمان والمكان .

وإذا كان الفضل في تصنيف التيارات السياسية في بلد ما ووصفها بالاعتدال أو التطرف يعود إلى الباحثين ، فإن استخدامها في مصر قد جاء امتدادا ، لتصنيف سلطات الاحتلال للتيارات السياسية المصرية ، التي تنامي وجودها .

فبعد أن أطلق كرومر على أصحاب المصالح الزراعية « الجيرونديين » ، نسبة إلى الجيرونديين في الثورة الفرنسية (١) ، أخذ استخدام مفهوم الاعتدال يتردد بين الباحثين ،

حتى اطلق على التيار السياسى الذى مثله اصحاب المصالح الحقيقية ، الذين حرصوا على ألا تأتى تحركاتهم لتحقيق الاستقلال والدستور متعارضة مع مصالحهم التى تنامت فى ظل الاحتلال - الذى لم تر فى وجوده شبرا على البلاد - ومن ثم نأت عن طفرة الخلاص منه ، ولم تر مانعا فى مسالته .

وبالنسبة لمفهوم المتطرف ، فقد حدث الشئ نفسه ، اذ لم تطلقه سلطات الاحتلال ، على جمعية سياسية أو جمعيات طرحت أفكارا راديكالية تتعلق بالاطار السياسى والاجتماعى لمصر ، بل أطلق على التيار السياسى الذى تبلور فى حزب سياسى - الحزب الوطنى - انتهج وسائل لتحقيق الاستقلال والدستور ، رأتها سلطات الاحتلال متطرفة .

اذن فمواقف وممارسات التيارات السياسية من قضية الاحتلال وكيفية تحقيق الاستقلال والدستور ، كان المحك الذى استخدم فى تصنيف هذه التيارات بين الاعتدال والمتطرف ، وهذا يتعارض مع الامانى الوطنية ، التى ترى فى المتطرف ، اعتدالا فى مطالبها ، وفى الاعتدال تطرفا اذ انها ترى فيه تخليا عن حقوقها المشروعة .

واذا كانت ممالة سلطات الاحتلال ومحاباتها هى المعسول الأساسى فى الحكم بالاعتدال ، فقد ظهرت أحزاب سياسية ، كانت أكثر ممالة للمحتلين ممن أسموا بالمعتدلين ، ومع ذلك فلم يتم تصنيفها مع المعتدلين ، ربما لضالة وزنها جماهيريا ، وقلة اسهامها سياسيا ، أما بالنسبة للمتطرفين فقد ظهرت أحزاب أكثر تطرفا ، عرفت بأحزاب الرفض السياسى والاجتماعى - الحزب الجمهورى ، الحزب الاشتراكى المبارك ، الحزب الاشتراكى المصرى - طرحت آراء راديكالية حول التنظيم السياسى والاجتماعى لمصر ، ومع ذلك

لم تعرّها سلطات الاحتلال اهتماما بقدر الاهتمام بالحزب الوطنى ،
ربما لأن ما طرحته لم يكن محور الاهتمام العام ، فضلا عن أنها لم
تكتسب ثقلا جماهيريا واسعا (٢) .

وهذا التصنيف بين الاعتدال والتطرف لا يعنى أن التيارين
السياسيين المصنفين ، قد ظلّا على اعتدالهما أو تطرفهما على
طول الخط ، بل كانت هناك امكانات مخالفة للاتجاه العام لكل تيار ،
حيث توافرت لدى التيار المعتدل امكانات تطرف ، كما توافرت لدى
التيار المتطرف امكانات اعتدال ، وهذا ما سيتضح من خلال دراستنا
للتيارات السياسية المعتدلة والمتطرفة فى الحركة الوطنية . ابان
المرحلة الاولى .



لاشك فى أن محمد على باشا لعب دورا أساسيا فى تكوين
طبقة أصحاب المصالح الزراعية المصرية من خلال منح فئات
اجتماعية محددة - كبار موظفيه ، اقاربه ، بعض التجار الأجانب
- مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ، مع حق التصرف التام
فيها ، وذلك قبل أن ينصرم عهده ، بهدف خلق طبقة اجتماعية ترتبط
مصالحها بنظامه .

وعندما تناقضت مصالح هذه الطبقة - ولو جزئيا - مع التدخل
الأجنبى ، الذى ازداد استنزافه لموارد البلاد الاقتصادية ، بدعوى
تسديد الديون ، تطلعت تلك الفئات الى الاتحاد مع بعض العسكريين
للمشاركة السياسية ، لتحديد صلاحيات الحاكم ، والاثراك ، ومنح
الأمة سلطات تمكّنها من المشاركة فى توجيه أمورها .

ولما كان الضغط الغربى الذى ازداد على الحكومة المصرية ،
يأبى تغيير الواقع بما لا يتعارض مع مصالح الدائنين ، والرعايا
الاجانب ، فقد كان متوقعا حدوث صراع اذا تمادى الوطنيون فى

ضغطهم على الخديو(٢) . لذلك حاول اصحاب المصالح الزراعية ، احتواء الأزمة ، بحث العناصر الوطنية بالبعد عن التشديد أو المتطرف ، الذى قد يؤدى الى تسليم مصر للانجليز ، وبهذا يكون قد توافر لدى كبار الملاك الزراعيين وعى غريزى بالمصلحة الخاصة، وتجلى فيما دار بين أحدهم وأحد الوطنيين ، الذى أبدى - أثناء الأزمة - لا مبالاة عند محاولة اثنائه عن تطرفه ، بدعوى أن « لاناقة لى فيها ولاجمل - يقصد مصر - » وعندئذ طالبه أحمد عبد الغفار - أحد أصحاب المصالح - بترك مصر « لأصحاب النفاق والجمال(٤) » .

وبذلك يكون الملاك الزراعيون قد حرصوا منذ بداية الاحتكاك بين الوطنيين والخديو ، ومن ورائه القوى الأجنبية ، ألا تتعارض مواقفهم مع مصالحهم ، كما تصدوا لمحاولات غيرهم ، التى قد تعرض مصالحهم للخطر .

ويتأكد هذا الحرص فى دعوة محمد سلطان رئيس مجلس شورى النواب - الذى تأسس وفق لائحة ١٨٦٦ ، وافتتحت جلساته فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ - أعضائه الى حفظ عهد مصر مع الدول وعلاج الأمور « بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات(٥) » .

كذلك راجع أصحاب المصالح الزراعيين النظر فى مواقفهم من الثورة العرابية ، عندما أبدت الدول الأجنبية تدخلها فى مصر - بموجب المذكرة المشتركة فى يناير ١٨٨٢ - لحماية الخديو ، وإعادة الهدوء الى الساحة المصرية ، خاصة وأنهم تخوفوا من أن تتضح الأبعاد الاجتماعية للثورة فتطيح بهم ، وبمصالحهم ، بعد أن شهدت مناطق كثيرة تدمير قرى كبار الملاك ، والاستيلاء على الموارد الزراعية والحيوانية بالأبعاديات والجفالك، كما شهدت مناطق أخرى المطالبة بإعادة توزيع الأراضى على الفلاحين ، بعد أن يث فيهم

خطباء الثورة أفكارا عن إعادة توزيع الثروة بالقسط ، وبحقوقهم
فى أراضى كبار الملاك(٦) *

لهذا تنكر كثير من أصحاب المصالح الزراعية - منهم محمد
سلطان باشا ، وعمر لطفى وأحمد عبد الغفار والسيد الفقى وغيرهم
- للثورة واستجابوا لنصح الخديو الذى أكد لهم أن « مصالحتهم
تقتضى الاعتدال والتخلى عن مساندة الثورة وتدعيم موقفه » كما
كانوا أول من خطب ود قواد جيش الاحتلال عندما دخل مصر(٧) *

وهكذا أدرك أصحاب المصالح فى بداية الثورة ، أن مصالحهم
تقتضى تهدئة الموقف ، ووقف تصعيد الثورة الى حد الاصطدام
بالدول الأجنبية ذات المصالح فى مصر ، ولذلك قاموا بمحاولات
غير مجدية داخل مجلس النواب لمنع هذا التصعيد، ومع ذلك وقفوا الى
جانب الثورة ثم تنكروا لها عند أول مواجهة مع الانجليز حتى
لا تتعرض مصالحهم للخطر *

وعندما أدركت سلطات الاحتلال أن هناك وعيا غريزيا بالمصلحة
لدى أصحاب المصالح ، فقد راحت تعمل على تنميته ، واستغلاله
لدعم وجود الاحتلال، من خلال مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية
أفادتهم بالدرجة الأولى(٨) * كما سمحت لهم يقدر من المشاركة
السياسية عن طريق المجالس النيابية - مجالس المديرىات ، مجلس
شورى القوانين، الجمعية العمومية التى نص عليها القانون الأساسى
الصادر فى ١٨٨٣ - والتى زادوا منها عن مصالحهم ، فى مرحلة
أقنعتهم سلطات الاحتلال بحرصها على اعداد المصريين للحكم الذاتى
وبضرورة الاصلاح الاجتماعى كمقدمة للاصلاح السياسى(٩) *

وبذلك ضمن الاحتلال وجود قوة اجتماعية ، أصبحت تؤمن

بقضية الاصلاح لا الثورة ، وان لم تكن اضعف القوى الوطنية
خطورة عليه ، فهي اقلها .

وربما كان لنجاح الاحتلال في قوقعة هذه الطبقة في حدود
مصالحتها دور في اصابة الحركة الوطنية لفترة - تجاوزت العقد -
بحالة من الكساح ، أعجزتها عن التحرك بفعالية ضد الاحتلال ،
كما جعل هذه الطبقة تسير لأبعد الحدود في مسالة المحتلين ، حتى
أن أبناءها كانوا يعبرون لوكالاتهم عن استيائهم عندما يلمسون
نذر أحداث عنف في مكان ما بمصر (١٠) .

ولا يعني اظهر بعض أصحاب المصالح تأييدهم للخديو عباس
حلمى الثانى ، عندما أبدى مقاومة غير مسبوقة للمحتلين ، اثناء
الأزمة الوزارية سنة ١٨٩٣ ، وكذلك اعتراضهم داخل مجلس
شورى القوانين على مشروع الميزانية لاكثر من مرة - ١٨٩٤ ،
١٨٩٧ - (١١) ان علاقاتهم بالاحتلال ، قد وصلت حد التناقض ،
فقد ظلوا على مسالتهم للاحتلال ، وترويجهم لبقائه ، مما جعل
كرومر يركز عليهم كعنصر توازن مع تيار الوطنيين المتشدد مع
سلطات الاحتلال .

واذا كان الاحساس الغريزى بالمصلحة لدى كبار الملاك
الزراعيين ، جعلهم يتحركون مع مصالحهم اينما كانت ، فقد جاء
ابناؤهم من المثقفين ليعطوا لهذا البعد الغريزى بعدا علميا ،
خصوصا وأن هؤلاء وجدوا أن مصلحتهم مرتبطة بالمحتلين ، اما بارث
عن آبائهم ، أو تأثرهم ببعض الشخصيات العامة المعتدلة ، التي
تحلقوا حولها كالامام محمد عبده .

وعلى الرغم من تتلمذ محمد عبده على يد أستاذان ثائر
كالافغانى ، واسهام كتاباته عن الوطنية ، والمطالبة بالحياة النيابية

فى تكوين الاطار الفكرى الذى انطلقت منه الثورة العرابية ، الا أنه لم يكن متطرفا فى بداية حياته ، بل ظل يعمل من خلال الوقائع لخلق رأى عام يستوعب ويشجع الافكار المعتدلة ، التى يريد تحقيقها (١٢)

ولا نستبعد أن يكون محمد عبده قد تأثر فى اعتداله، ومحاولته خلق رأى عام يستوعب الافكار المعتدلة من خلال كتاباته فى الوقائع ، برياض باشا-رئيس الوزراء المعتدل(*) ، الذى أتى به الى الوقائع فى محاولة منه للنهوض بها كى تجارى الصحف الأخرى . وعلى الرغم من استعداد محمد عبده المعتدل ، قبل الثورة العرابية ، والمتمثل فى تحذيره لعرابى من اللجوء الى استخدام السلاح حتى لا يقع الاحتلال (١٣) ، الا أن امكانات التطرف توافرت لديه عندما انخرط فى أتون الثورة ، وأصبح أحد أقطابها الذين كان لكتاباتهم دور فى تعبئة الرأى العام للوقوف بجانبها ، ولم يعد ذلك المصلح الذى يطالب بالتدرج فى الوصول الى الغايات (١٤) .

وقد أدى تطرف محمد عبده ، بمشاركته فى الثورة ، ومجاهرته بخلع الخديو ، الى محاكمته ، وإبعاده عن مصر لست سنوات تقريبا « ١٨٨٢ - ١٨٨٩ » واصل خلالها تطرفه ، من خلال كتاباته المهيجة ضد الاستعمار فى العروة الوثقى ، التى اصدرها من باريس مع استاذة جمال الدين الافغانى ، والتى حالت سلطات الاحتلال بينها وبين الدخول الى مصر والسودان والهند أيضا (١٥) .

وبعد أن قضى محمد عبده سنوات نفية ما بين باريس وبيروت ، عاد الى مصر بأمر خديوى وبضغط كرومرى ليجد الظروف قد تغيرت عن ذى قبل . ففضلا عن استمرار حالة اليأس التى خيمت على المجتمع بعد ضرب الثورة العرابية وتصفية زعاماتها ، أصبح الانجليز يمثلون السلطة الفعلية فى حين تحولت السلطة الشرعية

الى سلطة شكلية ، أصبحت النصائح البريطانية حتى فى أهم
المسائل السياسية ، ملزمة لها (١٦) .

أمام كل هذه المتغيرات التى أصابت المجتمع فى وقت قصير
بعد ضرب الثورة ، كان على محمد عبده أن ينأى بنفسه عن أسلوب
التطرف ، ويعود الى اعتداله ، فيسالم الخديو ما استطاع ، ويستعين
بالإنجليز فيما يراه من اصلاح ، لكن علاقته بالخديو عباس حلمى
الثانى ، سرعان ما توترت بعد فترة وفاق وجيزة ، حاول الأخير
بعدها تصفيته وظيفيا ومعنويا ، لكن محاولاته تحطمت على صخرة
الحماية التى وفرها كرومر ل محمد عبده ، الى أن قدم استقالته من
مجلس إدارة الأزهر فى سنة ١٩٠٥ (١٧) .

وربما كانت حماية كرومر ل محمد عبده ، فى صراعه مع
الخديو ، وراء اعتداله المتزايد فى أفكاره الاصلاحية التى أخذ
فى طرحها على المثقفين - سواء من أبناء الاعيان أو الطبقة
الوسطى - الذين تحلقوا حوله والذين شخص لهم مشكلة المجتمع ،
على انها مشكلة اجتماعية قبل أن تكون سياسية ، لأن التخلص من
الاحتلال - الذى يرفض وجوده - لا يكون بالمواجهة ، بل بالاتجاه
الى الاصلاح الاجتماعى الذى يوصل المجتمع الى درجة من الكفاءة ،
لا يجد المحتل معها مبررا للبقاء فى مصر لأنه «ليس من الحكمة ان
تعطى الرعية مالم تستعد له» ، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف
بما له قبل بلوغه سن الرشيد ، وكمال التربية المؤهلة والمعدة
للتصرف المفيد ، (١٨) .

وقد تمثل مفتاح الاصلاح الاجتماعى عند محمد عبده ، فى
التعليم ، الذى يعد ضروريا للتخلص من المحتل وكذلك الحكم
الأوتوقراطى ، لأنه فضلا عن أنه يؤدى لاستنارة المحكومين وفهمهم

لحقوقهم وواجباتهم(١٩) ، وتقبلهم للقيم السياسية وفهمها ، يوفر للأمة نوابا ممن تتوافر فيهم عوامل الوعي والثقافة(٢٠) حتى تتسم معالجتهم للأمور بالموضوعية والحكمة .

ولما أدرك محمد عبده أن بلوغ المجتمع درجة التعليم المؤدية للنضج السياسى والاستقلال تحتاج الى وقت قديطول(٢١)، لأنه لا يمكنه « الأخذ بالنهايات الزائدة - التى وصل اليها الغرب - قبل البدايات الضرورية »(٢٢) . ولما كان « الذى تمكن فى العقل ازمانا لا يفارقه الا فى ازمان » فقد آمن بأسلوب التدرج ، الذى يحتم على المجتمع مسالة الانجليز والتعاون معهم(٢٣) لأنه لن « يبلغ » الدرجة العليا الا اذا « صعد » سائر الدرج ، ولن « يدرك » الغاية القصوى مالم « يقطع » سائر المراحل »(٢٤) .

وهكذا وضع محمد عبده مجموعة من الأفكار التى مثلت الاطار الفكرى لتيار الاعتدال فى السياسة المصرية والتى انتهت الى ان علة المجتمع ليست سياسية بقدر ما هى اجتماعية ، تتطلب الإصلاح المرحلى ، الذى يوجب مسالة المحتل والافادة منه ، لحين امتلاك المجتمع لمقومات الاستقلال والحفاظ عليه ، وعندئذ لن يجد المحتل للرحيل بديلا .

وقد تأثر بمنظومة افكار محمد عبده ، شريحة كبيرة من المثقفين - سواء من ابناء الأعيان او ابناء الطبقة الوسطى - الذين تحلقوا حوله مكونين ماعرف بجماعة الامام ، التى كان من أشهر أعضائها قاسم أمين ، وفتحى زغلول(٢٥) ، وكذلك بعض من بدأوا نشاطهم السياسى على اتصال بالجنح المتطرف فى الحركة الوطنية ، الذى كان يتزعمه مصطفى كامل ، أمثال أحمد لطفى السيد، الذى انسلخ عن المتطرفين بعد أن التقى بالامام فى سويسرا(٢٦)

وكذلك إبراهيم الهلباوى ، الذى كان ضمن من قاموا على تمويل مصطفى كامل ماليا أثناء تواجده بالخارج (٢٧) ، ثم تحول عنه ، بعد أن اتصل بمحمد عبده فى صالون الأميرة نازلى ، والعمل معه من خلال الجمعية الخيرية الاسلامية (٢٨) .

وهكذا تلاقى تأثير محمد عبده الفكرى فى المثقفين ، من أبناء أصحاب المصالح ، مع الاحساس الغريزى بالمصلحة الخاصة عند آبائهم ، ليعطى هذا البعد الفطرى بعدا علميا ، لم يجعل مصالحهم تتوقف بهم عند حد مسألة المحتل والترويج لوجوده فحسب ، بل وضع مسألة الاصلاح الداخلى فى بؤرة الاهتمام ، ومع ذلك حظيت هذه الجماعة من المثقفين ، بتأييد وتشجيع كرومر ، ليحقق بهم التوازن مع التطرف فى الحركة الوطنية ، الذى مال اليه الحزب الوطنى بشكل واضح - بعد الاتفاق الودى ، وحادثى طابا ودينشواى - وحثهم على تكوين شركة مساهمة لاصدار صحيفة « الجريدة » ، والتي صدر أول عدد لها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ (٢٩) .

وقد اتجهت الجريدة منذ صدورها الى توضيح الخط السياسى لمن هم لسان حالهم ، وتروج له ، فأعلنت أن شعارها الاعتدال والنصريح ، وأهدافها ارشاد الأمة الى اسباب الرقى الصحيح والحث على الأخذ بها ، وإخلاص النصيح للحكومة والأمة ، وكذا نقد أعمال الأفراد والحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن (٣٠) .

وفى ردها على الاتهامات التى وجهت لأصحابها من المتطرفين فقد راحت تروج ، لاعتدالها ، بهدف خلق رأى عام يتجاوب مع البرنامج المعتدل المنتظر الاعلان عنه ، فذهبت الى أن « الأمانى فى المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وأنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية » وأن الهياج يضر ، وأنه لاشئ أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة « (٣١) » .

وبذلك رفض أصحاب المصالح الزراعية من خلال صحيفتهم ، أسلوب الطفرة كعادتهم فى تحقيق الأمنى المصرية ، كما رفضوا أساليب الحزب الوطنى ، وأكدوا على أنه لاجدوى من الاستقلال ، الذى لا تمتلك الأمة أدوات حمايته ، التى يجب السعى اليها ، والاستفادة من اصلاحات الاحتلال ، التى توجب التخلّى عن عدائه ومعاندته والاتجاه لمسامته (٣٢) .

ولم يتوقف اعتدال لسان حال أصحاب المصالح على تحديد ما يجب أن يكون عليه السعى للاستقلال ، الذى يجب ألا تتعجل الأمة فى طلبه ، طالما أنها لا تمتلك أدواته ، والتى فى امكانها امتلاكها بمسألة المحتلين ، والانتفاع باصلاحاتهم لامعاندتهم . بل ذهبت فى اعتدالها الى أبعد من ذلك فى مطالبتها الدستورية ، حيث ذهبت - بعد أن اعترفت بعدم فائدة المجالس التى أنشئت بموجب القانون الاساسى «١٨٨٣» ، والتى لم تتدخل الحكومة لتوسيع اختصاصاتها - الى وجوب منح الأمة « ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية . . . ولا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ، ومنها حق وضع القوانين . . . فان ذلك الجزء . . . قد لا يراد منحنا اياه ، وقد لا يكون ضروريا لنا الآن ، فكل ما نطلبه . . . هو أن يكون رأى « نواب الأمة » معمولا به فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بها ، والتى تعرضها الحكومة عليهم ، وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين » (٣٣) .

ثم جاء برنامج حزب الأمة الذى أعلن بعد مايزيد على تسعة أشهر من صدور الجريدة ، متفقا فى اعتداله ، مع ما كانت تروج له الجريدة ، وتجلّى ذلك فى ارجاء البت فى قضية الاستقلال الدام - بالرغم من أنها جاءت على رأس مبادئ الحزب - حتى تمتلك الأمة الكفاءات العلمية والاقتصادية ، ومشاركة الحكومة بعض اختصاصاتها من خلال توسيع اختصاصات المجالس النيابية

تدرجيا ، الى أن ينتهى الى مجلس نيابى تتمثل فيه سلطات الأمة ،
ويوافق حالة البلاد السياسية (٣٤) .

وعندما أثار برنامج الحزب ردود أفعال مختلفة ، بررت
الجريدة موقف الحزب من قضية الاستقلال ، وعدم المطالبة بالجلاء
صراحة ، بأن مصر ليست فى حاجة للمطالبة بالاستقلال ، لأنه
ثابت ومعترف به ومؤيد بمعاهدات دولية وقرمانات ، « أما الاحتلال
فانه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية
مرتبة كذلك » . وأما ما يستحق أن يطلب فهو استرداد حقوق الأمة
الطبيعية المتمثلة فى الدستور ، فى أقل درجاته ، الى أن نصل
تدرجيا الى دستور كامل (٣٥) .

وهكذا جاءت مواقف أصحاب المصالح الزراعية وأبنائهم -
حتى بعد انشاء حزب الأمة - من قضيتى الاحتلال والدستور
معتدلة ، فى وقت كان المعتمد البريطانى يرى فيهم الحلفاء الطبيعيين
للمصالح الأوربية ، ولكن هناك سؤال يطرح نفسه هو ، هل كان
منتظرا أن يستمر المعتدلون على اعتدالهم ، حتى لو اتخذت سلطات
الاحتلال بديلا لهم فى تنفيذها لسياساتها فى مصر ؟

فمن المعروف أن كرومر قد قدم لأصحاب المصالح أو من كان
يظمن اليهم المحتلون ، الدعم المعنوى وربما المادى لاصدار جريدتهم
ولذلك أوصى قبل رحيله ، خليفته « جورست » بهؤلاء المعتدلين
خيرا . لكن قيام جورست على تنفيذ سياسة محددة تجاه الوطنيين ،
جعله لايقوم بوصية كرومر تجاه المعتدلين .

فقد جاء جورست وهو يحمل فى جعبته تصورا لاحتواء
السلط الذى تزايد عند المصريين ، بعد دنشواى والتصدى للمتطرفين

الوطنيين • لذلك رأى أن الاستمرار فى خطب ود المعتدلين ، يعنى استمرار معاندة الخديو ومن خلفه الوطنيين لسلطات الاحتلال ، لهذا أثر الابتعاد عن المعتدلين ، والاتجاه لاستقطاب الخديو ، حتى يتسنى تشتيت الوطنيين من حوله ، وتعريضهم تمهيدا لتصفيتهم (٣٦) •

وقد أدى هذا التحول فى سياسة المعتمد البريطانى ، والذي أفقد المعتدلين العطف البريطانى الذى تعودوا عليه زمن كرومر ، الى خروجهم على اعتدالهم ، وميلهم - نسبيا - الى التطرف الذى قربا بينهم وبين الحزب الوطنى المتطرف ، لفترة محدودة •

كما كانت هناك أسباب دفعت بالمعتدلين ، الى مزيد من الميل الى التطرف، منها، اعتراضهم على سياسة جورست الاقتصادية التى لم تراعى مصالح أصحاب المصالح الحقيقية ، عندما رفض التدخل فى الأزمة المالية والتصدى لها ، رغم الحاج جميع طبقات الأمة (٣٧) واعتراضهم على سياسة بريطانيا ، فى اعداد المصريين للحكم الذاتى ، بعد أن أدركوا أن هذه السياسة ، تقوم على التسويف والمماطلة كسبا للوقت ، واحتواء المطالب الوطنية بالدستور • وكان الباعث على هذا الاعتراض ، التصريحات والأفعال للمسؤولين البريطانيين كرومر فى خطبة وداعه، والسير ادوارد جراى فى مجلس العموم البريطانى فى ٣١ يناير ١٩٠٨ ، ورفض جورست للمشروع الذى أعدته لجنة من حزب الأمة لتوسيع اختصاصات مجالس المديرىات - التى كانت تؤكد على حق بريطانيا وحدها فى منح المصريين الدستور الذى لم يعدوا له بعد ، وقتما قرئ (٣٨) •

فهذا التغيير فى أساليب العمل البريطانية فى مصر ، أصاب المعتدلين بخيبة أمل ، دفعتهم الى التطرف الذى تجلت أولى مظاهره فى انحراف جريدتهم عن تأييدها للاحتلال ، ومهاجمة سياسة

الوفاق ، التي رأت أنها لم تأت الا لضرب الحركة الوطنية ، ولذلك زادت « حالتنا السياسية » . . . ابهاما . . . « حتى اننا » . . . اذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ ، فانه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسية « تقصد سياسة الوفاق » . . . بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع فى نظام شر مما نحن فيه » (٣٩) .

كذلك نددت الجريدة بسياسة جورست ، التي تقضى على كل أمل فى الاستقلال ، التي تحول بين الأمة ، وامتلاك أدواته وتساءلت الجريدة « اذا كان الدستور هو سلم الكفاءة ، فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة . . . وقد حيل بيننا وبينها بعملهم على تأييد الحكومة الشخصية » (٤٠) وعدم السير « على ما وصفه اللورد دوفرين من المبادئ لانالة المصيريين الحكم الذاتى والدستور بالزمان » (٤١) .

بالاضافة الى هذا ذهبت الجريدة الى التشكيك فى الوعود البريطانية ، التي لم تر فيها سوى محاولة لاحتواء شعلة الحماس التي انتابت الحركة الوطنية بجناحيها المعتدل والمتطرف مطالبة بالدستور مؤكدة على أنه لاجدوى من تلك الوعود ، التي « لم يبق فى الآذان مدخل » لها . . . ولا فى القلوب موضع لوعيتها . . . « بعد أن » أصبحت الأمة . . . تعتقد اعتقادا جازما ، أن الدستور لايعطى بل يؤخذ » (٤٢) .

كذلك طالبت الجريدة أعضاء المجالس النيابية ، بمزيد من التشدد مع الحكومة فى المطالبة بالدستور ، طالما أن الراى العام يعضدها ، بعد أن تأكد لها من تصريحات السير ادوارد جراى ١٣ يناير ١٩٠٨ - رفض سلطات الاحتلال ، زيادة صلاحيات هذه المجالس تدريجيا ، وبعد أن استجابت هذه المجالس لدعوة الجريدة ، راحت

تثنى على مواقفها المشرفة (٤٢) ، وبخاصة موقف الجمعية العمومية،
التي اشتهر « نوابها بالجرأة على الحكومة ، وعدم الخوف منها ،
كما كان يحدث قبل ذلك ، وهذا الاحساس ، وهذه الشهرة هما
الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالكمال حتما » (٤٤)

وبذلك تكون صحيفة الجريدة لسان حال حزب المعتدلين قد
ابتعدت عن خطها المعتدل ، بعد أن حلت سياسة الوفاق بين السلطتين
الفعلية والشرعية ، محل سياسة الخلاف ، مما أحدث تقاربا بين
حزبى الأمة والوطنى ، ليشكلا جبهة وطنية لمواجهة السلطتين ، ومن
يقف خلفهما من العناصر الوطنية ، التي ارتبطت مصالحها بهما .

وقد تجلت مظاهر التقارب أو الوفاق بين الحزبين - فى الفترة
من ١٩٠٨ حتى ١٩١١ - فى تبادل صحفهما نشر خطب زعمائهما
وتقريظها فى بعض الأحيان والدعاية لها ، كما اتجهتا للدفاع عن
بعضهما ، اذا ما تعرضت أى منهما لمحاولات تشهير أو نقد من جانب
السلطتين ، - وبخاصة الخديو ، الذى كان يسعى لسطر هذا
التحالف غير الطبيعى بين الحزبين - حتى لو أدى ذلك الى خوض
أى من جرائد الحزبين فى موضوعات ، كانت على غير اقتناع
بها (٤٥) .

ومن مظاهر الوفاق بين الحزبين تكوين جبهة معارضة
قوية ، للحكومة داخل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين
ساد بينها الود والتفاهم ، بشكل جعلها تتصدى لكثير من مشروعات
القوانين ، التي حرصت الحكومة على سرعة تمريرها ، كقانون مد
امتياز قناة السويس ، وقانون المطبوعات ، وغيره من قوانين القمع ،
التي نفذت على الرغم من وقوف المعارضة داخل المجلسين منها موقفا
صلبا (٤٦) وقد بلغت العلاقة بين الحزبين المتفقين حدا من التقارب ،

جعل بعض قياداتهما ، تفكر فى وقت ما بعد الانقلاب الدستورى فى تركيا - يولى ١٩٠٨ - فى توحيدهما (٤٧) .

على أية حال فقد أزعج تطرف حزبى الأمة والوطنى واتفاقهما على العمل ضد السلطتين المتفقتين ، وخاصة الخديو ، الذى أدرك أن استمرار هذا التطرف ، قد يدفع جورست الى التخلي عن سياسة الوفاق ، فراح يعمل مع سلطات الاحتلال على واد التحالف بين الحزبين .

وتعاونت السلطتان معا فى الضغط على حزب الأمة ، باشاعة حل مجلس شورى القوانين - بعد حملات صحفية رمته بالتعصب - بدعوى عدم تمثيله الأمة ، كما سعت ، وبشكل غير مباشر لى تحول بين أعضاء الحزب ودخول المجالس النيابية ، بالاياعاز لرجال الادارة بالتلاعب فى الانتخابات . والأدهى من ذلك سعى الخديو منذ بداية التقارب بين الحزبين ، لضرب وتفتيت شركة الجريدة ، وقد أفلحت مساعيه فى اقناع بعض المساهمين - الذين أغراهم بالرتب والنياشين - بالخروج منها حوالى سنة ١٩١٠ ، فضلا عن تهديده لأعضاء الحزب من الموظفين بالنفى والتشريد اذا ما بقوا فى عضوية الحزب (٤٨) .

كما اتجهت الحكومة، وبموافقة سلطات الاحتلال الى استقطاب أعضاء حزب الأمة وضرب التحالف الوطنى ، عندما قدمت فى ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ قانون مجالس المديريات المعدل ، الذى يحقق مطلبها قديما لحزب الأمة (٤٩) .

وبالنسبة للحزب الوطنى ، فقد انتهجت ازاءه سياسة أكثر تشددا تمثلت فى اصدار عدة قوانين استثنائية ، استخدمت فى

السيطرة على صحفه المتطرفة ، وحرمانه من أهم أداة عنف فى الحركة الوطنية بتجريم النشاط السياسى للطلاب ، وكذلك تجريم النشاط السرى (٥٠) .

وجدير بالذكر أن أساليب الضغط على حزب الأمة أو المعتدلين من جانب السلطتين المتفقتين ، قد دفعتهم الى مزيد من التقارب مع الحزب الوطنى والمتطرفين ، لضمان الحماية لأنفسهم ، وتعويض ما فقدوه من الأعضاء الذين خرجوا عليهم بالترغيب أو الترهيب ، إلا أن هناك ملاحظة يجب الاشارة اليها ، وهى أن ميل المعتدلين الى المتطرف ، لايعنى أن التناقض بين مصالحهم وبين الاحتلال قد بلغ الذروة ، فهذا الميل لم يكن عن اقتناع بقدر ما كان ميلا تكتيكيا كى يتقوا ضربات الخديو ، غريمهم ، بعد أن أصبح على وفاق مع المعتمد البريطانى ويتقوا ايضا المتطرفين الذين قد يتحرشون بهم ، بعد تخلى المعتمد البريطانى عنهم .

لهذا كان على المعتدلين ، البحث عن بديل ، للتصدى للسلطتين المتفقتين ، والمتطرفين ، وقد وجدوا ضالتهم فى المتطرفين ، بعد ان تلاقت رؤاهما - الى حد ما - فى المسألة المصرية ، بعد أن كيف المعتدلون انفسهم مع الواقع .

اذن كان ميل المعتدلين الى التطرف ميلا للخروج من أزمة الحرمان من حليف تعودوا عليه ، والخوف من أن يؤدى الاستمرار فى الاعتدال بعد تخلى هذا الحليف عنهم ، الى نيل الخديو والمتطرفين منهم ، والدليل على هذا أن أساليب عملهم من أجل الغايات ظلت كما هى ، وإن نقاط الخلاف الجوهرية بينهم وبين المتطرفين ، حول قضيتى الاستقلال والدستور ، ظلت على ماهى عليه .

وعلى الرغم من تنديد الجريدة بسياسة الوفاق وجورست ومطالبتها بالدستور ٠٠٠ الخ ، الا انها نأت عن الترويج ، لأية أعمال ثورية ، وعلى الرغم من انها قد حثت اعضاء المجالس النيابية على التشدد فى مطالبتهم بالدستور ، فانها كانت ترى انها تخاطب من اسمتهم بأصحاب المصالح الحقيقية ورؤساء الأمة ، الذين هم أبعد مايكونون عن العنف أو الاساليب الراديكالية لتغيير الواقع .

وقد ظلت الجريدة على الرغم من ميولها التطرفية ، تبث روح المقاومة السلمية فى الراى العام ، مؤكدة على أنها أفضل الوسائل فى تحقيق الغايات لأن « اعتياد الراى العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلمية فى كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد ، يجعله فى زمن قليل قادرا على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجرى وراءه فى كل مايريد » (٥١) كما أكدت للسلطتين فى أكثر من موقع أن المصريين لايعرفون لسعادة بلادهم الا طريقا واحدا هو طريق الدستور ، الذى يسعون اليه « بجميع الوسائل السلمية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة » (٥٢) .

كذلك ظل المعتدلون من خلال جريدتهم يركزون على الوسائل أكثر من الغايات ، لأن « جميع الأعمال التحضيرية التى تؤدى حتما الى الاستقلال بيد المصريين ، ومن أعمالهم الذاتية ، التى لا دخل لأوربا - تقصد انجلترا - فيها ٠٠٠ » فهم « ٠٠٠ يقومون بتعليم أنفسهم وترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ٠٠٠ التى تمثل ٠٠٠ » المقدمات المنتجة للاستقلال « الذى لايلكون على انجلترا الا الاعتراف به طالما امتلك المجتمع أدواته السالفة » (٥٣) .

ولم يخلع المعتدلون رداء اعتدالهم الى مالانهاية ، حتى فى أشد الأوقات تطرفا فى المطالبة بالدستور ، فقد ظلوا يعترفون بمصالح

الأجانب المرتبطة بمصالحهم في مصر ، والتي يلزم وضعها في الاعتبار ، عند الحصول على الدستور ، الذي يجب أن يكون «خاصا كدستور ١٨٨٢ ٠٠٠ لايتعدى أثره الى غير المصريين» (٥٤) فلا « يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز ، ولا يقضى على « محاكمهم القنصلية » ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة » (٥٥) أى أنهم طالبوا بدستور يمنح الأمة حق وضع القوانين التي تطبق على أبنائها لا على غيرهم ، وهذا عين الاعتدال .

وبهذا لم يتماد المعتدلون في تطرفهم ، الى حد قطع خط الرجعة بينهم وبين المحتلين ، بل ظلوا رغم وفاقهم مع المتطرفين ، ومجاراتهم في بعض تطرفهم ، الا أنهم ظلوا يركزون على توجيه المجتمع لامتلاك الأدوات الموصلة للغايات ، كما ظلوا يلفظون الجلول الثورية لتغيير الواقع . ويؤكد هذا تراجعهم عن الوفاق مع الحزب الوطنى ، عندما اتجه لمزيد من التطرف ، وصل به الى حد تهديد واغتيال الشخصيات العامة ، بما دفع السلطتين المتفقتين الى احكام السيطرة على المتطرفين ، باستخدام مجموعة قوانين القمع . والتي ربما أدرك المعتدلون امتدادها اليهم اذا ما استمروا فى تأييدهم للوطنيين الذين أصبح العمل معهم لايجدى ، بعد أن فقدوا حيويتهم على المسرح السياسى ، باختفاء قياداتهم ، واتجاه قواعدهم للعمل السرى .

وتخوفا من أن تمتد يد البطش الى المعتدلين ، فقد أثروا الابتعاد عن التطرف ، والعودة الى اعتدالهم ، الذى تبدو ملامحه ، فى حرصهم على استقبال كتشنر - المعتمد الجديد - والاحتفاء به ، واطهار الولاء له ، عند وصوله فى سبتمبر ١٩١١ ، وطوافه بالاقاليم (٥٦) ، كذلك دأبوا على مغازلته ، واطهار استعدادهم لأن يكونوا القوة التى تحل محل الخديو فى التحالف مع الانجليز ،

بالكشف 'عن عودتهم الى الاعتدال ، الذى غالبا مايجعل الانجليز يطمئنون اليهم ، فقد أبدى أحمد لطفى السيد فى أحد تصريحاته لصحفية انجليزية ، تمنياته بأن تساعد انجلترا المصريين على تقريب يوم الجلاء : « الذى لا يكون الا متى بلغ المصريون درجة من القوة والمدنية لاتجد انجلترا عندها عذرا تعتذر به لأوربا عن استمرار الحالة الحاضرة » كما أبدى عبد الرحيم الدمرداش ترحيبه بالانجليز وكتشنر ، ودعا المصريين الى « معاونتهم على ترقية البلاد ، وتحضيرها والعدول عن الشكوى من الاحتلال والهياج عليه » (٥٧) .

وبذلك عاد المعتدلون - عندما أدركوا أن ابقاء المعتمد الجديد « ككتشنر » على سياسة الوفاق من الصعوبة بمكان - الى الاعتدال المألوف بالنسبة للانجليز ، فى وقت كانوا فيه هم أيضا قد رفضوا التماذى فى التطرف ، الذى أدركوا سوء عاقبته ، عندما اتجهت السلطات لاستخدام قوانين القمع فى مطاردة الوطنيين ، ومن يشتبه فيه بمساندتهم .

وبعد أن ثاب المعتدلون الى رشدهم ، وأنهوا علاقاتهم بالسلطة الفعلية ، وكذا الشرعية - حيث خفت جريدتهم من تطرفها نحوها ، بعد أن تازمت علاقة الخديو باستانبول (٥٨) - ولذلك اتجهوا فى أول محاولة - ربما من نوعها - للحصول على موافقة بريطانية باستقلال مصر عن الدولة العثمانية ، وتنصيب الخديو ملكا عليها . وطرح هذا الاقتراح باسم حزب الأمة أحمد لطفى السيد ، على حسين رشدى باشا وزير الحقانية مديئذ ، ليقوم بمرضاه على الخديو وكتشنر . وعلى الرغم من موافقة الخديو على الاقتراح ، وطلبه تأليف وفد من مقدم الاقتراح وعدلى باشا ، وسعد باشا زغلول ، للذهاب الى لندن للسعى مباشرة لدى حكومة لندن لتحقيقه ، الا أن كتشنر رفضه بطبيعة الحال - ربما لرصيد العداء الذى كان يربطه

بالخديو منذ حادث الحدود - بدعوى تعلق المصريين بتركيا ، وأن الظروف غير مناسبة (٥٩) .

ومع ذلك ظل المعتدلون على صلة وثيقة برجال الاحتلال ، الى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى ، التي لم يجد المعتدلون غضاضة في الوقوف ابانها الى جانب بريطانيا ضد تركيا ، في مقابل التعهد بالاعتراف لمصر بالاستقلال بعد انتهاء الحرب . وراح أحمد لطفى السيد بالفعل يدعو لمؤازرة بريطانيا في الحرب (٦٠) .

كذلك اقترح المعتدلون - في بداية الحرب على بريطانيا - الاعتراف باستقلال مصر في مقابل اعترافها بما لبريطانيا من مصالح في مصر ، وبخاصة في منطقة قناة السويس . وبعد أن أعدت معاهدة لذلك بين مصر وبريطانيا - بإسهام حسين رشدي ، وعدلى يكن ، وأحمد لطفى السيد - إلا أن ظروف الحرب حالت بينها وبين الخروج الى حيز الواقع (٦١) .

وهكذا ساعدت التحولات الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، على تكوين طبقة من الملاك الزراعيين عملت سلطات الاحتلال على قوقعتها في حدود مصالحها . مما جعلها حتى بعد أن تبلورت في حزب سياسى ، تتحرك مع مصالحها ، المرتبطة بالاحتلال ، الذى يجب مسالمته لا معاداته ، حتى يتسنى لها الانتفاع باصلاحاته ، التى تمكن المجتمع من امتلاك أدوات الاستقلال ، الذى يجب أن ينأى على مراحل لاطفرة . لهذا راحت هذه الطبقة تتعاون مع الاحتلال ، وتروج له ، الى أن حلت سياسة الوفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية محل سياسة المخلاف فمالت قليلا الى التطرف ، لفترة عادت بعدها ، الى اعتدالها ، عندما أدركت خطورة الاستمرار في التطرف مع معتمد بريطانى جديد « كتشنر » أنهى سياسة الوفاق

وتعقب المتطرفين ، وأبدى استعدادا للعمل مع المعتدلين . لهذا رحب المعتدلون بتلميحات هذا المعتمد لهم ، وقبلوا التعاون مع سلطات الاحتلال ، كما كانوا من قبل ، كذلك اتجهوا الى بريطانيا ليجاد حل للمسألة المصرية بالاتفاق معها . وبذلك تكون قد توافرت امكانات تطرف ، عند المعتدلين ، ارتبط ظهورها واختفاؤها بعلاقتهم بالسلطة الفعلية .



وكما وجدت بالتيار المعتدل فى الحركة الوطنية امكانات تطرف ، وجدت كذلك امكانات اعتدال ، لدى التيارات السياسية الأخرى ، التى جاءت مواقفها من الاحتلال فى معظم الأحيان متطرفة بدءا من الخديو عباس حلمى الثانى ، وانتهاء بالحزب الوطنى .

فالخديو عباس حلمى الثانى ، كان من أكثر السياسيين المصريين تقلبا وترددا بين الاعتدال والتطرف ، وقد ارتبط هذا التردد ، بمدى ممارسته لصلاحياته كحاكم شرعى ، الى جانب السلطة الفعلية فاذا ما اتاحت له الظروف ممارسة - ولو قدر ضئيل من سلطاته ، المنصوص عليها فى الفرمانات والمعاهدات ، المحددة لوضعية مصر داخل الدولة العثمانية ، جاءت موقفه فى معظم الأحيان معتدلة ليس هذا فحسب ، بل ربما تجاوز اعتداله المعتدلين أنفسهم ، واذا ما حدث العكس وضيق عليه المعتمد البريطانى الخناق فى ممارسته لسلطاته ، انقلب على اعتداله ، وراح يبحث عن القوى الوطنية المتطرفة لاستخدامها كعامل ضغط - لا أكثر - على السلطة الفعلية لتتراجع عن موقفها المتشدد منه .

فعندما اعتلى الخديو عباس حلمى الثانى كرسى الحكم « ١٨٩٢ » وجد أن سلطات الخديو ، قد انتقلت الى يد كرومر ،

بذلك اتجه لاقتناص بعض صلاحياته منه ، بإثبات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة الاحتلال وممارسة بعض مهامه القانونية ، مما أدخله فى صراع مع كرومر وخلق عدة أزمات - منها الأزمة الوزارية ١٥ يناير ١٨٩٣ ، وأزمة حادث الحدود يناير ١٨٩٤ (٦٢) - جعلت الخديو يعيد ترتيب أوراقه بما يساعد على تهدئة الموقف مع كرومر بما ينأى به عن الدخول فى صراع مباشر مع سلطات الاحتلال ، وذلك بالاتجاه لايجاد تنظيم سياسى سرى يقوم على اكتاف الشباب المثقف .

وإذا كان الخديو قد نجح فى ايجاد هذا التنظيم - بعد أن تمكن من دمج الجمعيات السرية فى جمعية واحدة (٦٢) - الذى أثار موجة من الكراهية والعداء للاحتلال فى الداخل والخارج ، فهذا لايعنى ان الخديو قد آمن ايمانا مطلقا بالعمل الثورى ، الذى يجب السير فى دعمه الى حد التفكير فى تصفية الاحتلال نهائيا لأن موقفه كان ينحصر فى الهجوم على السياسة الكرومرية ، وليس على الاحتلال اساسا ، ومن هنا جاء ميله لاستخدام العناصر الوطنية المتطرفة ، من خلال تنظيم سرى للضغط فقط على سلطات الاحتلال لتغيير السياسة الكرومرية ، والسماح له بالمشاركة فى السلطة فى ظل الاحتلال (٦٤) .

لهذا جاءت مواقف الخديو من سلطات الاحتلال فى الفترة التى أطلق عليها « مجازا » فترة الخلاف « ١٨٩٢ - ١٩٠٧ » متسمة بالتردد بين الاستمرار فى دعم المتطرفين أو الابتعاد عنهم .

وتجلت مظاهر التردد فى تطرف الخديو ، فى تودده للانجليز بعد حادث الحدود ، لدرجة استدعائه لمصدقى كامل - الذى رفض الانصياع للخديو - من فرنسا ، ثم تشدده مع الانجليز بعد أن شعر

بحرج موقفهم ابان أزمة جنوب افريقيا وتراجعه عن هذا التشدد وتودده الى الانجليز بعد حاث فاشوده ، لدرجة اقراره فتح الانجليز للسودان ، والتوقيع على اتفاقيتها فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (٦٥) ، ثم زيارته للنندن فى سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٣ (٦٦) . والتي وجه فيها - بالاشتراك مع الوطنيين المتطرفين - الدعوة الى جوليت آدم لزيارة مصر ، ثم احتفائه بهامعهم ، عند وصولها فى اوائل عام ١٩٠٤ (٦٧) .

وبعد أن فقد الخديو الثقة فى أساليب الوطنيين للضغط على كرومر ، فقد اتجه بعد الاتفاق الودى لمزيد من الممالأة للانجليز ، فشارك فى ٩ نوفمبر ١٩٠٤ فى الاحتفال بعيد ميلاد ملك انجلترا - ادوارد السابع - الذى كان بمثابة احتفال للاحتلال البريطانى ، كما قبل تعيين ضابط انجليزى ياورا خاصا له فى عام ١٩٠٥ ، ثم ساير الاحتلال - ولو ظاهريا - فى اثناء أزمة طابا (٦٨) .

وهكذا تردد الخديو فى تطرفه أكثر من مرة مبديا اعتداله مع المحتلين ، اذا ماضى ممارسة سلطاته أو على الأقل جزء منها فى ظل الوجود البريطانى وعندما رفض كرومر - غريمه منذ أن تقلد منصبه - صاحب الحل والعقد عندئذ ، التنازل عن أى حق من الحقوق التى اكتسبها على حساب الخديو السابق ، لم يجد الخديو عباس حلمى الثانى مفرأ من الاتصال بالوطنيين ، واستغلال تطرفهم بعد دنشواى فى الضغط على بريطانيا لعزل كرومر ، الذى أضعفه حادث دنشواى . وعلى الرغم من ممانعة مصطفى كامل فى البداية لعودة علاقاته بالخديو الذى يتلاعب بالحركة الوطنية ، الا أن الخلافات بينهما ما لبثت أن انقشعت ، واتفقا فى خريف ١٩٠٦ على تأسيس الحزب الوطنى الذى رأى الخديو أن يظل سرىا (٦٩) .

ولا نستبعد أن يكون الهدف وراء حرص الخديو على سرية الحزب هو اخفاء تورطه فى أى عمل سياسى مع المتطرفين ، قد

يؤدي اكتشافه الى فقد الأمل في تحسين العلاقات بين الخديو وسلطات الاحتلال ، حتى بعد رحيل كرومر عن مصر .

ولم تدم علاقة الخديو المترددة بالوطنيين هذه المرة طويلا ، فسرعان ماقررت بريطانيا عزل كرومر ، تجنبا لما قد يترتب على استمراره من تزايد السخط الشعبي على الاحتلال وذلك بعد ان اشتد تطرف الحركة الوطنية بعد دنشواي .

ثم جاء جورست ليقوم على تنفيذ السياسة البريطانية في مصر بأسلوب يختلف عن أسلوب سلفه ويهدف - قدر الامكان - الى احتواء السخط الشعبي ، وتحجيم نشاط المتطرفين وقد أدرك جورست أن الاستمرار في عدااء الخديو ، سيحول بينه وبين النيل من الوطنيين المتطرفين ، لذا فقد اتجه الى ممالأته وعندئذ لم يجد الخديو غضاضة في فك ارتباطه بالوطنيين ، بعد أن وجد الجسر الذي يربطه بسلطات الاحتلال ، فابتعد عن المتطرفين ، منذ وصول جورست ، الذي استقبله بحفاوة بالغة عند تسليم أوراق اعتماده في ٢٦ مايو ١٩٠٧ ولح له بإمكانية اعتداله ، والابتعاد عن المتطرفين ، عندما « أعرب عن شدة أسفه واستيائه من الذين يهيجون أفكار الناس بدلا من القيام على اصلاح وطنهم بالطرق المشروعة » (٧٠) .

وقد حازت استعدادات الخديو للاعتدال القبول من جانب جورست ، الذي أطلق يده تدريجيا في استغلال اموال الأوقاف وأطيانها ، وكذلك بيع الرتب والنياشين (٧١) ، بما أرسى أسس سياسة الوفاق بينهما والتي بدا خلالها الخديو أكثر اعتدالا من المعتدلين أنفسهم .

فمنذ وضع أول لبنة في بناء سياسة الوفاق قطع الخديو علاقته بالوطنيين ، كما سعى لتهدئة زعيمهم - محمد فريد - حتى

لايؤثر تشدده على علاقته بجورست ، محاولا استمالته من خلال المتلويح له بتوفير الالتزامات المالية لصحف الحزب * وعندما رفض محمد فريد هذه العروض حتى لايقع تحت تأثير الخديو (٧٢) ، اتجه الأخير للتآمر عليه ، باستقطاب بعض العناصر البارزة فى الحزب الوطنى والتي تسببت فى وقف اصدار صحف الحزب وذلك بدفع عمالها للاعتصام أو التواطؤ فى مساعدتها ماليا (٧٣) .

ولما فشلت هذه الأساليب فى اثناء محمد فريد عن موقفه فى وقت استمر فيه الوطنيون على تطرفهم اتفق الخديو مع جورست ، على تعقب المتطرفين ، بايجاد وزارة ، يرأسها بطرس باشا غالى - وهو شخصية تجمع بين الولاء للخديو والاحتلال معا - وتضم عناصر مؤيدة للقصر فى معظمها ، تكون اداة لقمع الحركة الوطنية من خلال سرعة تمريرها لعدة قوانين استثنائية - منها قانون المطبوعات وقانون النفى الادارى - والقيام على تنفيذها بصرامة (٧٤) .

كذلك دفع الخديو بجماعته لتأسيس حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية - فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ - للدفاع عن اعتداله فى ظل سياسة الوفاق ، ولذلك جاء برنامج الحزب معتدلا كالمتوقع ، حيث ذهب الى أن الاستقلال لايتحقق الا بالتفاهم مع بريطانيا ومطالبتها ، بالوفاء بوعودها وتصريحاتها التى اعلنتها عند احتلال مصر ، كما أكد على المطالبة بمجلس نيابى مصرى لاتتعدى اختصاصاته المصريين ومصالحهم (٧٥) .

واذا كان برنامج حزب الخديو ، قد جاء معتدلا ، فان لسان حاله - جريدة المأيد - قد ذابذ فى الاعتدال الى اكثر من هذا حيث تخلت عن مهاجمة الاحتلال ، وراحت تدافع عن سياسة الوفاق ، دون أدنى وفاء لالتزاماتها السابقة من الوجود الاحتلالى ، كما تغير

موقفها تماماً من المطالب الدستوري، حتى أنها أصبحت أقل الصحف اهتماماً بالقضية خلال عامي ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، وربما ارتبط ذلك بتغير موقف الشيخ على يوسف - رجل الخديو الأول - من ذات القضية ، فبينما كان هو أول من طالب بالدستور في سنة ١٩٠٤ داخل الجمعية العمومية ، فإذا به في جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٠٧ يطالب بمجلس نيابي مرحلي (٧٦) .

وتغيرت أيضاً مواقف الخديو الشخصية من قضيتي الاحتلال والدستور، فبينما ساند - ولو من الناحية الظاهرية - مطالب الوطنيين بالجلء التام ، إذا به يتراجع عن موقفه هذا ، ويميل الى التركيز على الوسائل قبل الغايات ، ففي حديث أدلى به لجريدة المطان الباريسية ، في أبريل ١٩١٠ ، وبعد أن أوضح حرصه على ترقية البلاد حضارياً إذا به يوجه اللوم الى المتطرفين الذين يؤمنون بأسلوب الطفرة ، الذي أضرب بتقديم البلاد الطبيعي بالالاحاح « في مطالب سابقة لأوانها ، ومصحوبة بالضوضاء » (٧٧) .

كما اتجه الخديو الى الترويج ضمناً لبقاء الاحتلال ، عندما اعترف بفضله في رفع شأن مصر وتمدينها (٧٨) . وذهب الى أن بريطانيا ، تعد أفضل وأنسب دولة لاستعمار مصر - التي لم يكن لها مندوحة من السقوط تحت حماية دولة أوربية ، لثرائها العظيم وضعفها الشديد - لأنه « ليس في وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل ما فعلته إنجلترا لانجاح مصر من الوجهة المادية » ثم انتهى الى أن هناك اتحاداً وثيقاً بين إنجلترا ومصر ، نتيجة الحماية البريطانية لمصر ، التي « إذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية » (٧٩) .

أما عن موقف الخديو المعتدل من الدستور فقد تمثل في تحوله الى طرف معاد له ، بعد أن كان أحد المطالبين به أبان فترة الخلاف ،

فبعد اتفائه مع محمد فريد على حركة العرائض - أبريل ١٩٠٨ -
التي نجحت فى جمع ٧٥ ألف توقيع أرسلت إليه ، تراجع عن تأييدها
كما استغلها فى التقريب بينه وبين سلطات الاحتلال (٨٠) بعد أن
أصبح فى غير حاجة الى أداة ضغط على سلطات الاحتلال لتمكينه
من ممارسة سلطاته .

كذلك تخلى الخديو عن المتطرفين ، ووقف موقفا معتدلا من
التصريح الذى أعلن فيه جورست عن استعداد حكومته فقط لتوسيع
نطاق القانون الأساسى (الصادر ١٨٨٣) تدريجيا حسبما تسمح
درجة رقى الأمة ، التى لم تمتلك بعد مقومات العمل ، بمرجب نظام
نيابى على النمط الغربى ، وبينما احتج الحزب الوطنى على التصريح
بتنظيم المظاهرات المطالبة بالدستور - نوفمبر ١٩٠٨ - صرح الخديو
بأن « الوقت لم يحن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية » (٨١) .
كما أرسل وفدا برئاسة اسماعيل أبازة الى لندن للمطالبة بدستور
بسيط يعترف ضمنا بالاحتلال البريطانى لمصر ، ويسمح للمصريين
بقدر من المشاركة فى ادارة بلادهم من خلال توسيع اختصاصات
الهيئات النيابية القائمة ، وبخاصة مجالس المديرىات ، وترقية التعليم
والاستفادة بالكفاءات المصرية فى الوظائف العالية بجانب الأجانب
لاعداد المصريين للحكم الذاتى (٨٢) .

وهكذا تجلت فى مواقف الخديو السياسية ، امكانات اعتدال
فاقت كل حد ، وذلك بعد أن سمح له جورست بممارسة بعض مهامه
كحاكم شرعى ، كما قطع علاقاته بالمتطرفين ، الذين ترددت علاقاته
بهم بين الفتور والمتانة طيلة عهد لكرور .

ولم تتوقف علاقة الخديو بالمتطرفين عند حد القطيعة ، بل
اتجه بالاتفاق مع السلطة الفعلية الى التضيق عليهم وقمعهم ،

باستخدام بعض القوانين الاستثنائية ، التي دفعت المتطرفين الى العمل السرى ، فى شكل خلايا سرية ، عملت ضد الاحتلال ومن يتعاون معه من المصريين . وقد بلغ تطرف هذه الخلايا الذروة ، باغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء المصرى فى أوائل سنة ١٩١٠ .

وقد أدى تصاعد النشاط السرى ضد سلطات الاحتلال والشخصيات العامة المتعاونة معها ، الى اتجاه السلطات لتضييق الخناق على الحركة الوطنية ، وخاصة جناحها المتطرف . وفى هذه الاثناء وافقت المنية جورست ، وحل محله كتشنر - فى ١٢ يولية ١٩١١ - الذى اتجه لاستخدام أساليب قمع صارمة مع الوطنيين ، فى الوقت الذى تجاهل فيه الخديو وذلك فى محاولة للامساك بزمام الامور بيد من حديد وذلك بعد أن أدرك استحالة حكم مصر بالاتفاق مع المعتدلين والخديو ، الذى لم تعد هناك حاجة لاستمرار الوفاق معه ، بعد ضعف المتطرفين ، بفقدانهم لقيادتهم التى أثرت العمل بالخارج ، واستمرار مطاردتهم بالداخل .

لهذا فقد اتسمت العلاقة بين كتشنر والخديو بالصراع ، الذى أخذ شكلا علنيا فى مستهل سنة ١٩١٣ عندما تدخل كتشنر لوقف بيع الخديو ، سكة حديد مريوط ، ومحاولته استخلاص ادارة الأوقاف منه ، بإنشاء وزارة خاصة بها ، وكذلك الحد من ممارسته لبيع الرتب والنياشين ، ومنعه من الطواف بالأقاليم (٨٣) .

وقد أدى تضييق كتشنر على الخديو بهذا الشكل ، الى تراجع عن اعتداله والسعى بشكل حثيث لرأب الصدع مع الوطنيين ، حتى يتمكن من الصمود أمام المعتمد الجديد ، الا أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح ، لرفض محمد فريد لعودة علاقته مع الخديو . مما دفع الأخير الى التفكير فى اقضاء محمد فريد عن زعامة الحزب ،

بالاستعانة ببعض العناصر المعتدلة داخل الحزب • وبعد أن فشلت هذه المحاولة أيضا ، قامت محاولات أخرى لتقريب وجهات النظر بين الخديو وفريد ، تعثرت كلها الى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ (٨٤) •

وعندئذ جمعت الظروف الخديو - الذى منع من دخول مصر - ومحمد فريد - الذى غادرها مضطرا - فى قارب واحد ، تطرفا فيه لأبعد الحدود • فوافق الخديو ، محمد فريد ، فى جعل مطلب الدستور ، مساويا لمطلب الجلاء ، كما اتفقا على استرداد مصر بقوة عسكرية تدبرها الدولة العثمانية ، على أن يعود الوضع فى مصر الى ما كان عليه قبل الاحتلال ، وانتهى الأمر بإرسال جيش عثمانى عن طريق العريش لمحاربة الانجليز فى مصر ، وقام الخديو ومحمد فريد بمحاولة لمساعدة الحملة فى أداء مهمتها ، بكتابة منشور - وقع الخديو فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ - وأرسل الى مصر ، لتحريك حماس المصريين ضد الانجليز ، وتهيئتهم لاستقبال الحملة والتعاون معها (٨٥) ٢

وهكذا تقلب الخديو ، الذى بدأ حياته السياسية متطرفا ، وأنهاها متطرفا ، بين الاعتدال والتطرف ، حسبما تقتضى مصلحته • فإذا ما انتقصت حقوقه لحساب المعتمد البريطانى ، بحث عن المتطرفين لاستخدامهم كأداة ضغط على سلطات الاحتلال ، لتراجع عن معاندته • وإذا ما سمح له بممارسة حقوقه الشرعية أو بعضها ، تحول عن تطرفه الى الاعتدال الشديد ، ووافق سلطات الاحتلال ، على ما اتخذته من اجراءات لمطاردة المتطرفين وارهابهم ، حتى يحافظ على مكاسبه فى ظل الاحتلال البريطانى •

وبالإضافة الى المعتدلين والخديو ، الذين تفاوتت تقلبهم بين

الاعتدال والتطرف فى السياسية المصرية ، كان هناك تيار سياسى - تكون حول مجموعة الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ، وبالاتفاق مع الخديو تارة والاختلاف معه تارة أخرى - يعد من أهم التيارات السياسية شعبية بعد الثورة العرابية •

وقد اتهم المحتلون والخصوم هذا التيار بالتطرف منذ ولادته ، وأبقى المؤرخون فى معظمهم ، على هذا التوصيف وكثيرا ما اتهم خصوم هذا التيار مصطفى كامل فى خطبه - ومنها خطبة الاسكندرية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧ - بالتطرف المضر « بالقضية المصرية ، أشد » الضرر وأنه يثبت « من الوجود الاحتلالى بدلا من « القضاء » عليه ، وأنه عود الى مايشبه الحركة العرابية ، وما تسبب عنها من كوارث « حلت » بالوطن المصرى » (٨٦) ومن غير الخصوم فقد وصف الخديو عباس حلمى الثانى - الذى كان على اتصال بالوطنيين فى معظم الأوقات - مجموعة مصطفى كامل بالمتطرفين ، فى حين وصف حزب الأعيان الذى يأتزب بأمر الشيخ على يوسف بالمحافظين (٨٧) ثم جاء بعض المؤرخين - من الأجانب والمصريين - ليكملوا الصاق تهمة التطرف بالوطنيين ، وبينما ذهب شमित الى أن الحزب الوطنى يمثل الجناح الثورى المتطرف فى الحركة الوطنية (٨٨) ، رأى محمد أنيس ، أن كل الحركات الثورية ابان فترة الاحتلال - لكالجمعيات السرية ، وحركة الاغتيالات ، وتأسيس النقابات العمالية وغيرها - من نشاط الحزب الوطنى وحده (٨٩) •

والجدير بالذكر أن اتهام الوطنيين بالتطرف ، قد أزعج أعضاء الحزب الوطنى وقيادته ، إذ توقعت أن السلوك عن دفع هذا الاتهام قد يؤدى - ولو تاريخيا - الى اقتران التطرف فى الحركة الوطنية بالوطنيين • لهذا فقد كان مصطفى كامل ينتهز فرصة صعود المنابر الخطابية ، محاولا جهده تبديد تهمة التطرف عن حزبه ، مؤكدا على أنه يطالب الامة بالعمل والحفاظ على السكينة ، والاخذ بأوفر قسط

من العلم ، وعدم التعصب ، ويتساءل : « كيف جماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف » (٩٠) .

وقد تعددت محكات اتهام الوطنيين بالتطرف دون غيرهم ، وربما يرجع ذلك الى اسلوبهم فى النضال الذى قام على استغلال التناقضات الاستعمارية بين فرنسا وانجلترا فى مرحلة ، واتجاههم لرفع شعار الاعتماد على الذات فى مرحلة تالية ، والقيام على تعبئة أخطر العناصر الوطنية تحركا فيها ، بعد ادراكهم عدم جدوى استغلال التناقضات الاستعمارية ، وربما يكون هذا الاتهام راجعا الى اللهجة الحادة لزعماء الحزب وصحفه فى نقد المحتل والتشديد فى مطلب الجلاء والدستور ، أو لاحترافهم العمل السرى ، الذى بدأوا به نشاطهم ، ثم عادوا اليه ، بعد اشتداد وطأة قوانين القمع عليهم .

ومما لاشك فيه أن مصطفى كامل ، عندما وهب نفسه للقضية المصرية ، كان مقتنعا بعمله فى أوربا ، ومخاطبة الرأى العام هناك ، لحفز حكوماتها - وخاصة فرنسا - لاجهاض محاولات بريطانيا فى الاستئثار بمصر . وعندما أدرك بعد حادث فاشوده ، عدم جدوى هذا الأسلوب ، اتجه الى التركيز على الجبهة الداخلية ، بدعوة الأمة الى الاعتماد على النفس فى جهادها (٩١) .

ويعد التأكيد على مفهوم الاعتماد على النفس ، من أهم دلالات الاتجاه نحو التطرف عند الوطنيين لأن هذا التأكيد قد دفعهم الى تعبئة قطاعات ، كانت مهياة لأن تكون خميرة العمل الثورى ، فتم التركيز على الاحتياطى البشرى فى المدن ، والذى توافرت لديه امكانيات التطرف ، والانخراط فى أتون الاضطرابات، التى كان ينظمها الوطنيون نظرا لسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية

داخل المدن . كذلك اتجه الوطنيون الى تسييس الطلاب ، بعد أن تزايدت أعدادهم ، وانتشرت بينهم المفاهيم الوطنية ، من خلال نادى المدارس العليا ، الذى أسسه مصطفى كامل فى ديسمبر ١٩٠٥ .
ولهذا ارتفع وزن الطلاب النسبى فى الحركة الوطنية ، حتى أصبحوا أهم أدوات العنف فيها ، لأنه لم تكن هناك ثمة ضغوط مالية تهددهم كالعاملين (٩٢) .

وفى وقت قصير أصبح الطلاب يشكلون جبهة أساسية فى النضال الجماهيرى العلنى والسرى فنظموا كثيرا من الاضرابات - اضراب مدرسة الحقوق فبراير ١٩٠٦ ، وطلبة الأزهر - والمظاهرات - مظاهرات المدارس يناير ١٩٠٦ ، وطلبة الحقوق نوفمبر ١٩٠٨ ، وطلاب المعاهد والأزهر فى مارس ١٩٠٩ - كما انتظموا فى جمعيات سرية - منها جمعية التضامن الأخوى ، والحياة - أمنت بقدره الرصاص وحده على اسكات أنصار الاحتلال (٩٣) .

والجدير بالذكر ، أن استخدام الحزب الوطنى للطلاب فى العمل السياسى ، لم يتوقف ، على مصطفى كامل وحده ، بل امتد الى محمد فريد ، الذى لم يتخل عن تعبئة الطلاب فى صفوف الحركة الوطنية ، حتى بعد أن هاجر الى الخارج (٩٤) .

وبالإضافة الى هذا اتجه الوطنيون الى استخدام الصحف كأداة للعمل الوطنى ، لتهييج وإثارة الجماهير ، وكذلك الدعاية للقضية المصرية وعدالتها بين الأجانب فى الداخل والخارج ، من خلال اصدار صحف بلغات أجنبية - باللغتين الفرنسية والانجليزية - بعد اصدار اللواء بالعربية فى ٢ يناير ١٩٠٠ . والذى كانت مدرسة وطنية أكثر منها صحفية عادية فقد عملت على توعية المصريين بحقوقهم ، وتبصيرهم بحقائق تاريخهم ، ودعوتهم لمقاومة

الانجليز ، ووضع حد لهم باعتبارهم أعداء الشعب كما جمعت حولها كل العناصر الوطنية المعادية للاحتلال ، والتي لم تعرف أعلامها هوانة في نقده ، وفي معالجة القضايا الوطنية (٩٥) . فضلا عن مطالبتها بالجلء والدستور ، وهي مطالب رأتها سلطات الاحتلال أهدافا ثورية ، اذا ماقيست بمطالب الفئة التي وقفت موقفا وسطا بين السلطتين الشرعية والفعلية ، ومدت يد العون لرجال الاحتلال (٩٦) .

علاوة على كل ذلك فربما كان الدافع لاتهام الوطنيين بالتطرف هو تفضيلهم لأسلوب العمل السري في بداية حياتهم ، وابقاؤهم عليه بموافقة مصطفى كامل ، والخديو ، حتى تأسيس الحزب الوطنى فى سنة ١٩٠٧ ، وممارستهم نشاطا سياسيا علنيا لفترة عدلوا بعده الى الانتظام فى خلايا سرية وذلك عندما اتجهت السلطات الى تضيق الخناق على نشاطهم السياسى القانونى ، بموجب عدة قوانين استثنائية ، تلاحق اصدارها بعد قانون المطبوعات فى سنة ١٩٠٩ .

ونصل بهذا الى أن اتهام الوطنيين بالتطرف جاء نتيجة انتهاجهم اساليب رأوا أنها توصلهم الى غاياتهم المتمثلة فى الجلء والدستور ، بعد أن قرروا الاعتماد على أنفسهم ، وقد رأت سلطات الاحتلال أن هذه الأساليب هى أساليب ثورية متطرفة .

وهكذا أدت سياسة التركيز على الجبهة الداخلية ، الى ظهور تيار سياسى متطرف ، ازداد تطرفا بعد حادث دنشواى على الرغم من فقد هذا التيار لرؤيمه مصطفى كامل ويتمثل ازدياد تطرفه فى تصاعد مطالبته بالدستور ، وتزايد اجتماعاته ، ومظاهراته ، واضراباتة ، واشتداد لهجة صحفه المنددة بسياسة الاحتلال ، والتي انتشرت بالأقاليم (٩٧) .

ولما أدركت السلطتان المتفقتان عندئذ ، ازدياد الاضطرابات في الشارع المصري ، وكذلك ازدياد تطرف الصحف الوطنية ، بشكل بات يهدد البلاد بحالة من الفوضى فقد لجأت بعد فشل سياسة قمع الحركة الجماهيرية بوليسيا ، الى قمع الصحافة ، بإعادة العمل بقانون المطبوعات - الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٨٨١ - في ٢٥ مارس ١٩٠٩ (٩٨) .

وعلى الرغم من ردود فعل الحزب الوطنى العنيفة ، على إعادة العمل بموجب هذا القانون - والمتمثلة في تنظيم مظاهرات احتجاج بالعاصمة ، تطلبت تدخل البوليس لقمعها - إلا أن جورست لم يعر كل هذا اهتماما ، واستخدم القانون فور صدوره في تعطيل ووقف عدد من الصحف الوطنية ، لكما قدم عددا من محرريها وكتابها الى المحاكمة التى انتهت بسجنهم لمدة متفاوتة ، مما أدى الى ازدياد عدد الشباب المتعاطف مع الوطنيين والذي أعلن في مؤتمر في سبتمبر ١٩٠٩ موافقته التامة على برنامج الوطنيين المتطرف (٩٩)

وقد دفع تصاعد العمل السرى ، الحكومة الى اقرار عدة قوانين استثنائية لقمع أعمال العنف ، فصدرت ثلاثة قوانين ، تستهدف أولها تقييد حرية الصحافة ، بعلاج نواحي النقص في قانون المطبوعات وذلك باحالة قضايا الصحافة الى محاكم الجنايات التى لا يكون حكمها قابلا للاستئناف ، بدلا من محاكم الجنيح ، وجاء ثانيها ليحول بين الطلاب وممارسة العمل السياسى ، من خلال تعديل لائحة المدارس ، لتقضى بمنع طلاب المدارس الحكومية من المشاركة فى المظاهرات السياسية ، وكتابة المقالات المثيرة فى الصحف ، أما ثالث هذه القوانين وأهمها فتمثل فى قانون التآمر السياسى - الذى صدر فى يوليو ١٩١٠ بتجريم أعمال ، لم ينص على تجريمها القانون المصرى حتى ذلك الوقت - الذى جرم الانضمام

لأى جمعية سرية ، تدعو الى تغيير الحكومة بالقوة ، كما حرم التهديد بالقول أو الكتابة ، بعد أن انتشرت التهديدات السياسية (١٠٠)

وقد أثار صدور هذه القوانين موجة من الاستياء والسخط العام ، ترجمت الى أعمال عنف، وتمثلت فى سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات ، تدخل البوليس فى قمعها ، كما استمرت حركة المطالبة بالدستور ، وانتشرت الأفكار الارهابية ، التى كانت تدعو لاغتيال الخونة وأعداء الوطن (١٠١) .

وحتى يتمكن كتشنر من الامساك بزمام الوضع الداخلى فقد اتجه فور وصوله الى استخدام قوانين القمع فى تعقب الوطنيين ، وصحفهم التى اشتد ضغط ادارة المطبوعات ومحاكم الجذائيات عليها وامتداده الى أربابها ومديريها ، ومحرريها ، وكتابها ، وبهذا فقد نالها وكتابها الكثير من التعطيل والانذار والتوقف (١٠٢) . وازضافة الى هذا فقد طارد كتشنر أعضاء الحزب الوطنى وأخضع المتطرفين منهم ، لرقابة صارمة ، تمهيدا لتقديمهم الى المحاكمة وتصفيتهم ، مما عرض الوطنيين ، لأوسع حركة اعتقالات وسجن ، دفعت من أقلت منها الى ترك مصر - منهم محمد فريد - مؤثرا على ذلك العمل لصالح القضية المصرية من الخارج ، وانغماس من ظل بالداخل من كواديرهم فى العمل السرى من خلال جمعيات كثرت منشوراتها السرية - كجمعية اليد السوداء - المحرصة على ارتكاب أعمال عنف ضد الانجليز ، بالعاصمة والأقاليم (١٠٣) .

وقد أدت سياسة قمع كتشنر للوطنيين الى اضعافهم ، بشكل شل حركتهم وأعمالهم العدوانية ضد البريطانيين ، قبل الحرب وأثناءها (١٠٤) . مما أفقدهم فى نهاية الحرب قيادة العمل الجماهيرى التى انتقلت الى حزب الوفد .

واذا كان الوطنيون قد اتجهوا لاستخدام أساليب ثورية لتغيير الواقع ، أو للوصول الى الغاية المتمثلة فى الجلاء والدستور ، فلا يعنى ذلك غياب امكانيات الاعتدال ، والتي توافرت على الأقل ، لدى قيادتهم ، فمن خلال خطب مصطفى كامل ، يتبين لنا أن هناك امكانيات اعتدال توافرت لديه فى معظم الأحيان .

وربما تكون الظروف الدولية والمحلية ، هى التى فرضت على مصطفى كامل الميل الى الاعتدال رغم تأثره فى عنفوان الشباب بالأفكار الثورية وبالأراء الليبرالية فى فرنسا .

وتمثلت الظروف الدولية ، فى وضع مصر عندئذ ، والذي حتم عليها الابقاء على نظام الامتيازات الأجنبية ، لحماية الأجانب ومصالحهم داخلها ، وتعد هذه الحماية أحد أسباب تمسك بريطانيا بالبقاء فى مصر ، ولهذا فان أية محاولة من جانب مصطفى كامل لاثارة الرأى العام فى الداخل ضد الأجانب ، ستكون فى غير صالحه ، بقدر ماتكون على عكس ذلك بالنسبة لبريطانيا .

ولهذا نأى مصطفى كامل بنفسه عن التطرف وأساليبه ، لأنه لا يعقل أن يحبذ سياسة فى الداخل ، قد تؤدى الى عرقلة نشاط الأجانب الذين يتجه الى خطب ود الرأى العام ببلدانهم الاصلية لكسب انصار لقضيته فى الخارج يؤيدون قضية الجلاء والحرية التى تطالب بها مصر .

وتجلى ابتعاد مصطفى كامل عن أساليب الاثارة والتهيج فيما جاء بأحاديثه التى أدلى بها للمصحف الأجنبية ، اثناء تواجده فى أوروبا ، للدفاع عن عدالة القضية المصرية أمام الرأى العام الأوروبى فقد أدلى اثناء تواجده بالنمسا بحديث - لجريدة الاكستراتا

حبلاط في الفترة من ٢٤ الى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ - ذهب فيه الى أن الأمة المصرية على الرغم من معاناتها من وجود الاحتلال ، إلا أنها ترفض أسلوب الثورة للخلاص منه ، وتحبذ الأسلوب السلمي « لأننا قبل كل شيء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ، ونبغض المذابح ، والجرائم ، وعن جهة أخرى فإن لأوربا عندنا مصالح قد تضر بها الثورة ٠٠ وربما أن الأمة اذا ثارت ضلت عن سبيل الرشاد فلا تميز بين الانجليز وغيرهم من الأوربيين ٠٠٠ ولذلك أعرضنا عن سبيل الثورة الذي نكرهه بفطرتنا ٠٠٠ واخترنا السبيل السلمي ، ورفعنا صوتنا الى مسامع أوربا المتمدنة ، بمطالبنا الحقيقية » ثم انتهى الى مطالبة الدول الأوربية بالتدخل لحمل الانجليز على الخروج من مصر ، اذا كانت ترغب في تحقيق السلام وضمان حقوقها ، وانصاف أمة متمدينة معتدلة كريمة (١٠٥) .

وفي حديث أدلى به مصطفى كامل لجريدة نيويورك هيرالد - نشر ١١ نوفمبر ١٨٩٦ - فضح الدسائس الانجليزية في مصر ، ثم عرج على توضيح الأمانى المصرية ، في تحقيق الجلاء ، دون أحداث أى اضطراب ، أو أمر من شأنه تكدير الأمن العام ، ولهذا « انتهجتنا أسلوب استلفات أنظار أوربا بالقلم واللسان ، ولسنا « بغيرهما » ٠٠٠ نريد أن نخاطب أوربا ونستفزها للنظر في مصلحة بلادنا » (١٠٦) .

كذلك ذهب مصطفى كامل في حديث آخر لصحيفة المانية - نشر في ٨ فبراير سنة ١٨٩٧ - الى حق الأمم بما فيها الأمة المصرية في رفع لواء الثورة والعصيان ، وازهاق النفوس ، واسالة الدماء من أجل تحقيق الاستقلال ، ثم انتهى الى طلب المساعدة للأمة المصرية التي مازالت حتى ذلك الحين « مبتعدة عن سبيل الثورة لوثوقها بعدالة أوربا » (١٠٧) .

وأذا كان مصطفى كامل ، قد حرص على ألا يظهر أمام الرأي العام الأوربي بمظهر المثير للشغب ، أو الهياج ، فقد ابتعد أيضا في الداخل عن الدعوة الى التطرف ، وحث المصريين على العمل لامتلاك الكفاءات ، التي تعلق عليها بريطانيا جلاءها عن مصر .

ففي إحدى مقالاته بجريدة الأهرام « ٢٤ فبراير ١٨٩٣ » وبعد أن انتقد سياسة الاحتلال التعليمية ، حث الأثرياء المصريين على المساهمة في نشر التعليم القومي ، لأنه المعول الأساسي لامتلاك الكفاءة الى جانب توحيد الكلمة ، وترك الشقاق والنفاق (١٠٩) .

وفي الوقت الذي حث فيه مصطفى كامل المصريين على بلوغ الكفاءة ، رد على تهم التعصب التي كانت تكيلها سلطات الاحتلال للمصريين ، مشيرا الى أن الهدف من ذلك ، هو اشعال غضب الأمة ، والقاء بذور الشقاق بين الأوربيين والمصريين ، في حين أن « الأمة المصرية ، محافظة على السكينة ، عارفة بقيم الاعتدال الديني » (١١٠)

وقد يكون الباعث على تركيز مصطفى كامل في الداخل على امتلاك الكفاءات هو التغير الاجتماعي ، الذي خفت معه حدة التناقضات الاجتماعية ، التي كانت سائدة في عصر اسماعيل ، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية للاحتلال ، والتي أدرك معها عدم جدوى اللجوء لأساليب الاثارة والتهيج ، التي قد لاتجد من يستوعبها

وبذلك تكون الظروف على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وراء ابتعاد مصطفى كامل عن استخدام أساليب راديكالية للوصول الى الغايات ، والتي أخذ يميل اليها تدريجيا ، بعد أن أدرك أن هناك تقاربا وشيك الحدوث ان عاجلا أو آجلا بين فرنسا وإنجلترا - بعد حادث فاشوده - سيحول بينه وبين امكانية استغلال التناقضات الامبريالية بينهما لصالح القضية المصرية .

وجاء الاتفاق الودى « ١٩٠٤ » بين البلدين ليؤكد توقعات مصطفى كامل ، فى وقت أصاب فيه الفتور علاقته بالخديو مما دفعه الى مزيد من الاعتماد على القطاعات الجماهيرية ، التى راح يحشدها فى أتون حركته ، بعد أن ضاقت به السبل وهو يبحث عن شريك تتناقض مصالحه فى مصر مع مصالح بريطانيا ، ومع ذلك لم ينته مصطفى كامل الى رؤية راديكالية ، تمكنه من استغلال هذه القطاعات الشعبية فى تغيير الواقع (١١١) حتى فى فترة وصول السخط الشعبى ، على سلطات الاحتلال الى ذروته اثناء وبعد احداث دنشواى .

فى خطبته التى أعلن فيها عن قيام حزبه - بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أوضح أن هدفه تحقيق الجلاء ، بالاقناع والاعتماد على النفس والجهود الذاتية ، لا بالثورة أو التعصب أو بالاعتماد على القوى الأجنبية (١١٢) .

ثم جاء برنامج الحزب أكثر اعتدالا مما كان متوقعا بخلوه من أى تطرف ، وإن مال الى التشدد ، إلا أنه ركز على أساليب العمل المشروعة لتحقيق الجلاء ، ورفض أى أساليب للعنف أو الثورة (١١٣)

وهكذا توافرت لدى مصطفى كامل امكانيات اعتدال حتى فى أدق اللحظات التى كان يمكنه فيها استغلال السخط الشعبى فى الضغط على بريطانيا لتنفيذ مطالب الحركة الوطنية .

وإذا ما تركنا مصطفى كامل ، وانتقلنا لخلفه محمد فريد ، نجد أنه قد بدأ حياته السياسية معتدلا ، حيث اقتنع فى أوائل تسعينات القرن التاسع عشر ، بأن الخلاص من بريطانيا ، يجب أن يكون مرحليا ، أى بالتدريج لا بالطفرة ، من منظور معتدل يقوم على

التوفيق بين الرغبة فى الخلاص من الوجود الاحتلالى الذى لم يأت حتى الآن « ١٨٩١ » ، أمرا يوجب كراهمتنا لهم ، والانتفاع بأعماله التى ليست شرا لكها، ولهذا رأى أن وجود الاحتلال فى مصر ضرورى لمدة خمسة عشر عاما على الأقل ، حتى تبلغ شأننا من التمدن والتقدم فى المعارف (١١٤) .

وبعد أن تولى محمد فريد قيادة الحزب بعد وفاة مصطفى كامل ، لم يكن مؤهلا بحكم تكوينه الطبقي والمزاجى ، وخبراته ، لقيادة حركة ثورية ، فعلى الرغم من مطالبته بالجلاء والدستور - فى مجموعة خطبه التى شيع بها كرومر - نصح مستمعيه بعدم اللجوء الى العنف بتاتا (١١٥) .

وربما لم يتحول محمد فريد عن اعتداله فى مخاطبة مستمعيه الا بعد أن أعادت سلطات الاحتلال ، العمل بقانون المطبوعات ١٩٠٩ ، ومحاكمته مع الشيخ عبد العزيز جاويش بموجبه فى نهاية ١٩١٠ على كتابتهما مقدمتين تقريظيتين لمجموعة أشعار الشيخ على الغيايتى ، والتى اعتبرت الحكومة نشرها تحريضا على الفتنة ، وقد حاولت السراى مساومة محمد فريد أثناء محاكمته ، بالتلويح له بتجميدها شريطة ، أن يعتدل فى سياسته ، أو على الأقل فى تعبيره عن مبادئه ، الا أنه رفض هذا العرض ، كما رفض عروضاً مشابهة أثناء قضائه فترة العقوبة بالسجن (١١٦) .

وبعد أن أنهى فترة العقوبة ، تعرض للمطاردة من جانب السلطات ، مع غيره من قيادات الحزب الوطنى ، مما دفع بعضها الى ترك مصر ، مفضلة العمل بالخارج لصالح القضية المصرية . وقد أدى بهم هذا الخروج من مصر الى التمدد فى التطرف ، حتى

أنتهى الأمر بمحمد فريد الى الاقتناع بضرورة العمل الثورى المسلح
ضد الانجليز(١١٧) *

وهكذا توافر لدى الجناح المتطرف فى الحركة الوطنية ،
امكانات اعتدال ، على الأقل لدى قياداته ، والتي كان اعتدالها فى
معظمه حرصا على مصلحة الوطن ، لحرصا على المصالح الشخصية
كما كان يفعل المعتدلون ، وكذلك الخديو ، الذين ترددوا بين الاعتدال
والتطرف وفقا لمصالحهم *

هوامش الفصل الأول

- (١) محمد أحمد أنيس وآخرون : التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ص ص ١٥٥ - ١٥٦ .
- (٢) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٧٧ ص ص ٨٥ - ٥٩ .
- (٣) رؤوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، الطبعة الأولى دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (٤) الجريدة : عدد ١٣ ، ٢٣ مارس ١٩٠٧ ، حالتنا المالية .
- (٥) رؤوف عباس حامد : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- (٦) تريد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٤٢٩ - ٤٣٤ ، لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العربائية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، ٣١٢ - ٣١٦ .

- (٧) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ص ٢١٠ - ٢١٤ ، لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ص ٢٥٣ - ٢٥٧ .
- (٨) لمزيد من التفاصيل ارجع الى : رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ص ١١٢ - ١١٥ ، ١٣١ - ١٤٩ ، أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٧٩ ، ص ص ١٥ - ٢٠ .
- (٩) عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٨٣٠ ص ص ٣٢ - ٣٤ .
- (١٠) أحمد زكريا : المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، علي الدين هلال : مرجع سابق ص ص ٥٦ - ٥٧ .
- (١١) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- (١٢) محمد عمارة : الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، الكتابات السياسية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٢ ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣٥٧ ، سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٤٠ .
- (★) تمثل اعتدال رياض باشا فيما كان يراه لعلاج الحالة المصرية ، فكان يرى أن وفاء المصريين يجب أن يتم عن طريق التدريب والأخذ بيدهم في هداية ، لأن حالتهم تدعو إلى الأسفائق وهذا يتطلب مسالة الأجانب من الانجليز والفرنسيين والتفاهم معهم ، أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٩٦ .
- (١٣) عبد العاطي محمد أحمد : الفكر السياسي للإمام محمد عبده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٨٩ .
- (١٤) لمزيد من التفاصيل عن مواقف محمد عبده غير المعتدلة إبان الثورة العربية يمكن الرجوع الى : لطيفة سبيلم : المرجع السابق ص ٢٧٥ ، أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ، عبد العاطي محمد أحمد : المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- (١٥) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .

- (١٦) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ص ٣١١ - ٣١٢ .
- (١٧) أحمد زكريا : المرجع السابق ، ص ٣٩ .
- (١٨) محمد عمارة : المرجع السابق ، ص ٣١٦ .
- (١٩) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٣١٣ .
- (٢٠) محمد عمارة : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٢ - ٣٦٦ .
- (٢١) نفس المرجع : ص ٣٠٨ .
- (٢٢) نفس المرجع : ص ٢٩٧ .
- (٢٣) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
- (٢٤) محمد عمارة : المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .
- (٢٥) على الدين هلال : التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٦٨ .
- (٢٦) أحمد لطفى السيد : قصة حياتي ، كتاب الهلال ، العدد ١٣١ ، القاهرة فبراير ١٩٦٢ ، ص ٣٢ .
- (٢٧) فتحي روضوان : مصطفى كامل رائدا وطنيا ، اجد البحوث التي القيت بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ - ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والتي نشرتها في كتاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٤١ .
- (٢٨) مذكرات ابراهيم الهلباوي : ك ١ ، ص ص ٨ - ١٥ ، ٤٥ - ٤٧ .
- (٢٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ٥٠ - ٥١ ، أحمد زكريا : المرجع السابق ، ص ص ٣٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٠ - ٥٣ ، ٥٩ - ٦٠ ، جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب في مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ ، ترجمة سامي الليثي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .
- (٣٠) أحمد لطفى السيد : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

- (٣١) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .
- (٣٢) نفس المرجع : ص ص ٧٧ - ٧٨ ، ٩٧ ، ١١٣ - ١١٤ .
- (٣٣) نفس المرجع : ص ١٦٢ ، الجريدة ، عدد ٦٠ ، ٢٠ مايو ١٩٠٧ « مطالب الأمة » .
- (٣٤) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ص ٥١ ، ٥٢ ، أحمد لطفى السيد : قصة حياتي ، ص ٨٠ .
- (٣٥) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ص ١٤٦ - ١٥٠ .
- (٣٦) أحمد زكريا : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، جاكوب لاندو : المرجع السابق ، ص ١٤١ .
- (٣٧) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ٩ .
- (٣٨) مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ص ٩٠ ، ١٩٤ ، ١٦٩ ، أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية ص ص ١٨ ، ٩٣ ، ١٩٠ - ١٩١ ، الجريدة ، عدد ٤٥٣ ، أول ديسمبر ١٩٠٨ « الحركة الدستورية في مصر » .
- (٣٩) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ص ٩٩ ، ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٤٠) نفس المرجع : ص ٩ .
- (٤١) نفس المرجع : ص ٤٥ .
- (٤٢) نفس المرجع : ص ص ١٦ - ١٧ .
- (٤٣) نفس المرجع : ص ص ١٥١ - ١٥٢ ، ٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٢٨ .
- (٤٤) نفس المرجع : ص ٢٢٩ .
- (٤٥) مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب : المرجع السابق ، ص ص ٩٢ - ٩٣ ، ٩٦ - ٩٧ ، ١٩٤ .
- (٤٦) نفس المرجع ، ص ص ١٧٨ ، ١٧١ - ١٩٢ ، مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاهد الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .

- (٤٧) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- (٤٨) أحمد لطفى السيد : قصة حياتي ، ص ٨٩ ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ص ٥٨ - ٥٩ ، أحمد زكريا : حزب الأمة : ص ص ١٣٩ ، ١٥١ .
- (٤٩) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ١٨١ .
- (٥٠) سيتم تناول هذا فيما بعد .
- (٥١) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ٢٢٨ .
- (٥٢) نفس المرجع : ص ص ١٢٧ ، ١٣٩ .
- (٥٣) نفس المرجع : ص ٧ .
- (٥٤) نفس المرجع : ص ٥٠ .
- (٥٥) نفس المرجع : ص ص ٣٥ ، ٤٦ .
- (٥٦) رموف عباس : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
- (٥٧) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٥٨) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
- (٥٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ط ٢ ، مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٣٤ .
- مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
- (٦٠) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ص ٦٥ - ٦٦ ، ٦٩ ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
- (٦١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتي : ص ص ١٦٣ - ١٦٦ .
- (٦٢) علي الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ، ص ص ٥١ ، ٥٢ .
- (٦٣) عبد المنعم الجميلى : الخديوي عباس حلمي الثاني والحزب الوطني ١٨٩٢ - ١٩١٤ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ١٥ - ١٧ .
- (٦٤) محمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، سلسلة تاريخ المصريين (٩) ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧ ، ص ص ١٦ - ١٧ ، ٢٠ .

(٦٥) عبد المنعم الجميلى : المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٦٥ ،
عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية تاريخ مصر القومى
من ١٨٦٢ الى ١٩٠٨ ، الطبعة الثانية ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٥
ص ٢٨١ - ٢٨٦ .

(٦٦) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٧ ، آرثر ادوارد
جولد شميت « الابن » : الحزب الوطنى المصرى مصطفى كامل ومحمد فريد ،
ترجمة فؤاد دواره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٩٩ .

(٦٧) صلاح العقاد : مصطفى كامل وفرنسا ، أحد البحوث التى ألقيت
بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ - ١٩٧٤ بالجمعية
المصرية للدراسات التاريخية ، والتى نشرتها فى كتاب بعنوان مصطفى كامل ،
القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٧٤ .

(٦٨) عبد المنعم الجميلى : المرجع السابق ، ص ١٩٠ ، ١٩٦ ،
دعوف عباس : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦٩) يونان لبيب : مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى أحد البحوث
التي ألقيت بمناسبة مرور مائة عام على ميلاد مصطفى كامل ١٨٧٤ - ١٩٧٤
بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية والتى نشرتها فى كتاب بعنوان مصطفى
كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٧٠) عبد المنعم الجميلى : المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، عباس العقاد :
مسد زقلول زعيم الثورة ، كتاب الهلال ، العدد ٤٥٢ ، أغسطس ١٩٨٨ ،
ص ١٤١ .

(٧١) آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٧٢) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ، ص ٨٤ ، ٨٥ ،
آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٧٣) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٧٤) نفس المرجع : ص ٤٥ ، ٤٦ ، عبد المنعم الجميلى : المرجع
السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

- (٧٥) على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ، ص ٧٧ .
- (٧٦) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ص ٣٠ ، ١٩٩ .
- (٧٧) عبد المنعم الجميلى : المرجع السابق ، ص ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
- (٧٨) نفس المرجع : ص ٢٦٣ .
- (٧٩) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٨٠) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ، ص ص ١٦٦ - ١٦٨ .
- (٨١) الجريدة : عدد ٤٥٣ ، أول ديسمبر ١٩٠٨ « الحركة الدستورية في مصر » .
- (٨٢) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
- (٨٣) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
- (٨٤) عاصم الدسوقي : محمد فريد في ضوء أوراقه ، دراسة تحليلية لأوراق محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ ، المجلد الأول الذى نشره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ضمن منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٨ ، آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٦ ، ٢٥١ - ٢٥٢ .
- (٨٥) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ص ٣١ - ٣٣ .
- (٨٦) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ١٩ .
- (٨٧) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال ، العدد ٤٧٠ ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ١٥٤ .
- (٨٨) شميت : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٧ ، ٣٢٥ .
- (٨٩) محمد انيس وآخرون : التطور السياسى للمجتمع المصرى ، ص ١٥٦ .
- (٩٠) جاء هذا فى الخطبة التى أعلن فيها عن حزبه بالاسكندرية ، نقلًا من يونان لبيب : مصطفى كامل ، ص ٩٢ .

(٩١) عبد الرحمن الراجحي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ص ٣٥١ ، صلاح عيسى : مصطفى كامل وقضايا الاصلاح الاجتماعى ، أهدى البحوث التى القيت بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ - ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والى نشرتها فى كتاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٦٠ .

(٩٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ص ٩ - ١٠ ، على الدين هلال : السياسة والحكم ، ص ٦٢ ، وهوف عباس : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ص ٧٨ - ٧٩ .

(٩٣) لزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : شميت : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ص ٢٦ ، ١٣٢ ، محمد أنيس وآخرون : التطور السياسى للمجتمع المصرى ، ص ص ١٦ ، ١٧ ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٩٤) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، شميت ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٩٥) للتفاصيل يمكن الرجوع الى : على الدين هلال : السياسة والحكم ، ص ٨٢ ، يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، أنور الجندى : تطور الصحافة السياسية فى مصر ، منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٨١ .

(٩٦) فتحى رؤفوان : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ١١ ، محمد أنيس : صفحات مطوية ، ص ٢٠ .

(٩٧) لزيد من التفاصيل ارجع الى : تيودور روز شتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على أحمد شكزى ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ص ٥٤١ - ٥١٥ ، أنور الجندى : المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ١٧٩ .

(٩٨) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، ط ٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٩٥ .

(٩٩) تيودور روز شتين : المرجع السابق : ص ص ٥١٦ - ٥١٧ ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ص ١٢٨ - ١٢٩ .

- (١٠٠) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ص ٢١٢ - ٢١٥ ،
عبد المنعم الجميعي : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨ - ٢٨٠ ، شميت :
المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
- (١٠١) عبد المنعم الجميعي : المرجع السابق ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
- (١٠٢) أنور الجندى : المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، محمد سيد كيلاي :
السلطان حسين كامل ١٩١٤ - ١٩١٧ ، دار القومية للطباعة ، القاهرة ١٩٦٣
ص ٣٠ .
- (١٠٣) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، عبد المنعم الجميعي :
المرجع السابق ، ص ص ٣١٤ ، ٣١٩ - ٣٢٢ .
- (١٠٤) جاكوب لاندو : المرجع السابق ص ١٣١ ، شميت : المرجع السابق
ص ٢٩٧ .
- (١٠٥) أوراق مصطفى كامل ، المقالات « الكتاب الأول » ١٨٩٢ -
١٨٩٩ تحقيق بوافيم رزق ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، هيئة الكتاب
القاهرة ١٩٨٦ ص ص : ٢٣٠ - ٢٢٣ .
- (١٠٦) نفس المصدر : ص ٢٣٦ .
- (١٠٧) نفس المصدر : ص ٢٤١ .
- (١٠٨) نفس المصدر : ص ٨٢ وما بعدها ، ٩٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ .
- (١٠٩) الأهرام : أول يولية ١٨٩٥ « من اين يأتى الخطر » نقلا عن
أنور الجندى : المرجع السابق ، ص ١٨١ .
- (١١٠) أوراق مصطفى كامل : ص ٥٧ .
- (١١١) صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ - ١٦٩ ، شميت :
المرجع السابق ، ص ص ١٠٨ - ١١٠ .
- (١١٢) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ،
ص ص ٤٩٤ - ٤٩٥ ، شميت : المرجع السابق ، ص ١٣١ .
- (١١٣) يونان لبيب رزق : مصطفى كامل ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ ،
جاكوب لاندو : المرجع السابق ، ص ١١٨ .
- (١١٤) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .
- (١١٥) جاكوب لاندو : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
- (١١٦) شميت : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .
- (١١٧) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ص ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ .

الفصل الثانى

الهلباوى فى مدرسة المعتدلين

ولد ابراهيم الهلباوى فى اواخر ابريل ١٨٥٨ بمدينة العطف « المحمودية الآن » لأب وأم غير مصريين عاشا معظم حياتهما أميين، حيث تعلم والده القراءة والكتابة على يد أحد مشايخ الناحية ، بعد أن بلغ من السن عتيا . أما الهلباوى ، فقد ألحقته أسرته بكتاب القرية ، رغم تواضعها المادية - حيث اشتغل والده بالملاحة النيلية ، الى أن ضاقت به سبل العيش بسبب انتشار خطوط السكك الحديدية فعمل بالزراعة ، وتجارة الحاصلات الزراعية - الى أن انتهى من حفظ القرآن ، فانتقل الى الأزهر فى سنة ١٨٧١ ، ولبث به سبع سنوات متكباً على الدرس والتحصيل (١) .

واذا كان هناك شبه اجماع على أن روح التعليم بالأزهر عندئذ ، قد غلب عليها الأسلوب التقليدى الذى يقوم على تلقين الطلاب ، ما خلفه السلف دون تغيير أو انحراف عنه لتنمية ملكة البحث والاستقصاء لدى الطلاب (٢) ، الا أن الهلباوى ذهب الى عكس ذلك ، بأن الدراسة فى الأزهر لم تكن أفضل الدراسات وانفعها على الاطلاق ، لا لاطلاقها حرية الطلاب فى اختيار المذاهب والكتب

والأساتذة ، فحسب ، بل لأنها كانت من أمثل الطرق لتكوين الدارس وتنمية مداركه وتوسيع ثقافته ، والتي اتضح أنها طريقة جامعات أوروبا (٣) .

وبينما كان الهلباوى يتلقى دروسه بالأزهر على مذهب الامام مالك على يد الشيخ رزق البرقانى ، والشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى ، ودروس النحو والمنطق وعلوم البلاغة والحديث على يد نخبة من أشهر مشايخ ذلك الوقت - عبد الرحمن المحلاوى ، محمد البحيرى ، الامببى ، أبى النجا ، حسن العدوى - وصل جمال الدين الافغانى الى مصر ، وأصبح يتردد عليه عدد لا بأس به من كبار الطلاب فى بيته للدرس . الا أن الهلباوى لم يسمع به ، الا بعد أربع سنوات من انتظامه بالأزهر ، عندما أشيع عنه الألحاد ، وساءت علاقة تلاميذه ، وعلى رأسهم محمد عبده ، بطلاب الأزهر ، الذين كانوا ينظرون اليهم بارتياح . لكن سرعان ما جمعت الصدفة بين الهلباوى والأفغانى ، والتي لم يصبح بعدها واحدا ممن يتلقون الدرس على يديه فى الفلسفة والمنطق والبلاغة والرياضيات فحسب ، بل كان من أشد الحريصين عليها ، طيلة ثلاث سنوات قضىها متحلقا حوله ، ومتنقلا معه من ربيع العناني ، الى خان أبى طافية ، ثم التبانة فكوم الشيخ سلامة (٤) . مع محمد عبده ، وسعد زغلول ، والسيد وفا زغلول ، وعبد الكريم سلمان ، وابراهيم اللقانى ، وبشفيق منصور . ومحمود سامى البارودى وغيرهم (٥) .

وكان تأثير الأفغانى فى المتحلقين حوله كبيرا ، لأنه نحا فى التدريس منحى ، نقلهم من الاتجاه النقلى الى الاتجاه العقلى ، الذى وسع مداركهم ، ونمى ملكاتهم النقدية ، وتفكيرهم الحر ، وفتح باب الاجتهاد أمامهم فى المسائل الدينية . هذا الى جانب حرصه على تنمية مواهب الكتابة والخطابة ، وانسياب الألفاظ لديهم ، من

خلال حثهم على كتابة مايلقى عليهم من درس ، وإعادة تحريره ،
لطرحة عليه فى اليوم التالى ، مما دفع تلاميذه الى التسابق فى
اجادة التحرير والانشاء ، بشكل ساعد على خلق جيل ممن أحسنوا
الكتابة واختيار الموضوعات(٦) .

وقد بلغ تأثير الهلباوى بالأفغانى حدا جعله يتخلى عن دراسة
مذهب مالك ، ويتجه لدراسة المذهب الحنفى ، منتصحا بنصيحة
أستاذه ، التى أكدت له على أن كتب الفقه ماهى الا قوانين من العبث
الاشتغال بها ، مالم يكن فى الامكان تطبيقها ، ومادام أن المذهب
المعمول به فى القضاء المصرى هو مذهب أبى حنيفة ، فالواجب
دراسته والالمام به(٧) . وربما كان لهذا التحول دور فى تكوين
الهلباوى علميا ، وجعله رجل محاماة من الطراز الأول .

وتأثرا بالأفغانى كذلك ، انضم الهلباوى الى المحفل الماسونى ،
مع أستاذه ، لكنه سرعان ما امتنع عن حضور اجتماعاته ، بعد أن
وجد بنشاطه ، مايبعده عنه ، ومالا يجعله حريصا على مداومة
الاتصال به(٨) .

ثم انقطع الهلباوى عن الأزهر دون أن يكمل دراسته ، واتجه
للعمل بالريف والاشتغال بالتجارة ، بعد أن توقف أستاذه عن
التدريس بالأزهر ، ثم نفى ، وكذلك بعد أن تحمل عبء الانفاق على
أسرته - أمه وأشقائه - بعد زواج والده بأخرى(٩) .

وعلى الرغم من انقطاع الهلباوى عن الدراسة ، الا أن صلته
بالأحداث السياسية الجارية حينذاك ، لم تنقطع ، من خلال مداومته
على قراءة الصحف ، وازدياد اهتمامه بالقضايا المحلية ، والتى
دفعته الى التنديد بمدير الغربية ووكيله ورياض باشا - رئيس

النظار فى ذلك الوقت - على صدر صفحات جريدة التجارة * متهما المدير بتملق الشخصيات العامة فى مصر ، وتلفيق التهم لخصومهم *

وعلى الرغم من نشر المقال بدون توقيع ، يتساء على طلب الهلباوى ، الا أنه بمجرد صدور العدد الذى تضمن المقال ، قبض على الهلباوى ، وبعد ان تم التحقيق معه بالمديرية ، رحل الى القاهرة للممثل أمام رياض باشا ، وبعد أخذ ورد بينهما ، تقرر ايداعه السجن ، لتمسكه بوجهة نظره ؛ عندما خيره رياض باشا بين تشاكيل لجنة تحقيق فيما نسبته الى وكيل المديرية ؛ أو السجن ، فكان أن فضل الخيار الأخير ، وانتهت هذه الأزمة بتدخل البعض لدى رياض باشا ، الذى أفرج عنه (١٠) *

وبالرغم مما تعرض له الهلباوى بسبب هذا المقال الجريء ، الا أنه مهد لعودته الى القاهرة ، واتصاله بجماعة الامام محمد عبده ، فعندما فكرت الحكومة فى النهوض بصحيفة الوقائع المصرية ، لتجارى وتنافس الصحف الوطنية الأخرى التى بدأت تخوض فى موضوعات تتحدث فيها عن آراء ليبرالية لقيت استجابة جماهيرية (١١) ، لم يجد رياض باشا أفضل من تلاميذ جمال الدين الأفغانى الأكفاء للقيام بهذه المهمة *

فعهد الى محمد عبده بإدارة الصحيفة ، والذى اختار لمعاونته عبد الكريم سلمان ، وسعد زغلول ، والشيخ وفا زغلول ، والشيخ محمد خليل ، وكذلك ابراهيم الهلباوى ، الذى رشحه رياض باشا وظل الهلباوى يكتب بالتناوب مع هؤلاء بالصحيفة ، الى أن تعرض للاقالة على يد محمد عبده فى أواخر سنة ١٨٨١ بمجرد خروج رياض باشا من الوزارة ، لتوتر العلاقات بينهما (١٢) *

وباقالة الهلباوى عن الوقائع ابتعد مؤقتا عن جماعة الامام ،

وقد ساعده عمله بالوقائع على الاتصال بكثير من الكتاب ، الذين ربطته ببعضهم علاقات صداقة ، منهم على سبيل المثال عبد الله باشا فكرى الذى رشحه للعمل كاتبا بمجلس النواب ، الذى رأسه سلطان باشا ، كما ساعد عمل الهلباوى على توثيق صلته بحسن بك الشمسى ، واشتراكهما فى ادارة جريدة البقيد - قبل الثورة العرابية - التى كتب فيها الهلباوى كثيرا من المقالات التى كان لاحداها دور فى اغلاقها بعد فترة وجيزة من صدورها (١٢) .

وفى ظل هذه الظروف لاحت فى الافق ارهاصات الثورة العرابية ، وراح الهلباوى يؤيد تحركات العرابيين ضد عثمان باشا رفقي وزير الحربية، الذى انتهج سياسة ترمى الى محاربة الشراكسة بشكل مبالغ فيه ، والخط من شأن الضباط المصريين ولكن الهلباوى سرعان ما خرج على العرابيين ، عندما انقسم مجلس النواب على نفسه حول اللائحة التى وضعها شريف باشا . وتجلت مظاهر خروجه عليهم فى رفضه العمل ككاتب بالمجلس الخصوصى ، الذى ألفوه ، بعد تعطيل مجلس النواب ، وطعته فى تصرفات العرابيين ، وبخاصة تصرفات عرابى ، التى رأى أنها تجر الى حرمان البلاد مما تبقى لها من استقلالها ، ولهذا قبض عليه العرابيون ، بتهمة التمرد والمبالاة الانجليز ، واقدم للمحاكمة فى أغسطس ١٨٨٢ امام مجلس عسكري ، حكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثمانى سنوات . ولم ينقذ الهلباوى من قضاء فترة العقوبة سوى دخول الانجليز مصر ، واحتلالهم القلعة ، وفك عقاله مع كل من سجن بها ، وكاد الهلباوى يعود الى السجن ثانية بدس من الخديو توفيق ، لولا تدخل رياض باشا ، الذى كان على علم بما اصابه على يد العرابيين (١٤) .

وهكذا عارض الهلباوى الثورة العرابية ، فى حين أيدها معظم الذين تحلقوا حول الافغانى بما فيهم محمد عبده وربما كان رفض

الهللأوى للثورة كأسلوب لتغيير الواقع - الذى كان يدعو له الأفغانى كان نوعا من العرفان بالجميل لكل من سلطان باشا ، ورياض باشا ، صاحب الرؤية المعتدلة ، التى تلفظ الثورة بحكم تكوينها الاجتماعى ، وتؤمن بأسلوب التسدرج فى الإصلاح ، الذى يحتم على المصريين مسالة الأجانب باعتبارهم القوة والتفاهم معهم (١٥) .

وبعد انتهاء الثورة ألغى مجلس النواب وقانونه وذلك فى مايو ١٨٨٣ ، وصدر القانون النظامى لمجلس شورى القوانين ، الذى انتقل اليه الهللأوى ، الا أنه انتدب فى مارس ١٨٨٥ للعمل كسكرتير خاص للبرنس حسين باشا «حسين كامل» - شقيق الخديو توفيق - فى منصب مأمور أعالى السودان ، على أن يحتفظ بحقه فى وظيفته عند انتهاء مهمته الا ان الوظيفة الغيت أثناء ادائه المهمة ، فأتجه الهللأوى الى العمل بالمحاماة بعد مقاضاته الحكومة (١٦) . ويرجع اختيار الهللأوى لمهنة المحاماة - التى بدأ فى العمل بها فى يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا - لأنها لم تكن تتطلب فى المشتغل بها ، الحصول على مؤهل قانونى أو حتى أى مؤهل بل كانت مؤهلات احترافها البلاغة ، وسلامة الأسلوب ، والخطابة . والقدرة على الاقتناع ، هذا الى جانب الالام بقدر من العلوم الدينية التى تمثل مواد للفصل فى القضايا الشرعية ان أمكن ، وقد توافر هذا للهللأوى .

وقد تزامن عمل الهللأوى بالمحاماة ، مع قيام المحاكم الأهلية فى أوائل سنة ١٨٨٤ - التى أنشئت بموجب أمر عال فى ١٤ يونيو ١٨٨٣ - بالقاهرة والوجه البحرى ، فى حين تأخر عملها بالوجه القبلى الى منتصف ١٨٨٩ (١٧) .

وقد عمل الهللأوى بالمحاماة فى طنطا ، قبل أن ينقل الى القاهرة - ويندمج فى زمرة المحامين الأهليين - لمدة ثلاث سنوات ،

الى أن فكر في الانتقال الى القاهرة - بعد أن حثه القاضي البلجيكي « لوجريل » على ذلك . وفي غضون عامين من انتقاله الى القاهرة ، استطاع الهلباوى أن يحقق لنفسه شهرة بين العاملين بالمحاماة فيها (١٨) . أهله للاتصال بالشخصيات العامة في مصر ، فاتخذته الخديو عباس حلمي الثاني ، بعد عام من توليه العرش ، مستشارا قضائيا للخاصة الخديوية ، ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، ومحام للأوقاف الخديوية ، بعد أن رشحه محمد فيضى باشا «مدير الأوقاف العمومية » للعمل كمستشار قضائي للأوقاف العمومية (١٩)

وقد ساعده العمل بهذه الوظائف على الاتصال والاحتكاك بأبناء الذوات ، الذين عملوا بهذه المصالح ومنهم - على سبيل المثال لا الحصر - عبد العزيز فهمي ، الذي عمل بوكالة قسم قضايا الأوقاف في الفترة من سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٠٣ (٢٠) . كما اتاح له انتقاله الى القاهرة فرصة الاتصال ثانية بجماعة الامام محمد عبده ، التي كان يعمل معظمها اما بالمحاماة أو القضاء ، وفي ساحة المحاماة اتصل الهلباوى بخليل باشا ابراهيم ، وأحمد بك الحسيني، وابراهيم بك اللقاني ، وعبد العزيز فهمي ، ومرقص بك فهمي ، وسعد زغلول وغيرهم . وقد تطور هذا الاتصال الى ان بلغ حد الاحتكاك في بعض الاحيان ان لم يكن التصادم في بعض القضايا ، التي وقف فيها الهلباوى مترافعا ضد حنا زنايري المخامي (٢١) .

وفي الوقت الذي اضطر فيه الهلباوى الى الاتصال ببعض افراد جماعة الامام في اروقته بسبب ظروف العمل عاد الامام محمد عبده من منفاه وهو أكثر اعتدالا ومسالمة ، بل وقدرية ، وذلك بعد ان وجد ان الأمور في مصر اiban سنوات المنفى ، قد تغيرت عن ذي قبل ، وأصبح كل شيء بيد الانجليز ، حتى أصبحت نصائحهم ملزمة للخديو شخصيا ، ومن هنا كان اقتناعه الشديد بضرورة

الاعتدال ، والتركيز على الاصلاح الداخلى حتى يتمكن المجتمع من امتلاك الكفاءات اللازمة لتحقيق الاستقلال والدستور على مراحل « أما امر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدره ، وليد الله بعد ذلك تدبره ، لأننى عرفت أن ثمرة تجنيها من غراس تغرسه ، وتقوم على تنميته السنين ، الطوال ، فهذا الغرس هو الذى ينبغى أن يعنى به الآن . . . » (٢٢) .

وبينما كانت رؤية الامام الاصلاحية ، تنتقل عبر الصحف والجمعيات والصالونات ، والمجالس النيابية - بعد أن أصبح عضوا بمجلس شورى القوانين ١٨٩٩ - والأزهر ، وغيرها ، الى كثير ممن لم يتحلوا حوله أو عملوا معه أو بجانبه - كالدكتور محمد حسين هيكل وغيره (٢٣) - ظهرت جماعة الامام فى شكل الجمعية الخيرية الاسلامية التى أسسها محمد عبده فى سنة ١٨٩٢ مع صديقيه سعد زغلول ، وحسن عاصم ، وضمت عبد الخالق ثروت وطلعت حرب (٢٤) وابراهيم الهلباوى الذى كان أول المنتخبين لمجلس ادارتها . كما عمل فى مرحلة لاحقة مستشارا قضائيا لها (٢٥) .

وبانضمام الهلباوى للجمعية الخيرية الاسلامية ، عمل مع عدد من جماعة الامام فى معسكر واحد ، وكان من أشهر أعضائها ، قاسم أمين ، وفتحى زغلول ، وأحمد لطفى السيد ، الذى تحول عن تطرفه ، وأصبح أحد أفراد الجماعة بعد لقائه بالامام فى جنيف بسويسرا (٢٦) .

وفى تلك الفترة التى اتصل فيها الهلباوى بجماعة الامام ، مع بداية عمله بالمحاماة وانتقاله الى القاهرة ، ازداد اهتمامه بالأمور السياسية ، ولذا خالط رجالها ، واستمع اليهم فى الاجتماعات المنتظمة والمتتالية ، التى ضمت العديد من المحامين ورجال القضاء

وكبار الموظفين ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ، الذين لم يحاولوا تأليف أحزاب سياسية ، أما لقلتهم ، أو لأن معظمهم من كبار موظفى الحكومة ، الذين يتعذر عليهم الافصاح عن آرائهم السياسية بطريقة ما (٢٧) .

كذلك أسهم الهلباوى فى كتابة العديد من المقالات السياسية لبعض الصحف ، ومنها الأهرام التى كتب اليها بعض الرسائل من وقت الى آخر ، الى أن أنشئت المؤيد فاستكتبه الشيخ على يوسف ، كتابات كانت تنتهى الى الدفاع عن الوطن ، وإظهار كفاءته قبل الاحتلال وبعده (٢٨) .

وبذلك استطاع الهلباوى اجتياز الحاجز الاجتماعى معنويا ، بفضل ما حققه مكتبه من شهرة ، جعلت اسمه يتردد بين القضاة والنواب العموميين وكذلك على صدر صفحات الصحف المصرية والأجنبية ، هذا فضلا عن إتاحة الفرصة له ، للالتقاء بمعظم ان لم يكن كل الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى التاريخ المصرى بعد ذلك .

وبينما كان الهلباوى يجتاز الحاجز الاجتماعى معنويا بانتقاله الى طبقة الأعيان - وهو أحد أبناء الطبقة الوسطى - بما حققه لنفسه من شهرة داخل المجتمع بين فطاحل المحاماة والسياسة من أبناء الذوات ، اجتاز كذلك هذا الحاجز ماديا ، بفضل ما جمعه من ثروة ، بفضل مهنته ، مستفيدا ، كغيره من اصلاحات الاحتلال الاقتصادية وبخاصة ما كان يخدم منها القطاع الزراعى .

فلا شك فى أن الاحتلال قد رسم سياسة اقتصادية ، استهدفت تحويل مصر الى وحدة من وحدات الاقتصاد البريطانى ، يجب أن تحسم الصفة التخصيصية لاقتصادها ، وبما يكفل سداد الديون .

لذا أقيمت مشروعات ضخمة للرى ، وأقر حق الملكية الفردية لباقي الأراضى الخراجية ، فى وقف سعت فيه الحكومة لبيع أراضى الدائرة السنية والدومين ، وكذلك بعض مساحات من الأراضى البور ، التى يمكن استصلاحها بعد أن تحسنت وسائل الرى .

وبتحول الأرض الى سلعة ، أصبح رأس المال هو المصدر الأساسى لحيازة الأرض ، لا الهبة أو المنح كما كان الأمر من قبل ، ولما كان تملك الأرض يمثل الواجهة والمكانة الاجتماعية وكذلك السياسية فى المجتمع حينذاك ، لذا فقد تسابق من تراكت لديهم رؤوس الأموال على تملك مساحات من الأراضى الزراعية لكثرت أو قلت .

وهذا ماساهم فى بروز فئة - الى جانب كبار الملاك - ممن كونوا ملكيات زراعية كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى ، الذين تلقوا قدرا متواضعا من التعليم . وعملوا بالوظائف الحكومية أو المهن الحرة ، وحققوا فى ظلها قدرا من الثروة ، استثمروه فى شراء مساحات من الأرض الزراعية ، والجدير بالذكر ان هذه الفئة سرعان ما أصبحت من أكثر الفئات ثغلا بالمجتمع ، وارتباطا بالاحتلال الذى لم تستفد من سياسته الاقتصادية فى تكوين ملكيات زراعية كبيرة ، فحسب ، بل أنها كانت فى حاجة اليه أيضا ليوفر لها فرص تسويق المحاصيل التى قامت على انتاجها دون ان يملك المجتمع امكانات تصنيعها، وكى يوفر لها احتياجاتها من السلع الاستهلاكية الترفية ، التى تكالبت على استخدامها بعد أن تغيرت أنماط استهلاكها ، وبذلك نجح الاحتلال فى قوقعة هذه الفئة حول مصالحها ، فى الوقت الذى هيا لها فرص الاستفادة من إجراءاته والارتباط به .

وكان الهلباوى أحد المستفيدين من سياسة الاحتلال واجراءاته الاقتصادية ، الذين امتلكوا مساحات ضخمة من الاراضى الزراعية والتي ازدادت مساحتها بمرور الوقت ، بعد أن حققوا قدرا من الثروة من وراء مهنتهم الحرة . فبعد أن كان الهلباوى لايمتلك أكثر من خمسة عشر فدانا ونصف الفدان ، بناحية كفر الدوار ، قبل عمله بالمحاماة اذا به بعد عقد من عمله بها - ١٨٨٦ - ١٨٩٧ - يمتلك مايزيد على ٤٠٠ فدان بكفر الزيات ودسوق (٢٩) .

ولا نستبعد استخدام الهلباوى لمكتبه فى أعمال المضاربة على الاراضى الزراعية ، جريا وراء الارباح التى يحققها المستثمرون فى هذا المجال ، الذى شهد نشاطا من جانب رأس المال الاجنبى ، ويؤكد هذا ، اتجاه الهلباوى منذ سنة ١٩٠١ الى شراء مساحات ضخمة من الاراضى البور ، واستصلاحها ثم قيامه بعد ذلك ، ببيعها فى مساحات مختلفة ، أو زراعتها لحسابه الخاص . وفى الفترة من ١٩٠١ وحتى سنة ١٩٠٣ اشترى حوالى ١٣٠٠ فدان من الاراضى البور ، التى قام على استصلاحها وامتدادها بالمياه ، وتمهيد طرقها ، ومساقطها ، وكذلك اقامة المساكن لايواء الأسر التى جلبت لزراعتها فى معظمها من مديرية البحيرة (٣٠) .

كذلك أدرك فيما بين سنتى ١٩٠٦ ، ١٩٢٠ باعتباره أحد القانونيين بمصلحة الرى ، عزم الوزارة على تغطية منطقة من الاراضى البور بشبكة من الترع والمصارف ، من شأنها - اذا نفذت - رفع قيمة هذه الارض اضعاف قيمتها ولهذا أقدم الهلباوى على شراء ستة آلاف فدان منها ، اضطرته الى بيع ٢٥٠ فدانا من أراضى الغربية ، لتدبير مقدماتها . وقد بلغت ضخامة هذه الصفقة حدا أدى الى تضيق الخناق المالى على الهلباوى ، عندما انصرفت الحكومة عن تنفيذ المشروع ، تحت ضغط العجز فى الميزانية ،

وعندئذ عجز الهلباوى عن تسديد الأقساط المطلوبة ، وترتب على ذلك ذهاب ممتلكاته قطعة بعد أخرى ، اما بالنزع ، أو البيع ، أو بالتنازل عنها لأصحابها مع دفع التعويض المنصوص عليه فى عقود البيع ، الى أن صفيت أملاكه فى سنة ١٩٢٧ (٣١) .

وبالرغم من هذه الخسارة التى لحقت بالهلباوى ، والتى ذهبت بثروته التى كونها فى أربعين عاما ، الا أنه استطاع تعويض خسارته بشكل سريع ، مكونا مساحات من الأراضى ، جعلته يوقف مساحات منها على نقابة المحامين ، والجمعية الخيرية الاسلامية (٣٢) .

وهكذا أدت الصدفة وحدها الى معاودة الهلباوى العمل مع جماعة الامام محمد عبده ، بالوقائع المصرية ، بعد أن ترك الأزهر دون أن يكمل دراسته ، وانصرافه الى الزراعة والتجارة فى الريف وقد فتحت له هذه العودة الباب على مصراعيه ، للاتصال ببعض الشخصيات العامة ، التى رشحته للعمل ، باحدى الوظائف بمجلس النواب - بعد أن أقيل من العمل بالوقائع المصرية - ثم انتقاله الى شغل وظيفة أخرى بمجلس شورى القوانين ، ثم الغيت تلك الوظيفة عندما عين سكرتيرا خاصا لحسين كامل شقيق الخديو توفيق عندما عين فى وظيفة مأمور أعالي النيل .

وعندما عاد الهلباوى بعد فترة قصيرة ، اتجه الى العمل بالمحاماة فى مدينة طنطا لفترة وجيزة ، انتقل بعدها الى القاهرة ليلتقى فى ساحة المحاماة بها ، بفطاحل المحاماة فى مصر ، وليعاود الاتصال بجماعة الامام محمد عبده ، الى أن جمعتهم الجمعية الخيرية الاسلامية . هذا فى الوقت الذى هيات له شهرته فى المحاماة فرصة الاحتكاك بمجالس الذوات .

وإذا كان الهلباوى بذلك قد استطاع اجتياز الحاجز الاجتماعى
معنويا ، فإنه استطاع كذلك اجتيازه ماديا ، بعد أن حققت له مهنة
الحاماة قدرا من الثروة ، دفعه الى الاستفادة من اصلاحات
الاحتلال الاقتصادية ، فى امتلاك مساحات ضخمة من الأراضى
الزراعية ، ولدت لديه احساسا فطريا بالمصلحة الخاصة ، اكتسب
بعدها علميا بمخالطة جماعة الامام .

وبذلك أصبح الهلباوى أحد أبناء الطبقة الوسطى ، ممن
أسموا أنفسهم بأصحاب المصالح الحقيقية ، الذين حتمت عليهم
مصالحهم ، ألا تتأتى مواقفهم السياسية متناقضة معها ، ولهذا كان
اتجاههم الى الاعتدال ، وعدم المغامرة والراдикаلية ، ومن ثم عدم
وجود غضاظة فى التعاون مع المحتلين من منطق الأمن الواقع ،
وارتباط المصالح .

هوامش الفصل الثانى

- (١) مذكرات إبراهيم الهلباوى : ك ١ ، ص ١ ، ص ٣ .
- (٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية فى سنة ١٩١٤ ط ١ دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢٤ .
- (٣) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٤ .
- (٤) نفس المصدر : ص ٤ - ٧ .
- (٥) أحمد نعين : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .
- (٦) نفس المرجع : ص ٦٩ - ٧١ ، ٧٤ ، هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٧ .
- (٧) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٦ .
- (٨) نفس المصدر : ص ٨ .
- (٩) نفس المصدر ونفس الصفحة .
- (١٠) نشر المقال فى أغسطس ١٨٨٠ - على حد قول الهلباوى - وكان يشتمل على أمرين ، أولهما خلق وكيل المديرية للفتن والشحناء بين الناس ليرتزق منها حراما وثانيهما تحميل المدير مسئولية هذا ، لانه ترك له الحبل

على الغارب للاسترسال فى القباد ، مذكرات الهلباوى ، ك ١ ، ص ص
٩ - ١٣ ، ٤٣ .

(١١) سامى عزيز : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٢) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(١٣) نفس المصدر : ص ص ١٧ ، ٤٣ .

(١٤) نفس المصدر : ص ص ١٨ - ٢٢ .

(١٥) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ ، عبد الخالق لاشين :
سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(١٦) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٢٣ - ٢٨ .

(١٧) لطيفة سالم : النظام انقضى المسمى الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤
ج ١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٨٤ ،
ص ١١٤ .

(١٨) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٣٥ ، عبد الحليم الجندي :
جرائم واغتيالات القرن العشرين ، ج ١ ، الطبعة الاولى دار سعد مصر ،
القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٢٤ .

(١٩) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٤٥ .

(٢٠) عبد الحليم الجندي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢١) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٣٦ - ٣٧ ، ٥٦ .

(٢٢) أحمد أمين : المرجع السابق : ص ص ٣٠٩ - ٣١٣ ، أحمد زكريا
حزب الأمة ، ص ٣٧ .

(٢٣) هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢٤) أحمد زكريا : حزب الأمة ، ص ٣٥ .

(٢٥) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٤٦ - ٤٨ .

- ٥٠ أحمد لطفي السيد : قصة ميدي ، ص ٢٦ - ٢٨ .
- ٢٧١ مذكرات الهياوي : ج ١ ، ص ٤٢ - ٤٤ .
- ٥٨ نفس المصدر : ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٢٩٩ نفس المصدر : ص ٦٠ - ٦٠ .
- ٥٠٠ نفس المصدر : ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
- ٢١١ نفس المصدر : ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .
- ٣٢٢ انظر الفصل الأخير من هذه الدراسة .

الفصل الثالث

الهلباوى وثورة ١٩١٩

من المعروف ان المعتدلين ، قد سلموا بأن الاحتلال نازلة من السماء لا يملك المصريون له دفعا ، لذا فالمنطق يحتم التعامل معه ، والاستفادة من وجوده، حتى تبلغ الأمة درجة من الكفاءة، يدرك المحتل الى جانبها الا حاجة لبقائه فيؤثر الرحيل على البقاء .

وطالما المحتل قائم ، تساءل المعتدلون ، ماهى دواعى استمرار العلاقة بالدولة العثمانية ، التى لاتمتلك ادنى امكانات النفع للمصريين ؟ . ولهذا راح هؤلاء يدعون الى الانفصال عن الدولة العثمانية، قبل الحرب العالمية الاولى، ويسعون للحصول على موافقة بريطانيا باستقلال مصر ، وتنصيب الخديو ملكا عليها ، فى مقابل ضمان مصالحها الاستراتيجية فى مصر، لكن هذه المحاولة ، تحطمت على صخرة اعتراض كتشنر . ومع ذلك لم يمانع المعتدلون عندما اندلعت الحرب ، من دخولها الى جانب بريطانيا ، شريطة عقد معاهدة بين البلدين تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر ، فى مقابل أن تعترف الاخيرة بمصالحها داخل اراضيها (١) .

وعسى عرار هذه التصورات طرح ابراهيم الهلباوى فى اوائل الحرب اقتراحا على السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية « ستورز » ومستشار الداخلية « جردام » فى بيت سعد زغلول ، مؤداه انه مازالت بريطانيا ، مشغولة بما سيكون عليه وضع مصر - حيث تردت ما بين ضمها ، او منحها الاستقلال فى مقابل معاهدة تحالف ، او اعلاى الحماية عليها حتى لاتعطى لتركيا الحق فى استخدامها عسكريا فى الحرب ، وهذا ما انتهت اليه (٢) - فان اكتفائها بما لتركيا من حقوق بمصر ، يعد حلا سهلا القبول ، عند اولى الامر ولا يصادفه عقبات او اضطراب ، وعندها لمج « ستورز » بان بريطانيا لاتطمح فى اكثر مما لتركيا ، لكنها تخشى ان يثير ذلك غضب الراى العام ، طمأنه الهلباوى بان « الراى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لان معناه انه لن يصبح ، لبريطانيا ، جيش احتلال فى مصر كما انها ستتغلى عن وظائف الحكم ... لان كل ما لتركيا ... سلطة اسمية وتضك العملة باسمها ، ويخطب لها باسم سلطانها فى المساجد ولا مانع من منح بريطانيا هذه المزايا (٣) » .

بيد ان هذا الاقتراح كغيره من الاقتراحات السالفة التى قدمها المعتزلون ، لم يجد اذانا بريطانية صاغية ، ليس هذا فحسب ، بل راحت بريطانيا تعمل فى ظل ظروف الحرب ، على تكميم الافواه بالاحكام العرفية وغيرها من القوانين الاستثنائية ، بعد ان فرضت الحماية على مصر . وهذا ما ادى الى القضاء على كسل دعوة للمعتدلين فى الاطمئنان الى نوايا بريطانيا طيلة سنوات الحرب ، التى مرت على مضض الانتظار ومراة الكبت ، حتى اعلنت الهدنة العامة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن قبلها باقل من عام - فى ٨ يناير ١٩١٨ - شاع ترديد حق تقرير المصير للشعوب ، بين الناس ، والذي خرج به الرئيس الامريكى وودرويلسن على العالم (٤) .

لهذا بمجرد ان ظهرت فى الافق نذر توقف الحرب ، اخذت الجماعات السياسية المصرية على اختلاف ايدولوجياتها ، تفكر فى أمر البلاد ومستقبلها ، وتآلف الوفد المصرى بعد الحرب فى هذه الظروف ، من احدى هذه الجماعات - اصحاب المصالح الحقيقية فى معظمهم - التى الف بينها روابط قديمة ، وزمالة فى العمل رجعت الى عهود بعيدة ، وكذلك تقارب فى التفكير ناشئ عن تقارب البيئة الاجتماعية(٥) .

وهذه الجماعة التى الفت الوفد ، كان قد تراكم لديها قدر هائل من السخط على بريطانيا - كغيرها من القطاعات الشعبية - ليس فقط لرفضها محاولاتهم لتسوية المسألة المصرية معها ، بل ايضا نتيجة السياسات التى أنتهجت ابان الحرب بايعاز سلطات الاحتلال ، والتى هددت الموقف المالى لكثير منهم،بعد ان فقدوا فرص جنى الربح من وراء محصولهم الرئيسى «القطن» لتحديد زراعته، بهدف توفير المواد الغذائية ، وتضييق فرص تسويقه وحصرها فى بريطانيا ، التى ما انفكت تفرض اسعارا خاصة منخفضة له - وتعرض اراضيهم لخطر المبيع الجبرى فى المزادات أكثر من مرة ، بعد ان عجزوا عن تسديد ديونهم العقارية . بالاضافة الى هذا تأثروا بالضغط التى تعرض لها صغار الملاك والعمال الزراعيين - الذين اجبروا على تسليم حصص من الاعلاف والمواشى لسلطات الاحتلال وكذلك الخدمة فى صفوف قوات الحلفاء - والتى رفعت قيمة العمالة الزراعية بالنسبة لهم(٦) .

هذا فى الوقت الذى تخلت فيه الحكومة - تحت ضغط التضخم الناتج عن الحرب ، والذى ادى الى تغيير كوادرات الموظفين - عن تنفيذ بعض المشروعات الزراعية ، التى كان يعلق عليها اصحاب المصالح امالا كبيرة - لاستصلاح مساحات من الاراضى ، وما تتطلبه من

شبكات رى وصرف - والتي كانت قد أكدت على تنفيذها ، بشكل ساهم الى جانب الديون العقارية التي عجزوا عن تسديدها ، بسبب انخفاض اسعار القطن ، فى تضيق الخناق على كثير من أصحاب المصالح ، الذين كانوا قد ركزوا جزءا من استثماراتهم العقارية فى مجال المضاربة على الاراضى الزراعية (٧) .

بالاضافة الى هذا ، وجدت عوامل سياسية ، ولدت مزيدا من السخط عند اصحاب المصالح ، تمثلت فى اعلان الاحكام العرفية ، واستمرار حملات الاعتقالات العشوائية ، بدعوى حماية الجبهة الداخلية ، وكذلك تعطيل الجمعية التشريعية ، وطرح مشروع - برونيت - للاصلاح الدستورى كان يحول بين اصحاب المصالح الحقيقية ، وممارسة حقوقهم السياسية ، والتي كان يعمل على تركيزها فى يد اصحاب المصالح الاقتصادية من الاجانب (٨) .

وهكذا ولدت الظروف التى مرت بها البلاد فى الحرب العالمية الاولى ، قدرا من السخط لدى اصحاب المصالح على الانجليز ، على الرغم من طبيعة العلاقات بينهم . وان كان هذا السخط لم يكن بالقدر الذى توافر لدى الشرائح الاجتماعية الاخرى ، الا أنه جعل احتمال اشتراكهم فى الانفجار المتوقع حدوثه قائما .

ولما توقع اصحاب المصالح حدوث انفجار ، قد يهدد مصالحهم بقدر ما يهدد مصالح بريطانيا فى مصر ، لذلك كانوا فى مقدمة من تطلع لحل المسألة المصرية ، وكونوا الوفد ليتولى بحثها مع بريطانيا بالانابة عن الامة ، بأسلوب ينأى عن العنف ، وتجلى تحديد هذا الأسلوب فى صيغة التوكيل التى وضعت بعد المقابلة الشهيرة فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، حيث ذهبت الى ان السعى للحصول على الاستقلال لا يكون بأساليب سلمية ومشروعة فحسب ، بل وفى حدود المستطاع ،

وهذا ما يؤكد على لفظ أسلوب العنف بمختلف مظاهره وصوره ،
وكذلك التصدى له (٩) .

لكن بعد ان اندلعت ثورة ١٩١٩ ، بالقاء القبض على قيادة
الوفد ، وجد أصحاب المصالح الحقيقية انفسهم يقودون الثورة ، بعد
ان غيبت قيادة الحركة الوطنية الجماهيرية ذات الميول المتطرفة -
اعضاء الحرب الوطنى - بسبب سلسلة المطاردات التى تعرضوا
لها منذ سنة ١٩١٠ ، واثناء الحرب . وعندئذ وجد اصحاب
المصالح ، ان الظروف تحتم عليهم قيادة الثورة ، حتى لا يؤدي
تراجعهم ، واختفاء القيادة الثورية ، الى ظهور قيادة بالضرورة
قد تكون لها توجهات اجتماعية راديكالية ، تتعارض مع مصالحهم ،
خاصة بعد ان ظهرت ثورات اجتماعية ببعض البلدان ، كان لها
اصداء عالمية - اهمها الثورة الاشتراكية فى روسيا - لهذا وجدت
هذه الفئة نفسها فى اتون الثورة لتمسك بقيادها ، حتى تتاح لها
فراصة اجتوائها ، وتوظيفها فى حدود مصالحها قدر الامكان .

وقد لعب ابراهيم الهلباوى دورا فى الثورة ، لا يختلف كثيرا
عن الادوار التى لعبها ابناء اصحاب المصالح الزراعية ، من خلال
لجنة الوفد المركزية ، التى جاء التفكير فى انشائها ، بعد ان اشترط
بعض من اختيروا للعمل مع الوفد المصرى ، ان يقتصر نشاطهم فى
مصر - كالهلباوى - لارتباطهم باعمال كان من الصعوبة بمكان عليهم
الابتعاد عنها لفترات طويلة ، لهذا تقرر « ان يكون الوفد ذا شعبتين
شعبية تسافر ، واخرى تبقى باسم لجنة الوفد المركزية » لتكون بمثابة
همزة وصل بين الوفد فى الخارج والرأى العام فى مصر (١٠) .

والجدير بالذكر انه رغم ترحيب ابراهيم الهلباوى ، بفكرة
الوفد، وقبوله العمل مع اصحابها، بالجناح الذى تحدد عمله بالداخل

– لجنة الوفد – اذا بالامير عمر طوسون يعترض عليه بشدة ،
عندما قدم سعد زغلول اسمه بين الشخصيات المفترض دعوتها
لاجتماعات الوفد ، بدعوى ان من خدم الانجليز فى قضية دنشواى
« لا يؤتمن على ان يكون من بين القائمين بخدمة الامة ضد الانجليز »
– على حد قول الهلباوى – ولم يقتنع الامير بدعوته الا بعد عناء من
سعد زغلول (١١) .

على كل حال انضم الهلباوى الى الوفد ، وتحدد نشاطه بالعمل
فى لجنة الوفد المركزية – التى اختير اعضاؤها من ذوى المكانة
والغيرة – التى تحدت مهمتها – بموجب المادة ٢٦ من قانون الوفد
– فى جمع التبرعات على ذمة الوفد ، وارسالها اليه ، ومده
بالمعلومات التى تساعده على اداء مهمته (١٢) .

وهناك شبه اجماع بين المؤرخين على ان لجنة الوفد المركزية
تألفت بناء على رغبة اعضاء الوفد ، بعد ان تقرر سفرهم ، وذلك
نقلا عن عبد الرحمن فهمى (١٣) . بيد ان الهلباوى قدم فى أكثر من
موضع بمذكراته ، ما يفيد ان هذه اللجنة تألفت فور صدور قانون
الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر فى موضع انه كلف من جانب
لجنة الوفد المركزية – قبل ان يوافق على سفر الوفد – بالتوجه الى
كامل باشا جلال ، وحثه على الاكتتاب للوفد بمبلغ يتفق ووطنيته
وثروته ، بعد ان فشلت محاولات بعض اعضائها فى ذلك ، بما فيهم
عبد الرحمن فهمى ، كما افاد انه بعد ان عاد الى القاهرة من عزبته ،
على التو من نفي سعد زغلول ورفاقه « قابلت اصحابى بمصر من
اعضاء الوفد الباقين ، واتفقنا على ان لجنة الوفد المركزية التى
انتخب اعضاؤها يجب ان تعمل وتستمر فى اداء واجبها دون فرط
ولا يأس » (١٤) .

ولا نستبعد أن يكون تشكيل لجنة الوفد المركزية ، قد تم قبل سفر الوفد بشهور ، خاصة بعد أن صدر قانون الوفد ، وحدد مهامها ونوعية الاعضاء الذين يتم اختيارهم لها ، هذا فى الوقت الذى احتاج فيه الوفد الى طاقات بشرية منظمة تقوم فى انحاء مصر ، بجمع التوقيعات على التوكيلات ، وكذلك التبرعات ، فضلا عن الترويج له ، وهذه اعمال من الصعوبة بمكان على افراد عاديين القيام بها دون تنظيم أو حتى تنسيق فيما بينهم .

على كل حال ، تألفت لجنة الوفد من محمود باشا سليمان رئيسا ، و ابراهيم باشا وكيلا و امينا للصندوق ، ومحمود أبو حسين باشا وكيلا ، وعبد الرحمن فهمى سكرتيرا عاما ، وامين يك الرافعى مساعدا للسكرتير ، ومن أحد عشر عضوا ، كان من بينهم الهلباوى ، ثم أخذ عبد الرحمن فهمى وغيره من الاعضاء يبحثون عن العناصر اللائقة للاشتراك بها ، وضمها اليها (١٥) .

وفى اطار نشاط لجنة الوفد المركزية ، الذى بدأ بمجرد تشكيلها ، قام الهلباوى ، على تنفيذ كثير من المهام الصعبة ، التى كلف بها ، حيث كان من أول العاملين باللجنة على جمع الأموال للوفد من المدن والاقاليم ، وتكوين اللجان الاقليمية لجمع الاكتتابات ، والتى كان اشقها تلك اللجنة التى قام على تأسيسها بالاسكندرية ولا ترجع مشقة ذلك لصعوبة السفر اليها ، فى ظل الاحكام العرفية ، دون تصريح من السلطات العسكرية ، بل لأنها كانت مركزا لنشاط عمر طوسون ذلك المنشق على الوفد ، والذى يسعى لتكوين وفد من الحزب الوطنى للسفر الى الخارج . وقد عانى الهلباوى فى ادائه لهذه المهام - كغيره من اعضاء اللجنة - كثيرا من الصعاب ، من جراء تصرفات السلطة العسكرية ، التى ما انفكت تدفع بالمديرين الى مراقبة القائمين على جمع التوكيلات والتبرعات بغاية الدقة ،

ومنعها بدعوى انها من الوسائل المهيجة ، التى يعاقب عليها القانون
العسكرى بأشد العقوبات صرامة (١٦) .

وتعد مهمة تصفية وفد الأمير عمر طوسون من أهم المهام التى
لقيت على كاهل الهلباوى من جانب لجنة الوفد المركزية ، بعد ان
احاطها علما بحصول هذا الوفد على تصريح بالسفر على نفس
السفينة التى دبر بها حسين رشدى مقاعد لاعضاء الوفد المصرى -
حسبما يذكر الهلباوى - واذا كان عبد الرحمن فهمى قد اتفق مع
الهلباوى في التأكيد على حصول وفد الحزب الوطنى على تصريح
بالسفر ، الا أنه ذهب الى تحديد موعد سفره بـ ٢٥ ابريل ١٩١٩ ،
لاعلى ذات السفينة المقلة للوفد المصرى (١٧) .

على كل حال ، عندما علم اعضاء الوفد المصرى بهذا الخبر ،
اثناء بحثهم لحالة البلاد - فى اجتماع بمنزل حمد الباسل باشا -
ادركوا خطورة ارسال أكثر من وفد على القضية المصرية ، خاصة
ان لكل من الوفدين برنامجا خاصا ، اختلف باختلاف وجهات نظر
حزبيهما ، مما قد يعقد القضية ، وتداركا لهذا ، شكلوا وفدا من
بينهم - ضم ابراهيم الهلباوى ، وفتح الله بركات ، وعلى المنزلاوى -
لمفاوضة اعضاء الوفد المزمع سفره من رجال الحزب الوطنى ،
واقناعهم ، بالعدول عن مزاحمة الوفد المصرى ، لما سيقرب على
هذه المزاحمة من مخاطر على مستقبل البلاد . وبعد مقابلة مع
الدكتور اسماعيل صدقى ، واحمد لطفى بك المحامى ، وعبد اللطيف
الصوفانى بك ، دار خلالها حديث حول خطورة سفر وفدين على
القضية المصرية ، تعهد اعضاء الحزب الوطنى بايعاز من احمد لطفى
بك - المعروف باصطناع الحيلة والذكاء على حد قول الهلباوى -
بقيام وفد هم بمنح الوفد المصرى توكيلا بعرض مطالب مصر على
مؤتمر الصلح ، بمجرد وصوله الى باريس (١٨) .

وإذا كان زميلا الهلباوى فى المهمة ، وبخاصة فتح الله بركات قد انطلقت عليهما حيلة احمد لطفى بك ، وقنعا بما قدمه من حل وأوه مكسبا يجب التمسك به ، الا ان الهلباوى رأى - اثناء عرض مسعاهم فى الاجتماع الذى تحدد لذلك بمنزل حمد الباسل - ان هذا الوعد ليس الا حيلة يراد بها « التضليل علينا و ٠٠٠ من الواجب ٠٠ السعى فى منع وفد الحزب الوطنى من السفر بأية طريقة كانت وان الأمة التى ضجت ما ضجت من مال ورجال فى سبيل تكوين الوفد المصرى والدفاع عن المطالب التى سيقوم بها امام مؤتمر السلام لا يصح ان تأذن بخلق منافسين لضعاف الوفد المصرى والتقيد من صفة تمثيله للأمة » (١٩) .

وبعد ان اقنع الهلباوى الحضور بضرورة ، وأد أية محاولة يسفر بجانب الوفد المصرى ، حملوه عبء هذه المهمة ولما أدرك ان الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة وفد الحزب الوطنى ، ومحركها الرئيسى ، ويقيم بالاسكندرية التى يحتاج السفر إليها جوازا خاصا من السلطة العسكرية ، لم يجد صعوبة فى الحصول عليه ، بدعوى السفر الى عزبته ، التى تقع على مقربة من الاسكندرية ، التى وصلها ، والتقى بالامير عمر طوسون بوساطة وحضور محمد سعيد باشا (٢٠) .

وراح الهلباوى فى محاولة منه لاثناء الامير عن فكرته ، يجرب أساليب مختلفة ، بدأها بالرجاء والاستعطاف الذى تعذر به الوصول الى حل ايجابى ، لذا اتجه الى التهديد والوعيد ، الذى ربما كان له دور فى جعل الامير يتراجع عن موقفه .

ففى بداية المقابلة طالب الهلباوى ، الامير بالتبرع للوفد بمبلغ يتفق ومكانته الرفيعة ، وان يعدل عن فكرة ارسال وفد الى باريس ،

لما فى ذلك من خطورة على القضية المصرية . وعندما اصر الامير على موقفه ، بدعوى تقديمه وعودا لاصحابه ، لا يليق به العدول عنها ، اكد له الهلباوى « ان الوعود فى السياسة مرتبطة بالمصالح التى اوجبت صدورها ، والمصلحة اذا تغيرت يجب ان تتغير الوعود بل يجب ان تنقض ، ويحل محلها الاجراءات المتفقة مع خدمة الأمة »

وعندما أدرك الهلباوى استمرار تمسك الامير بموقفه ، راح يستخدم أسلوب التهديد والوعيد ، عندما صور له مصر عندئذ المريض الموشك على الاحتضار ، وبينما يلتف أبناؤه حوله فى محاولة لانقاذه ، كل قدر جهده ، اذا بأحد من أكبر افراد العائلة قدرا ومنزلة ، تقدم منه وطعنه بخنجر - ويقصد ذلك موقف عمر طوسون من ارسال وفد الحزب الوطنى - ثم اكد له « ان اهل المريض الذين كانت ترهيبهم فى الزمن الماضى الالقاب وترتعد فرائصهم امام الامراء امسوا اليوم وقد تغيرت اطوارهم ، وأصبحوا لايرهبون الحديد والنار ، والذين هاجموا مدافع الانجليز ، وضحوا بدمائهم وباعوا ارواحهم رخيصة فى سبيل الوطن ، لايسمحون للامير . . . ان يعرض مجهوداتهم لهذا الخطر ، فأرجو ان يتدبر مولاي اننى ان كنت فعلا ارجو والتمس ، فاننى ايضا نذير بخطر العاقبة » (٢١)

واذا كان الهلباوى قد نسب الى نفسه الفضل فى افساد خطة الحزب الوطنى لارسال وفد آخر الى باريس الا اننا لا نجد من الشواهد التاريخية ، مايدفعنا الى التشكيك فيما نسبته الهلباوى الى نفسه ، بل ان ما اورده عبد الرحمن فهمى فى مذكراته حول هذا الموضوع ، يتفق فى كثير مع ماساقه الهلباوى ، وان كان قد استبعد ذكر الاشخاص ، الذين قاموا بهذه المهمة ، بالاضافة الى هذا قدم عبد الرحمن فهمى مضمون ما دار بين هؤلاء الاشخاص والامير

عمر طوسون مبتعدا عن التفاصيل ، فذهب عبد الرحمن فهمى الى ان أعضاء الوفد المصرى تخوفوا - بعد ان وصلهم خبر قيام شخصية رفيعة المستوى على اعداد وفد آخر للسفر الى باريس - من ان يؤدى ارسال وفد آخر الى باريس ، الى التورط فى قبول ما يخالف مصلحة البلاد، وما سيترتب على ذلك من ضرر بليغ بالقضية المصرية لذلك ارسل « من يلزم لاقتناع رجال الحزب الوطنى بسوء المصير ، اذا نفذوا فكرتهم هذه ، فلم ينتصخوا « فارسل » اليهم اناسا آخرين لاقتناعهم ، ورجائهم بالعدول عن ذلك فرفضوا كل نصيح ورجاء ٠٠ « فارسل » قوما آخرين ٠٠٠ فأفلح سعى هؤلاء فى هذه المرة ، لأنه كان مشربا بروح التهديد والوعيد « (٢٢) » .

واذا كانت كلتا الروايتين قد اتفقتا فى المضمون والاسلوب ، الذى تم به تصفية وفد الحزب الوطنى والذى كان يسانده الامير عمر طوسون ، الا ان رواية عبد الرحمن فهمى ، توحى للقارئ ان هناك محاولات ثلاث ، قام بكل منها شخصيات مختلفة ، فى حين ان الهلباوى لم يورد الا محاولتين ، اشترك فى احداها مع فتح الله بركات وعلى المنزلاوى ، فى حين انفرد بالثانية ، والتي لم يكتف فيها بما دار بينه وبين الامير عمر طوسون من حوار ، بل اتجه الى ترويع مادار بينهما ، فى شببية الاسكندرية ، من خلال اجتماعات كان يعقدها بمكاتب بعض زملائه هناك - امثال الشيخ مرسى محمود - حتى دفعهم الى التظاهر ضد الامير ، الذى كان - حتى ذلك الحين - مثلهم فى الوطنية ، والغيرة ، والحرص على مصلحة الوطن . وهذا ما دفع بعض اعضاء وفد الحزب الوطنى ، الى الانسلاخ عنه ، الواحد بعد الآخر ، حتى وجد الامير نفسه فى النهاية وحيدا ، فآثر التبرع للوفد المصرى بمبلغ عشرة الاف جنيه (٢٣) .

وبذلك اختفت فكرة سفر وفد آخر ، الى جانب الوفد المصرى الذى ادى سفره الى تغيير موقف المعتدلين من الثورة بما فيهم الهلباوى ، حيث اتجهوا الى تفريغ الثورة من شجنات العنف التى اعتزلتها منذ لحظاتها الاولى ، والتي اجبروا على مجاراتها ، حتى يستخدموها كأداة ضغط على بريطانيا ، لاطلاق سراح المنفيين ، والسماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح لعرض القضية المصرية .

والهلباوى كغيره من المعتدلين لم يمل للثورة كأسلوب للحل ، وتجلى ذلك فى موقفه من الثورة العرابية ، لكن ظهرت مستجدات عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ جعلته يميل ، ولو قليلا ، لهذا الاسلوب ، وتمثلت هذه المستجدات فى تنصل بريطانيا من وعودها التى اسندتها للمصريين ابان الحرب ، كما ألقت القبض على زعماء الأمة لمجرد سعيهم سلميا للحصول على تأشيرة سفر لحضور مؤتمر الصلح ، فكل هذا جعله يدرك ان أسلوب العمل بهدوء وسكينة ، والذى سارت عليه البلاد فى السنوات الماضية ، نتائجه محدودة وبطيئة ، ان لم تكن معدومة ، ولا تعجل بالفصل فى القضية المصرية ، لهذا تساءل عندما قبض على زعماء الوفد قائلا « هل » فى القبض على الزعماء . . ونفيهم بالطريقة الاستبدادية « ما » يحرك من شعور الشعب ، ويثير غضبه فينفتح الباب ويتحدث العالم عنا ؟ (٢٤) .

واذا كان الهلباوى قد وصل به الحال الى الايمان بالثورة كأسلوب للضغط على بريطانيا ، لاطلاق سراح قيادة الوفد ، والسماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح ، والوفاء بالوعود البريطانية ، فلا يعنى هذا انه جارى الثورة الى النهاية فى عنفها ، الذى دائما مايكون سمة الثورات ، التى تنخرط فى اتونها الشرائع الاجتماعية التى يكون قد توافر لديها قدر هائل من السخط . لأن المعتدلين ، اذا كانوا فى حاجة الى الثورة المشوبة بالعنف ، فذلك الى حين

تراجع بريطانيا عن موقفها المتشدد من القضية المصرية ، عندما تدرك ان مجموعة الوفد لاتعبر عن مصالح خاصة ، بل تعبر عن الأمة كلها .

لهذا جرى الهلباوى الثورة فى البداية بحذر شديد ، وبشكل لا يخرج عن القانون والشرعية ، - ربما لكونه رجلا قانون - ، فعندما تولى ادارة نقابة المحامين فى بداية الثورة - لظروف انشغال النقيب ووكيله عنها ، باعتباره أكبر الاعضاء سنا ، واقدمهم عضوية بها ، وأولهم عهدا بالنقابة - وفكر المحامون فى اتخاذ عمل من جانبهم ، لاستنكار تصرف السلطة العسكرية تجاه قيادة الوفد ، جاء استنكارهم ، اميل الى الاعتدال والتعقل منه الى التطرف ، حيث لم يجد المحامون « طريقا رسميا يسلكه رجال قانونيون ... اسلم من ان « يقرروا » الاضراب العام عن اداء « مهامهم » امام القضاء ... وقد اتخذ هذا الاضراب طريقا قانونيا ، ان قرر المحامون التنازل عن التوكيل فى القضايا التى عهدت اليهم ، وكلف للحضور فى « كل » جلسة زميل يعتذر عن زملائه بطلب التأجيل بعللة التنازل عن التوكيل حتى يتسنى للموكلين اختيار محامين آخرين » (٢٥) .

وبذلك يكون الهلباوى ، كباقي المعتدلين ، قد ساير الثورة فى بدايتها ، بشكل جاء اقرب الى الاعتدال منه الى التطرف ، وكان لهذا كبير الأثر فى الضغط على بريطانيا ، وافراجها عن قيادة الوفد المعتقلة ، والسماح لها بالسفر الى مؤتمر المصلح ، على امل احتواء الموقف فى مصر .

وربما افلحت هذه السياسة فى احتواء اصحاب المصالح على الاقل ، والذين اتركوا عقب السماح للوفد بالسفر ، يعدم الحاجة الى استمرار العنف الذى صاحب الثورة من البداية ، وهذا ما جعلهم

يعقدون اجتماعا بمنزل حمد الباسل - فى احدى ليالى شهر ابريل -
قبل سفر الوفد مباشرة للتشاور فيما « اذا كان من المصلحة ...
العمل على تهدئة الاخطار ، واقرار السكينة فى البلاد ، ام يجب
الاستمرار على الحالة الحاضرة » (٢٦) .

وهناك كثير من المشواهد التاريخية التى تؤكد على ان المعتدلين
منذ اندلاع الثورة ، وهم يرفضون العنف ، الذى فاجأتهم الثورة
به ، لأن استمراره ، يعرض المواصلات للتوقف ، وبالتالي تعريض
مصالحهم فى المقام الأول للخسارة ، هذا الى جانب ان استمراره
قد يغضب الانجليز بشكل قد يدفعهم الى وقف الاتصال بالمعتدلين ،
وتجلى ذلك فى نصيح عبد العزيز فهمى للطلاب الذين ابدوا رغبتهم
فى الاضراب عن الدراسة بعدم اللجوء لهذا الاسلوب ، الذى يعنى
اللعب بالنار « ودعونا نعمل فى هدوء ، ولا تزيدوا غضب الانجليز »
والأهم من هذا قيام المعتدلين على تفريغ الثورة من العنف فى
العاصمة والاقاليم ، بتكوين « لجان تهدئة الخواطر » فى كل اقليم
من بينهم ، والتى كرست جهودها لوقف ثورية وعنف الجماهير
وتثبيط همهم ، ليس هذا فحسب ، بل ان بعضهم قام بحراسة
اقسام البوليس ، ليحول بين المتظاهرين ، والحصول على اسلحتها ،
كما لجأ بعضهم الى حماية ممتلكاتهم من اعتداءات الثوار ، بالاعلان
عن قيام ماسمى بالجمهوريات فى المنيا وزفتى وقلوب (٢٧) .

وعلى نفس الخط ، قاد الهلباوى الجناح المعتدل داخل لجنة
الوفد المركزية ، لمواجهة ظاهرة العنف فى الثورة ، ووأدها ، فرفض
الخطابة فى الأزهر للحث على الاستمرار فى الاضراب ، بعد سفر
الوفد ، كما وقف من اضراب الموظفين موقفا مؤيدا لحكومة حسين
رشدى ، والمتمثل فى انه لم تعد هناك حاجة لاضراب أى هيئة ، بل
الواجب ان يعود الجميع الى اعمالهم ، طالما رخص للوفد بالسفر ،

وعهد بالحكم الى وزارة مصرية تحظى بثقة الشعب ، كما انها كانت
ظهيرة الحركة الوطنية فى محنتها قبل السفر .

لهذا اختير الهلباوى ممثلاً عن لجنة الوفد المركزية - عندما
لجأت الحكومة اليها - فى مجلس الوزراء ، اثناء مناقشة قضية
اضرابات الموظفين ، كما كان ضمن ثلاثة - الهلباوى ، فتح الله
بركات ، توفيق دوس - اختارتهم اللجنة لتصفية الاضراب مع لجنة
الموظفين ، باقناعهم بالعدول عنه والعودة الى العمل . لكن بعد طول
مباحثات ذهبت كل هذه المحاولات ادراج الرياح (٢٨) ، امام تمسك
لجنة الموظفين بتنفيذ مطالبها (٢٩) .

كذلك كان الهلباوى ممن رشحتهم اللجنة ، لرأب الصدع ،
الذى ترتب على احداث الأرمن (فى ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٢١)
بالاسكندرية (٣٠) ، فعندما اثارت هذه الاحداث ضجة ، ادركت لجنة
الوفد المركزية خطورتها على الوفد ، لهذا كلفت ثلاثة من اعضائها
- الهلباوى ، محجوب ثابت ، توفيق دوس - بتهدئة الوضع ، وطمأنة
اعيان الأرمن - من محامين واطباء وتجار - على حياتهم ومصالحهم
وحريتهم (٣١) .

واذا كانت لجنة الوفد المركزية قد اتخذت الهلباوى مع بعض
اعضاؤها كرسى تهدئة لبعض الاحداث التى كانت تعرض الجبهة
الداخلية فى مصر للاضطراب الذى قد يؤثر على موقف الوفد فى
الخارج ، فان هذا الاسهام من جانب الهلباوى ، كان يتفق مع الخط
العام للمعتدلين فى الثورة ، بعد سفر الوفد ، والذى قام على
التصدى لكل ما يخرج عن مبدأ الوفد القائم على العمل بالطرق
السلمية والمشروعة لتحقيق المطالب المصرية .

لهذا رفض الهلباوى الاستمرار فى العمل بلجنة الوفد المركزية ، بعد ان انتقلت اليها الخلافات بين اعضاء الوفد فى باريس ، وشك ان هناك نشاطا سريا ، يدار من وراء ظهر اعضائها واطباء الوفد ، يشرف عليه عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول ، يبدد معظم اموال اللجنة . لهذا طالب أمين صندوقها - ابراهيم سعيد - بتقديم كشف حساب باموالها ، وعندما ادرك تسويفه ، انصرف عن اللجنة ، واضرب عن حضور جلساتها (٣٢) .

والملاحظ ان بعض اعضاء لجنة الوفد المركزية - أمين الراجحي ، السيد خشبة ، عبد الرحمن محمود ، وآخرون - أيدوا الهلباوى فى طلب الاطلاع على حساباتها ، مما يدل على ان هذا المطلب لم يكن خاصا بقدر ما كان عاما بين اعضاء اللجنة ، الذين ادركوا بشكل أو بآخر ، ان هناك نشاطا معتما عليهم ، ينفق عليه ببذخ من ميزانية اللجنة . ومن هؤلاء الاعضاء ، أمين الصندوق نفسه ، الذى اخذ فى تضيق الخناق على عبد الرحمن فهمى ، فى الحصول على اموال من اللجنة أو حتى الاطلاع على التبرعات التى بحوزتها ، ويذكر البعض ان هذا التضيق من جانب ابراهيم سعيد ، على عبد الرحمن فهمى ، ليس من باب الريبة فيه ، بل لاحساسه بأن هذه المبالغ تنفق فى أعمال سرية ، لا تتفق مع مبدأ الوفد ، كما لا يعلم بها أحد ، ولا تقدم بها مستندات (٣٣) .

وهكذا أثر الهلباوى الانسحاب من لجنة الوفد المركزية ، عندما أدرك ممارستها ، لنشاط سرى خفى يديره اثنان لا يتفق مع مبدأ الوفد المصرى القائم على الاعتدال فى سعيه للحصول على الاستقلال . وربما أدرك الهلباوى أيضا ان استمرار عمله بلجنة الوفد المركزية أصبح غير قائم ، بعد ان بدت بوادر تفسخ الوفد فى باريس ، وابتعاد سعد زغلول عن اعتداله ، وميله الى التطرف ،

بعد أن أدرك وقوف معظم الشرائح الاجتماعية خلفه ، وهذا بما قد يؤدي إلى استمرار الثورة بمزيد من العنف ، الذي حاول المعتدلون وضع حد له بالمسارعة بالاتفاق مع الانجليز بأي شكل كان .

لهذا مهد المحتلون أمام المعتدلين السبيل للتفاوض معهم ، وتولى عدلى يكن هذه المهمة ، والتي تابعها مؤيدوه في مصر بلهف شديد ، حتى أنهم عقدوا اجتماعا في ١٣ نوفمبر ١٩٢١ بالكونتنتنتال لبحث الظروف المحيطة بوفده في إنجلترا - وما يجب تقديمه من اقتراحات له : وفي هذا الاجتماع أوضح الهلباوى - فى الكلمة التى القاها - المواقف البريطانية المتباينة والمتناقضة إزاء المصريين ، فبينما اظهرت صعوبة اتفاقها وتساهلها مع المتطرفين فى الوطنية من المصريين - ويقصد بذلك سعد زغلول - وانها اذا وجدت فريقا معتدلا رائده حسن الثقافم والمصلحة العامة ، لن تتأخر عن تعضيده ، ومنح مصر ما تستحق من حقوقها السياسية ، واولها رفع الحماية عنها ، وعلى الرغم من ان المتفاوضين معها هم هؤلاء المعتدلون - يقصد عدلى يكن ووفده - الا انها تنصلت لكل ماظهرته ، ولازالت عند غرورها واستبدادها ، بشكل اقنع المصريين : بأن المعتدل والذائر أو المتطرف منهم امام الانجليز سواء . وهذا ما جعل - على حد قول الهلباوى - كثيرا من المصريين يوشك ان يميل الى سياسة الحزب الوطنى ، التى ترى من الخرق فى الرأى ، الثقة بوعود الانجليز والدخول معهم فى مفاوضات ، طالما احتلالهم لمصر قائم . وفى النهاية طلب الهلباوى من الحضور اعلان تأييدهم للحزب الوطنى منذ ذلك الوقت (٣٤) :

ولا تعنى دعوة الهلباوى لتأييد الحزب الوطنى ، المعروف بتشده ، فى الوطنية ، والذي يختلف خطه السياسى مع الهلباوى ومن تحدث فيهم ، انه خرج عن اعتداله والمعتدلين ، بل جاء ذلك

تحت ضغط الانفعال الذى انتابه بعد ان اشيع تعثر خطى وفد عدلى يكن فى مفاوضاته خصوصا ان هذا الوفد كان قد خرج فى جو مشحون بالتوتر والخلاف مع الوفديين .

واذا كان عدلى يكن قد فشل فى مفاوضاته مع كيرزون فى الحصول على تنازلات بريطانية تصل حتى مشروع ملنر فلا يعنى هذا ان المعتدلين فكروا فى التنى عن المهمة ، بل حرصوا على ان يقطعوا على المتطرفين الطريق لاشعال الثورة ، واستخدام العنف كأداة ضغط على المعتدلين للتخلى لهم عن مهمة المفاوضة ، وكذلك على بريطانيا لتستجيب للمطالب الوطنية عندما ابدى عدلى يكن موافقته على اصدار بريطانيا تصريحاً من طرف واحد بما أمكن التوصل اليه فى مفاوضاتهما - والذى رفضه لأنه دون الامانى الوطنية التى خرج من اجلها - ليكون اطاراً للعلاقات المصرية البريطانية ، حتى يتم الفصل فى المسائل المختلف عليها فى مفاوضات لاحقة وبالفعل صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والذى وجد فيه المعتدلون ما يحقق لهم قدراً من المشاركة فى السلطة بمقتضى دستور تؤسس لوضعه جمعية وطنية (٣٥) .

وبعد ان صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، اتجهت حكومة عبد الخالق ثروت الى العمل على اقامة نظام سياسى ، على أسس ديمقراطية سليمة ، فألفت فى ٣ أبريل ١٩٢٢ ، لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخاب ، حرصت على ان تمثل فيها الطوائف المختلفة للامة ، وتضم عدداً غير قليل من اعضاء الجمعية التشريعية باعتبارها الهيئة ، التى تمثل الامة تمثيلاً رسمياً فى ذلك الوقت - ربما يرجع ذلك لتمسك القوى الوطنية « حزبى الامة والوطنى » بأن تتولى هذه المهمة جمعية وطنية تنتخبها الامة ، وهذا مارفضته حكومة ثروت - واذا كان هذا الحرص قد جعل من بين اعضاء

اللجنة من ليست لهم اية صلة بالفقة الدستوري ، الا انها جمعت صفوة من القانونيين ، كان في مقدمتهم عبد العزيز فهمي ، ومحمود أبو النصر ، ومحمد علي علوبة ، وعبد اللطيف المكباتي ، وابراهيم الهلباوي(٣٦) .

وبمجرد ان تألفت لجنة الدستور ، بدأت أولى جلساتها ، التي شهدت جدلا صارخا بين الاعضاء - ربما للفتاوت الواضح في ثقافتهم - جعل من الصعوبة بمكان ، اتفاقهم على مبدأ من المبادئ بسهولة . ولهذا رأى حسين رشدي باشا ، تجنباً لتبديد الجهد والوقت معا ، تخصيص جلسة لتنظيم العمل ، قدم فيها اقتراحا بتأليف لجنة لتحضير المبادئ والقواعد العامة ، يكون عملها اساسا لعمل لجنتي الدستور والانتخابات ، وعرفت هذه اللجنة، بلجنة المبادئ العامة ، او لجنة الثمانية عشر(٣٧) عضوا ، الذين كان الهلباوي من بينهم ، كما كان ضمن ستة اعضاء ، مثلوا لجنة الانتخابات(٣٨) .

وفي المناقشات التي دارت بجلسات لجنة وضع المبادئ العامة كان للهلباوي اسهامات لا بأس بها ، على وجه الخصوص . عند تحديد المبادئ العامة للحياة النيابية في مصر ، فعندما بدأت اللجنة اعمالها في هذا الموضوع اجمع الاعضاء على أن يكون البرلمان في مجلسين ، يسمى اولهما بمجلس النواب ، الذي يمثل فيه بالانتخابات الفردية لا بالقائمة ، على درجتين - حسبما ذهبت الاغلبية .

وعندما انتقلت اللجنة لتحديد شروط المرشح لانتخابات مجلس النواب ذهبت الاغلبية بما فيهم الهلباوي الى ضرورة النص على وجود نصاب مالي ، في حين ذهب البعض الى ضرورة النص على اجادة القراءة والكتابة ، كما رأى محمد علي علوبة اعفاء حملة

الشهادات العالية من شرط النصاب المالى ، اما على ماهر فهو
العضو الوحيد الذى طالب بالغاء شرط النصاب المالى لأن النيابة
حق لا امتياز (٣٩) .

ولاهمية هذه القضية ، طرحت نفسها مرة اخرى للمناقشة
فى الجلسة الحادية عشرة ، بايعاز من رئيس اللجنة ، بعد ان أدرك
ان الضرائب المقررة فى مصر تنحصر فى الضرائب العقارية ، التى
لا تتعدى سدس الايراد ولهذا فوقف حق النيابة فى دافعيها فقط
يعد حيفا بالفئات الاجتماعية الأخرى التى تمتلك أصولا مالية ،
ولا تؤدى عنها ضريبة ، فمنعنا لهذا قدم حسين رشدى اقتراحا ، يتيح
الفرصة ، لمن يمتلكون اموالا ايا كانت مجالات استثمارها ، المترشحين
لعضوية مجلس النواب ، عندما طلب الموافقة على عدم اشتراط المال
أو « ان يشترط فيمن ينتخب ، ان يدفع ضريبة معينة على اطيان أو
عقارات ، أو يكون له ايراد معين أو يدفع ايجارا سنويا معينة »
وبمجرد ان طرح هذا الاقتراح ، ظهر بعض من تمسكوا بالغاء
شرط المال - عبد العزيز فهمى ، دوس ، المكباتى - والتركيز على اجادة
القراءة والكتابة ، وهذا ماحرك الحريصون باللجنة على مصالح اصحاب
المصالح الحقيقية ، وعلى رأسهم حسين رشدى ، الذى رد على عبد العزيز
فهمى ، بأن الاصل فى النيابة ، ان يكون للمنتخب مصلحة فى البلد ، اما
مسألة المعرفة فاستثناء لهذه القاعدة كذلك رأى محمود أبو النصر « ان
اخلاقنا لم تصل الى الحد الذى يقوم عليه المترشيع مقام كل شىء » اما
زكريا نامق فذهب الى أنه « يجب ان لانساعد على ايجاد المفلسين
والمتشردين فى المجلس » . وعندئذ تخطى الهلباوى عن تأييده لشرط
النصاب المالى للمرشح - الذى كان من أول القائلين به - لانه
لا يؤدى الى توسيع دائرة من يسمح لهم بالمترشيع لعضوية المجلس
« لأن المعيشة فى مصر معيشة تسامح بين افراد العائلة ، وكثير

لما يكون الملك مقيدا باسم شخص معين ، مع انه لا يملكه فى الواقع ،
فمن الصعب حرمان هذا الشخص من حق النيابة ، مع انه المالك
الحقيقى ، ورغم هذه الاعتراضات على شرط النصاب المالى ، الا
ان الاغلبية باللجنة وافقت عليه (٤٠) .

• وعندما انتقلت اللجنة لمناقشة موضوع عدد الدوائر التى
يسمح لكل منتخب بترشيح نفسه بها ، اختلف الاعضاء فيما بينهم ،
وقد بدا من المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع ، المتناقض -
وان بدا بسيطا - بين الملك الغائبين ، الذين فضلوا الإقامة بالمدن
على مسقط رأسهم ، وبين المقيمين منهم بمزارعهم فى قرأهم ، والذين
طالبوا بتقييد حق الترشيح ، لمن يتوافر فيهم شروط النيابة ، بدوائر
محددة ، بمناطق اقامتهم ، اما الملك الغائبون فطالبوا بتوسيع حق
الترشيح ، بما يتيح للمنتخب الترشيح فى مكان ما على مستوى
القطر ، دون التقيد ، لابلدية او المحافظة التى يقيم بها ، حتى
لاتضيع عليهم فرصة الترشيح بقرأهم ، التى هم بعيدون عنها ، كما
يضمنون دخول البرلمان ، طالما تعددت فرص الترشيح امامهم .
فبينما كان رئيس اللجنة يرى مع من يؤيده من الاعضاء - منهم
محمد على علوبة - جواز ترشيح العضو ، نفسه فى اى دائرة
بمديريته او محافظته ، دون التقيد بدائرة ما فى اطارها ، وان كان
ثمة تقييد ، فليتح له الترشيح ، فى دائرتين على الاكثر ، فى حين
ذهب المكباتى - وايده فى ذلك على ماهر - الى اطلاق حق الترشيح
للعضو على مستوى القطر ، على الا يرشح نفسه فى اكثر من دائرة
لان « النائب ليس نائبا عن دائرة فقط ، بل هو نائب عن الامة كلها » .
وقد اتفق الهلباوى مع المكباتى ، فى افساح حق الترشيح على
مستوى القطر ، امام من تتوفر فيهم النيابة ، لكنه ذهب أبعد منه ،
وزاى الا يحدد عدد الدوائر بالنسبة للمرشح ، لأنه « اذا كان النظام

الحالى يبيح للمنتخب ان يرشح نفسه فى اكثر من جهة ، فيما اذا تعددت مواضع اقامته ، فكيف يضيق هذا الحق فى النظام الجديد « وفى نهاية المناقشات تقرر بأغلبية الاصوات ، تقييد حق النائب بالترشيح فى دائرة واحدة بالمديرية أو المحافظة المقيد بها (٤١) .

وبعد ذلك انتقلت اللجنة الى تحديد الفئات الاجتماعية ، لاعضاء مجلس الشيوخ ، وقد اثيرت خلافات حادة حول فئة الأمراء ، التى اعترض عليها بشدة المكباتى ، وعبد الحميد بدوى ، ومحمد على علوبة ، وتمسكوا بحرمانهم من حق عضوية مجلس الشيوخ ، كما حرّموا من الوزارة ، وربما كان تمسك الاعضاء بهذا الحرمان للأمراء ، يستهدف تحديد سلطة القصر فى الدستور . ولما اعتبر رئيس اللجنة أن فى هذا التشدد تحديدا لمصرية الامراء ، وأيدته فى ذلك الاغلبية بما فيهم الهلباوى ، الذى ذهب الى توضيح الاسباب التى اوجبت ابعاد الامراء من الوزارة ، فى حين لاتوجد أسباب تحتم ابعادهم من مجلس الشيوخ ، فالحول بين الامراء والوزارة ، هو بمثابة حفاظ على العلاقة الطيبة بين البيت المالك والامة ، لأن الوزير يتحمل تبعة مسئولية كبيرة ، ولايجوز ان يتحملها امير من الامراء خوفا من تخرج مركزه ، اما دخولهم الى مجلس الشيوخ فلا حرج فيه على الاطلاق ، طالما لاتكون للامير صلاحيات أكثر مما لساائر أعضاء المجلس . وبما انهم يشاركوننا - على حد قبول الهلباوى - فى كثير من اعمالنا الحيوية ، فهل يليق ان نبغدهم عنا فى وقت ننشئ فيه نظاما جديدا اساسه المساواة (٤٢) .

واذا كان رئيس اللجنة ومن خلفه الاغلبية ، قد حرصوا على الا تسقط فئة الامراء من بين الفئات الاجتماعية التى تقتصر عليها عضوية مجلس الشيوخ ، فذلك كان محاولة لترضية الملك ، حتى لايماطل فى التصديق على الدستور ، أو يخلق مشاكل قد تؤدى الى

الاطاحة به ، أو على الأقل مسخه ، اذا ما وجد نفسه واسرته قد
فقدوا مالهم من صلاحيات داخل المجتمع .

لهذا عند اجراء التصويت على الفئات التى تحددت فيها
عضوية مجلس الشيوخ ، تقرر باغلبية الاصوات ، اجازة تعيين
الأمرء ، كما تقرر بالاجماع الموافقة على باقى الفئات الاخرى ،
مضافا اليهم فئة نقيب المحامين ، الذين كان للهلباوى دورا أساسيا
فى الحاقهم للقائمة ، عندما تقدم باقتراح بذلك ، حظى بموافقة
الاغلبية (٤٣) . وربما كان الهلباوى فى ذلك يسعى لضمان عضوية
مجلس الشيوخ ، اذا ما سنحت الظروف ، لكونه أول نقيب للمحامين
فى مصر .

وكما اختلف الاعضاء حول الموضوعات السالفة ، اختلفوا
لكذلك حول كيفية انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ فمنهم من ذهب -
على ماهر - الى جعل انتخاباته مباشرة « أى من درجة واحدة »
ومنهم من رأى - محمد بخيت - ان تكون على غرار مجلس النواب ،
فى حين ذهب آخر - محمود أبو النصر - الى جعلها انتخابات على
درجتين ، بمعرفة مندوبين ناخبين ، استوفوا شروطا خاصة على
انتخابهم ، بمعرفة هيئات اخرى بمجالس المديریات ، لا بمعرفة
مجالس المديریات ، اى انتخابهم « بطريقة نيابية اقرب الى عمومية
النيابة منها الى خصوصيتها » وقد زكى الهلباوى هذا الاقتراح ،
الذى يجعل الانتخاب عاما مع وضع بعض شروط للناخبين . بعد
ان عدد الصعوبات التى تعترض انتخاب الشيوخ لمواصفاتهم الخاصة ،
الى جانب قلة اعدادهم . حيث رأى ان الاخذ بنظرية الانتخاب العام ،
سيحتم الوقوع فى محذور عدم معرفة الناخبين للكفاء الذى يحسن
اختياره ، واذا ماتم اختيار الشيوخ بمعرفة المجالس النيابية على
ترجاتها المختلفة ، ثم الوقوع فى محذور آخر ، يتمثل فى ان مجلس

الشيوخ سيكون مدينا لمن انتخبوه فى كل اموره ، وهذا عيب
جوهري يعتبر عيب الانتخاب العام ثانويا الى جانبه(٤٤) .

وقد دفعت هذه الحجج التى ساقها الهلباوى ، أحد أعضاء
اللجنة - زكريا نامق - الى التعقيب عليه ، وتقنيده حججه ، فبعد
أن أكد على أن الدساتير المختلفة ، تنص على أن يكون انتخاب
الشيوخ أرقى درجة من النواب - بمعنى اذا كان انتخاب النواب
من درجتين ، وجب أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات -
اتجه لتفنيد الحجج التى ساقها الهلباوى فى تأييده للاقتراح السابق،
فذهب الى أنه لا محل للمحاذير التى يقول عنها ، لأن العضو بمجرد
انتخابه ، سيحتل مقعده بالمجلس لفترة طويلة - عشر سنوات -
يتغير ابانها ناخبوه ، وبالتالي يجب ألا يكون تحت رحمتهم ، لأنه
ليس فى حاجة اليهم ، كما أن المسألة ليست مسألة انتخاب أو
تعيين ، ولكنها مسألة ضمانات ، أما النواب الناخبون الذين قال
عنهم الهلباوى بأنهم لا يحسنون اختيار الشيوخ ، فهذا لا يتوفر الا
فى الارياف(٤٥) .

وعلى كل حال ، بعد مناقشات فى هذا الموضوع ، قررت
الاجلبية الاخذ باقتراح عبد الحميد مصطفى باشا ، الذى ذهب لأن
يكون انتخاب الشيوخ على ثلاث درجات ، بمعنى أن ينتخب
المدوبون الناخبون ، مندوبين عنهم ، تتوفر فيهم شروط خاصة
وهؤلاء بدورهم يتولون اختيار أعضاء مجلس الشيوخ(٤٦)

وإثناء البحث فى تحديد صلاحيات كلا المجلسين ، حرص
الهلباوى فى مداخلته على أن تأتي صلاحياتهما متساوية ، بحيث
لا تطفى اختصاصات مجلس على الآخر ، فعندما اقترح رئيس اللجنة
بأن يتساوى كل من المجلسين فى اقتراح القوانين ، والزم الحكومة

بعض 'مشروعاتها' أي مشروعات القوانين - على مجلس النواب أولاً ، فمجلس الشيوخ بعد ذلك ، بدعوى أن المجلس الأخير أقل تمثيلاً للامة عن سابقه في نظر الجمهور ، ولذا يجب ألا يؤخذ برأيه أولاً في القوانين التي تعرضها الحكومة ، كما هو قائم بالبلاد الدستورية . عندئذ اعترض الهلباوى على الاقتراح ، واعتبره مخالفاً لما قرره اللجنة آنفاً ، من اعطاء الحكومة ، الخيار في عرض قوانينها على أى من المجلسين على حد سواء ، حتى يتسنى لها اختيار اسهل الطرق لتنفيذ مشروعاتها ، وحتى لا تؤدى أولوية مجلس النواب ، الى احداث وحشة بين المجلسين ، واحساس اعضاء مجلس الشيوخ بانهم آلة لتنفيذ ما يوافق عليه المجلس الاول ، علاوة على هذا ذهب الهلباوى ، الى ان ما يقترحه رئيس اللجنة لا نظير له في القوانين النظامية . وبعد مناقشات ، أبدى فيها عبد الحميد بدوى تأييده للهلباوى ، تقرر بالاغلبية رفض اقتراح رئيس اللجنة ، والابقاء على ما كانت قد قررته اللجنة من قبل (٤٧) وهو ما ذهب الهلباوى الى الدفاع عنه .

وإثناء بحث بعض الموضوعات التي تتصل بالعلاقة بين البرلمان والوزارة ، وبخاصة مسألة سحب الثقة من الوزارة ، تمسك الهلباوى بحق مجلس النواب والشيوخ في ذلك . فعندما طرح هذا الموضوع للمناقشة ، رأى البعض - عبد العزيز فهمي ، وعبد الحميد مصطفى ، ومحمود أبو النصر - ان الوزارة يجب ان تكون مسئولة امام مجلس النواب ، وبالتالي فمن حقه فقط طرح الثقة بها ، في حين ذهب الشيخ محمد بخيت ، الى أنه يجب ان يكون لمجلس الشيوخ ما لمجلس النواب في هذا الموضوع ، وقد ايد الهلباوى هذا الاقتراح مشيراً الى ان الوزارة يجب ألا تتخلى عن مركزها الا اذا فقدت ثقة كل من المجلسين ، ومع ذلك وافقت الاغلبية ، على تركيز هذا الحق - سحب الثقة من الوزارة - في مجلس النواب وحده (٤٨) .

وعندما وجد الهلباوى ان اقتراحه ذهب مع الريح ، امام
الاجلبية ، التى تمتع بها رئيس اللجنة ، والتى مكنته من تمرير كثير
من الاقتراحات التى كانت ترضى توجهاته ، وان كانت ثمة مناقشات
دارت حولها ، فهى بمثابة ادوار كان قد تم حياكتها بدقة ، حتى
لا تتم الموافقة على الاقتراحات بشكل فج ، لذلك حاول الهلباوى فى
الجلسة التالية - السابعة بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٢٢ - وبعد قراءة
محضر الجلسة السابقة والتصديق عليه ، ان يفتح ملف مسألة طرح
الثقة بالوزارة ثانية للمناقشة ، مبدىا تمسكه بحق كل من المجلسين فيها
لأنه اذا كانت اجلبية اللجنة قد قررت ، بعد منح مجلس النواب حق
سحب الثقة من الوزارة ، عدم سقوط الوزارة ، الا اذا اقترح على
سحب الثقة منها ، مائة وواحد على الاقل من أعضاء مجلس النواب ،
فان اجلبية الحضور من المجلسين مجتمعين ، لن يصلا فى
مجموعهما هذا العدد ، وعندئذ ، تدخل الرئيس ليقطع على الهلباوى
حديثه ، حتى لا يعطيه فرصة لسوق مزيد من الشواهد التى قد
تمكنه من اقناع الاعضاء ، الذين قد ينساقون خلفه ، اذا ما اعيد
التصويت على هذه المادة مرة اخرى . وبعد ان اوضح رئيس اللجنة
عدم وجود قانون دستورى يؤيد هذه القاعدة ، قرر الانتقال الى
جدول الاعمال ، بعد أن أكد على ان مجلس النواب ابلغ تمثيلا للامة
واكثر تعبيرا عن رأيها من مجلس الشيوخ (٤٩) .

ولم يختلف موقف الهلباوى عن ذى قبل ، اثناء مناقشة بعض
الموضوعات المتصلة بالعلاقة بين المجلسين وبخاصة موضوع
الميزانية ، الذى ذهب رئيس اللجنة الى قصر النظر فيه على مجلس
النواب ، بدعوى ان الاختلاف بين المجلسين على الميزانية ، ليس
كاختلافهما على قانون ، فاختلفا على قانون يلغيه ، اما الميزانية
فلا ينطبق عليها ذلك ، وقد عارض بعض الاعضاء - المكباتى ، دوسن

— هذا الاقتراح ، وتمسكوا ليس فقط بالنص على حق كل من المجلسين في نظر الميزانية ، بل وان يكون عددهما متساو ، عند الاجتماع لهذا الأمر . ولما اشتدت المناقشات سخونة ، داخل اللجنة حول هذا الموضوع ، قدم رئيس اللجنة اقتراحا توفيقيا ، مؤداه ان يتم الاخذ باجتماع المجلسين في الدور التشريعى الاول عند نظر الميزانية ، فى هيئة مؤتمر ، وفى حالة الخلاف بينهما يتم الرجوع الى ماسبق ان قرره المجلسان مجتمعين ، كما ان أى خلاف بين المجلسين لمدة الخمس سنوات الاولى سيحل باجتماعهما ، وعلى الرغم من اعتراض الهلباوى على هذا الاقتراح ، الذى سيجعل لمجلس النواب الرأى فى كل الاحوال ، وتمسكه بحق كل من المجلسين فى نظر الميزانية ، الا ان الاغلبية داخل اللجنة ضربت باقتراحه عرض الخائط ، ووافقت على اقتراح الرئيس (٥٠) .

بالاضافة الى هذا لعب الهلباوى الى جانب على ماهر دورا لا بأس به فى صياغة بعض المبادئ العامة ، التى تتصل بالقائمين على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بما لايجعلهم محل شك ، وبما لا يساعدهم على استغلال مراكزهم فى الاثراء غير المشروع .

فعندما قدم على ماهر اقتراحا حظى باجماع اللجنة ، يحظر على النائب شراء واستئجار اطيان له أو للغير بغير المزا ، والا يحصل من الحكومة على امتياز أو احتكار ، أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالربح طوال مدة نيابته وبعدها بسنة ، اقترح الهلباوى ان ينسحب هذا على الوزراء ايضا ، وقد وافق اعضاء اللجنة بالاجماع على هذا الاقتراح ، كذلك عندما اقترح على ماهر ، الا يدير الوزراء شركات مالية ، أو العمل فى عضوية مجالس ادارة الشركات ، اضاف الهلباوى و « ان لا يكونوا اوصياء على قصر ولا قواما على محجورين ، ولا وكلاء عن غائبين » وعندما اعتبر منصور يوسف

ان هذا يعد حجرا على الحرية الشخصية ، ذهب الهلباوى الى انه « جرت العادة من عهد طويل على ان يربأ الوزراء بأنفسهم عن الجمع بين منصب الوزارة : . . . وبين معالجة إشباه هذه الاعمال الخاصة . . . » « لأن » . . . الوزير بحكم مركزه له الهيمنة على مرافق البلاد العامة ، فكيف يتهيا له هذا وهو داخل فى ظل هذه السيطرة بمقتضى ما يعالجه من تلك المصالح الخاصة ، ثم تساءل « لماذا حجبنا على النائب الجمع بين النيابة ووظيفته فى الحكومة ؟ . إنما فعلنا هذا لنصون الوظائف من التناقض ، فإذا نحن حظرنا الجمع بين وظيفتى التشريع والتنفيذ فأولى بنا أن نمنع الجمع بين وظيفتين قد تقتضى طبيعتهما قسما عظيما من التناقض ، ومع هذا تقرر الموافقة على الصيغة التى قدمها العضو عبد الحميد بدوى ، التى تقرر منع الجمع بين الوزارة ، وبين كل عمل يتولاه الوزير لغير نفسه ، وأقاربه ، يكون لجهة من جهات الحكومة رقابة عليه (٥١) . »

وهكذا وجد الهلباوى نفسه مع غيره من المعتدلين على رأس ثورة ١٩١٩ ، بعد ان اختفت القيادة الجماهيرية ممثلة فى الحزب الوطنى ، نتيجة سياسة القمع والقهر لها قبل واثناء الحرب ، بشكل أوقع المعتدلين عند نهاية الحرب امام خيارين - بعد ان توافرت عوامل الانفجار عند غيرهم قبلهم - اما التصدى لقيادة الثورة ، واستغلالها - قدر الامكان - لتحقيق مصالح خاصة ، ثم العمل على احتوائها وتفريغها من العنف ، واما الابتعاد عن الثورة وفى هذه الحالة ، ستظهر قيادة بالضرورة من بين صفوف الثوار ، قد تمكن البعد الاجتماعى من الثورة ، وفى هذه الحالة ستتأثر مصالحهم بالخطر قبل مصالح الانجليز . »

لهذا اختار المعتدلون الخيار الاول ، وقادوا الثورة ، ومع ذلك لم يحبذوا العنف الذى ظهر فيها منذ اندلاعها ، وان كانوا قد جأروه

الى ان تقرر الافراج عن المنفيين والسماح لهم بالسفر الى الخارج، عندئذ قرروا ان الظروف لم تعد في حاجة لاستمرار الثورة ، ولهذا سعوا لاجهاضها ، حتى لا تتأثر مصالحهم بتعطيل المواصلات وحتى لاتقطع علاقتهم البته بالانجليز .

ولم يتوقف الامر بالمعتدين عند هذا الحد ، بل راح من منهم بالوفد في الخارج ، يسعى للتعجيل بالوصول الى حل مقبول مع ملنر ، وعندما ادركوا ميل سعد زغلول للتطرف انشقوا على الوفد وبدأت انجلترا في التمهيد للتفاوض معهم ، الى ان رأس عدلى يكن وفدا الى لندن ودخل في مفاوضات مع كيرزون ، لم تنته الى مكاسب تدفع عدلى الى التمسك بها ، ولكنه ربما نصحهم باصدار ماتوصلوا اليه معه ، في شكل تصريح من طرف واحد . وكان ان صدر هذا التصريح في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وقد ارضى هذا التصريح المعتدين لأنه اولا غيب العنف الى حد ما ، بعد ان الغى الحماية ، واعترف بالاستقلال ، كما انه سمح للمعتدين بممارسة قدر من المشاركة السياسية والحكم . عندما قرر للمصريين دستورا ، تقوم على وضعه مع قانون الانتخاب جمعية وطنية . وتأسست بالفعل لجنة لوضع الدستور ، كان للمعتدين فيها الغلبة ، ولهذا تغلبت مصالحهم في الدستور وكذلك في قانون الانتخاب .

هوامش الفصل الثالث

- (١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتي ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٣ - ١٦٦ ، حسين فوزى التجار : أحمد لطفى السيد : الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٦٩ - ٢٧١ .
- (٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ط ١ ، ج ٢ ، دار العودة بيروت ١٩٧٥ ، ص ص ٢٢ - ٢٥ .
- (٣) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .
- (٤) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ص ١٢٦ .
- (٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ص ١٠ - ١١ .
- (٦) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٨ .
- (٧) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .
- (٨) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ص ٢٥٩ .
- (٩) نفس المرجع : ص ٢٦٢ .

- (١٠) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ١٣١ .
- (١١) نفس المصدر : ص ١٣١ ، مذكرات سعد زغلول ، ك ٣٢ ، ص ١٨٤ ،
تقلا من الاهرام ، ص ٥٠ ، عاملا على نورة ١٩١٩ ، ص ١٢٧ .
- (١٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ١٦ .
- (١٣) محمد أنيس : دراسات فى وثائق نورة ١٩١٩ ، مكتبة سعيد رافت ،
القاهرة بدون تاريخ ، ص ١١ ، الاهرام ، المصدر السابق ص ١٤٥ ، مذكرات
عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٢ .
- (١٤) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١٢٤ - ١٣٥ ، ١٣٨ مكرر .
- (١٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ٢٧٢ .
- (١٦) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ،
الاهرام المصدر السابق ، ص ٣٦٨ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ص
٣٠٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ .
- (١٧) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ١٣٧ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى :
ص ٢٧٦ .
- (١٨) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨ مكرر .
- (١٩) نفس المصدر : ص ١٣٨ مكرر .
- (٢٠) نفس المصدر : ص ص ١٣٨ مكرر - ١٣٩ .
- (٢١) نفس المصدر : ص ص ١٣٩ - ١٤٣ .
- (٢٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- (٢٣) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ١٤٣ - ١٤٧ .
- (٢٤) نفس المصدر : ك ١ ، ص ١٣٤ .
- (٢٦) نفس المصدر : ك ١ ، ص ١٣٧ .
- (٢٧) عاصم النسوقى : كبار ملاك الأراضى ، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٦ ،
ص ٢٧٢ .
- (٢٨) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ١٤٩ - ١٥٤ .

(٢٩) تمثلت هذه المطالب في أن تصرح الوزارة بصفه الوفد الرسمية ،
وان تشكيلها لا يعنى الاعتراف بالحماية والغاء الأحكام العرفية ،،،،، وسحب
الجنود البريطانيين من الشوارع ، ولم يعد الموظفون الى العمل إلا في
٢٣ أبريل سنة ١٩١٩ - بعد أن استقالت الحكومة في ٢٢ منه ، مذكرات
عبد الرحمن فهمي ، ص ص ٢٩١ ، ٣١٦ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل ارجع الى : أحمد شفيق : مذكراتي في نصف
قرن ، ج ٣ ، ط ١ ، مجلتي للطبع والنشر ، القاهرة وبدون تاريخ ، ص ص
٢٨٠ - ٢٨٤ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ص ٢١١ ، عبد العظيم رمضان :
المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(٣١) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ص ١٥٢ .

(٣٢) نفس المصدر : ك ٢ ، ص ص ١٦٤ - ١٦٦ .

(٣٣) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ص ٤٩ ، ١٢٦ ،
٢٠٨ .

(٣٤) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ١٧٦ - ١٨١ .

(٣٥) لمزيد من التفاصيل ارجع الى : عبد العظيم رمضان : المرجع
السابق ، ص ص ٣٤٣ - ٣٦٦ .

(٣٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣٧) أعضاء هذه اللجنة هم : حسين رشدي ، عبد العزيز فهمي ،
توفيق دوس ، عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، أحمد حشمت ،
على ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، أحمد طلعت ، محمد توفيق رفعت ،
عبد الحميد بدوي ، عبد اللطيف المكباتي ، على المنزلاوي ، محمد بخيت ،
ابراهيم الهلباوى ، يوسف اصلان قطاوى ، زكريا نامق ، محمود أبو النصر ،
الحكومة المصرية ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية
ببولاق ، القاهرة ١٩٢٤ ، الجلسة الأولى ، ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ص ١ ،
هيكل : المصدر السابق ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣٨) لجنة الدستور « مجموعة محاضرات اللجنة العامة » ، القاهرة ١٩٢٤
محضر الجلسة التاسعة والعشرين ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ص ١١٤ .

- (٣٩) لجنة الدستور « معاصر لجنة وضع المبادئ العامة » ، القاهرة ،
١٩٢٧ الجلسة الاولى ، ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ١ - ٢ .
- (٤٠) نفس المصدر : الجلسة الحادية عشر ، ٥ مايو ١٩٢٢ ، ص ص
٣٠ - ٣٢ .
- (٤١) نفس المصدر : محضر الجلسة الثانية ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ،
ص ص ٣ - ٤ .
- (٤٢) نفس المصدر ، ونفس الجلسة ، ص ص ٤ - ٥ .
- (٤٣) نفس المصدر ، ونفس الجلسة ، ص ٦ .
- (٤٤) نفس المصدر : محضر الجلسة الخامسة ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ،
ص ١٠ .
- (٤٥) نفس المصدر ، ونفس الجلسة ، ص ص ١٠ - ١١ .
- (٤٦) نفس المصدر : ص ١١ .
- (٤٧) نفس المصدر : محضر الجلسة السادسة ، ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ ،
ص ص ١٤ - ١٥ .
- (٤٨) نفس المصدر : ونفس الجلسة ، ص ص ١٥ - ١٦ .
- (٤٩) نفس المصدر : محضر الجلسة السابعة ، ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ،
ص ١٧ .
- (٥٠) نفس المصدر ، ونفس الجلسة ، ص ص ١٧ - ٢١ .
- (٥١) نفس المصدر : محضر الجلسة السادسة عشرة ، ١٣ مايو
سنة ١٩٢٢ ، ص ٤٨ .

الفصل الرابع

الهلباوى والمرافعات السياسية

سبقت الإشارة الى أن مهنة المحاماة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، كانت لا تتطلب فيمن يحترفها ، الحصول على شهادة علمية محددة ، كما هو الحال الآن ، بل كانت تلك المهنة وقتئذ ، هي مهنة من لاهنة له ، ان صح التعبير وقد اتجه الهلباوى الى العمل بالمحاماة بعد أن فصل من وظيفته ، وسدت فى وجهه سبل الرزق ، عندئذ قرر العمل بالمحاماة فى يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا والتبى انتقل منها الى القاهرة بعد فترة وجيزة . ومع أنه توقف عن دراسته بالأزهر دون أن يكملها ، إلا أنه امتلك مقومات العمل بالمحاماة وذلك بالتحصيل أو بالموهبة ، فضلا عن حفظه للقرآن فقد درس بالأزهر ، بعض العلوم النقلية ، والمذاهب الدينية .

وانتقل بعد أن قطع شوطا فى دراسة المذهب المالكى الى دراسة المذهب الحنفى المعمول به فى القضاء المصرى فى ذلك الوقت هذا الى جانب اتقانه لأساليب الخطابة والاقناع ، أثناء تحلقه حول جمال الدين الأفغانى وكل هذه المقدمات مكنته من أن يكون أحد

المحاميين ، الذين أوجدوا لأنفسهم مكانة ، بين أشهر محامى القاهرة من المصريين حتى بين من حصل منهم على شهادات عُممية من مصر أو الخارج .

وهذه المكانة التى صنعها الهلباوى لنفسه بين عمالقة المحاماة فى مصر ، كانت وراء شهرته قبل وبعد دنشواى ، حيث كان يتصدى للدفاع فى قضايا ، يَؤدى مجرد الترافع فيها الى مزيد من الشهرة والمجد ، وارتياح الأوساط المراقية ، هذا علاوة على تحقيقه الكسب المادى السريع ، الذى رفعه بين عشية وضحاها الى مصاف أصحاب المصالح الحقيقية فى البلد .

وانذا كان الهلباوى قد ترافع فى كثير من القضايا المختلفة ، الا أن شهرته التى اكتسبها ، جاءت من مرافعاته فى القضايا السياسية ، وخاصة الوطنية منها . فقبل أن ينصرم القرن التاسع عشر ، ترافع عن أحد المتهمين فى قضية سرقة التلغراف ، التى اتهم فيها الشيخ على يوسف - صاحب جريدة المؤيد - بالتواطؤ مع توفيق كركس - عامل التلغراف - على سرقة تلغراف ، كان يتضمن وقائع عسكرية ، وقيامه بنشره فى جريدته ، صادر من اللورد كتشنر « قائد الجيش المصرى فى إحدى معارك دنقلة بالسودان » الى سردار الجيش المصرى . وقد انتهت هذه القضية ، التى حظيت باهتمام الدوائر السياسية المصرية والبريطانية ، الى براءة الشيخ على يوسف - الذى ترافع عنه الحسينى بك ، على الرغم من أن الهلباوى كان المرشح لذلك - وبالحكم على المتهم الآخر بثلاثة شهور (١) .

كذلك ترافع الهلباوى مع نفس الزميل عن الشيخ على يوسف ، وحسن بك حمادة - المحامى الشرعى وصاحب مجلة قضائية -

فى الاتهام الذى وجه اليهما معا ، والمتمثل فى بيع كتاب كله قذف فى حق المستشار الدينى والسيسى للسلطان عبد الحميد - الشيخ أبى الجهدى - . وتولى الهلباوى الدفاع عن حسن بك حمادة ، بعد أن صمم زميله على أن يتولى الدفاع عن الشيخ على يوسف . وبعد أن حصلوا للمتهمين على حكم بالبراءة أمام محكمة أول درجة - المحكمة الابتدائية - وجدوا أن القضية نقلت ، أمام محكمة الاستئناف الى دائرة أخرى يستحيل فيها تأييد الحكم الأول ولذلك لكتب الهلباوى مذكرة طعن فيها على تصرف النائب العام ، وتدخله فى نزع القضية من دائرتها الى دائرة أخرى ، وبمجرد اطلاع الحسينى بك على المذكرة تنحى عن القضية ، بدعوى عدم تحمل مسئوليتها - على حد قول الهلباوى - لهذا تحمل الهلباوى الدفاع عن المتهمين فى الاستئناف ، وبعد أن وفق فى إعادة القضية لتنظر فى دائرتها الأصلية ، حصل على حكم بتأييد الحكم الابتدائى (٢) .

وإذا كانت مرافعات الهلباوى فى مثل هذه القضايا ، قد ساعدت على ذيوع شهرته ، فى الأوساط الاجتماعية الراقية المصرية والأجنبية ، فإن موقفه من حادث دنشواى ، قد ساهم فى انتقال هذه الشهرة الى نطاق المهتمين بالحركة الوطنية والمنتسبين اليها وبخاصة الشبيبة ، وكذلك العامة . وإن كانت هذه الشهرة قد ارتبطت بأقذع الاتهامات والتسميات منها « جلد دنشواى » لشدة كرههم له ، لمشاركته السلبية فى هذه القضية ، التى يرون أنه تأمر فيها مع الانجليز على الحركة الوطنية .

ولن نعرض لحادث دنشواى من حيث الأسباب ، والوقائع لأنه كثيرا ما عولج فى دراسات مختلفة ، ولكننا سنركز فى الأساس على مرافعات الهلباوى ، لتحديد ما إذا كان الهلباوى قد ساعد بها على اصدار الأحكام التى صدرت ضد المتهمين ، أم أنه أدى دوره

كأى محام فى هذه القضية - كما يدعى ، وكما يرى البعض ذلك - وبالتالى ، فلا نحملة تبعة كل ما حدث ، ونبحث عمن كان لهم دور يفوق دوره فى القضية ، كما حاول أن ينوه الى ذلك فى مذكراته دون أن يحدد أفرادا بعينهم .

والجدير بالذكر أن الهلباوى ساق لقارئى مذكراته ، بعض الشواهد ، التى اعتقد أنها ربما تعفيه من تبعات ما حدث فى دنشواى ومن صياغة الاحكام التى صدرت فى دنشواى أو على الأقل مساعدة أعضاء المحكمة فيها ، فذكر ما يفيد ، أنه بمجرد أن علم بوقوع الحادث « وكان فى عزبته بالبحيرة » فكر فى أن يترافع عن المتهمين ، وحاول الذهاب الى دنشواى لهذا الغرض ، وهو فى طريق عرדתه الى القاهرة ، الا أن قيظ الصيف ، وصعوبة المواصلات حالا دون ذلك ، فاتجه الى القاهرة ، وهناك وجد أن رئيس الوزراء - مصطفى فهمى باشا عندئذ - يدعو الى نظارة الداخلية ، وبمجرد وصوله اليها ، أبلغه محمد محمود باشا - سكرتير مستشار الداخلية وقتئذ - رغبة الداخلية فى انتدابه ليقوم بوظيفة النائب العمومى فى التهمة التى سترفع أمام المحكمة المخصوصة ، للمرافعة عن الحكومة ضد المتهمين من أهالى دنشواى بالاعتداء على الضباط البريطانيين وقتل أحدهم (٣) .

ويتضح من هذا أن الداخلية لم تلزم الهلباوى القيام بوظيفة النائب العام ، وحتى لو ألزمته ، فقد كان بإمكانه ان يمانع أو يرفض لأنه ، ليس موظفا يقع تحت ضغوط وظيفية من أى نوع كانت ، وقد اشار هو نفسه الى رغبة الداخلية فى ذلك وهو أمر يحتمل القبول أو الرفض ، ولذلك فتمثيل الهلباوى للادعاء فى دنشواى ، كان بمحض ارادته وبموافقته وعن اقتناع ، وربما عن رغبة وقد كان بمقدوره أن يرفض القيام بهذه المهمة ، التى لن يعفيه من قبولها

حين عرضت عليه قوله « لم أجد مسوغاً يسمح لى برفض القيام بهذه المهمة » عندما أدخلوا عليه أن اختياره جاء لكونه أكبر المحامين سناً وأقدمية(٤) .

ولا يقلل من مسئولية الهلباوى فى أحكام دنشواى ، كذلك ، اشتراطه عند قبول الادعاء ، عدم الاشتراك فى التحقيقات ، والتي أجراها النائب العمومى محمد باشا ابراهيم ، ومحمد باشا شكرى مدير المنوفية ، وتم رفعها الى حكمدار بوليس القاهرة - ماتسفيد - فحرر من واقعها تقرير اتهام باحالة واحد وخمسين متهما الى المحكمة المخصصة ، طالبا معاقبتهم جميعا بالاعدام . ثم يحاول الهلباوى أن يدخل على القارئ لمذكراته ، أنه كان ملزماً بما جاء بتقرير الاتهام ، وأن أى محام فى موقعه ، لم يكن باستطاعته عمل شيء أكثر مما عمله ، بدعوى أن أى نائب عام ، يكون موقفه ضعيفاً أمام قرار احالة كهذا ، فاذا كان لا يملك حق طلب تعديل العقوبة بما يخالف قرار الاحالة فى محاكم الجنايات العادية ، فما بالناس بموقفه أمام المحكمة المخصصة ، التى تشبه محكمة عسكرية ... « فماذا يصنع ... وما هو الحول أو القوة التى تخول له الخروج عن هذا الحد المرسوم له »

ثم يذهب الهلباوى ، الى أنه ، على الرغم من صعوبة موقفه فى القضية ، بتحديد له لوضعه ، إلا أنه استطاع أن يستبعد خمسة عشر متهما من عقوبة الاعدام ، كما اعترض على تقرير الاتهام بالنسبة لـ عشرة من المتهمين وأقنع الحكومة بذلك(٥) .

واذا ما تركنا مذكراته ، التى ترافع فيها عن نفسه ، بعد أن عجز عن ذلك فى حينه ، وانتقلنا الى مرافعاته التى نشرت ، بصحف ذلك الوقت ، لاتضح لنا أن الهلباوى ، لم يدخر وسعاً ، فى

سوق الأدلة ، التى تؤكد على توافر ركن العمد مع سبق الاصرار فى هذه الجريمة ، ومطالبها فى النهاية بتوقيع أشد العقوبات على المتهمين ، إضافة الى هذا فقد راح يحمل الحادث فى بداية مرافعاته أكثر مما يحتمل كمحاولة لتهيئة نفوس ومشاعر الناس لتقبل الأحكام القاسية ، التى تقرر فى نهاية المحاكمة .

فقد حرص منذ البداية على أن يحمل الحادث كثيرا من المضامين السياسية ، ملوحا بأن الظروف التعيسة التى وقعت فيها هذه الواقعة ، تبعد عن قلب أى انسان الرأفة والشفقة ، لتزامنها مع سعى ولاية الأمور - على حد قوله - الى تثبيت عدد الجيش الانجليزى اذا ما تعثر تخفيضه ، بعد أن وصلت البلاد الى درجة من الارتقاء تجعلها فى غير حاجة الى زيادة عدد جيش المحتل ، ثم جاء وقوع « هذه الحادثة على نفس الجيش » فـ « أوقف تيار تلك الافكار ، وأظهر لولاية الأمور أنه لم يحن الوقت لتنفيذ تلك الفكرة » .

كما ، ذهب الى أن هذا الحادث سيبقى على المحكمة المختصة ، التى لم تقم الا فى حادث قليوب ١٨٩٤ ، نظرا لعدم وجود حوادث بعده استوجبت قيامها « ولو استمر الأهالى على هذا السير لما كان مستبعدا أن يكون أجل هذه المحكمة قصيرا ، ولكن جاءت هذه الحادثة بعد أن مضى على حادثة قليوب ما ينيف على عشر سنوات تقريبا ، فكذبت الظنون وخيبت الآمال »

ولم يستهدف الهلباوى من وراء ذلك تهيئة العامة للأحكام التى ستصدر بل تهيئة اصحاب المصالح أو من أسماهم العقلاء ، واصحاب البلاد الذين تهمهم مصالحها ، أما الجهلاء فلا مصلحة لهم بها ، اذا كانوا لم يقدرُوا تأثيرها على البلاد - أى أحداث

دنشواى - « فالعقلاء وليس عددهم بالقليل يقدرّون شدة هذا التأثير »
خصوصا أن الحادثة خيبت آمالهم ، لأنهم « كانوا يظنون أنهم بلغوا
الدرجة القصوى من الترقى والتقدم » (٦) .

وغير العقلاء الذين سعى لتهيئتهم للأحكام ، فقد أخذ يغازل
الانجليز ، كذلك ويعمل على ترضيتهم ؛ وابعاد الشبهة عن تورط
الخدّيو فى الحادث ، وربما يكون هذا مادفعه الى القول بأننى
« ترافعت بما أملاه على الواجب دون أن أتجاوز بكلمة واحدة بل
ربما أستطيع أن أعترف هنا - فى مذكراته - بأن شعورى بوطنيّتى وصل
بى الى حد لا يتفق مع واجبى » (٧)

وربما كان أداؤه فى المرافعة والذى جاء دون ما يجب ان يكون
عليه حسه الوطنى المرفه ، هو الذى دفعه لأن يكون أكثر كرما مع
الانجليز ، الذين أظهرهم فى مرافعاته بالنبل والكرم مع المصريين ،
الذين قابلوا هذا بالنكران . كما وصف الضباط بالأبطال الذين
سموا بأخلاقهم وشرفهم ، لتركهم سلاحهم أمام أشقياء ، مضحين
بشرف سلاحهم وشرف ملابسهم الرسمية ، وشرف وظائفهم ،
لاجبنا أو خوفا ، بل محافظة على شرف فضيلتهم ، وبرهانا على
الحكم البريطانى السامى (٨) .

وربما يكون احساسه الوطنى كذلك ، هو الذى دفعه لابعاد
الشبهة عن الخديو ، من خلال دحض ما أشيع عن تأخر ضابط
نقطة الشهداء - وهو ابن شقيقة سرياور الخديو حسين باشا محرم
- عن مقابلة الأورطة يوم وصولها الى دنشواى ، وكذلك دفع
الاشاعات التى روجت لتواطؤ عمدة الواط ، المجاورة لدنشواى ،
وعدم الاعتناء بالأورطة هذه السنة مثل السنوات السابقة ، ويرجع
الاهتمام بهذا الموضوع الى أن عمدة الواط ، كان قد حصل قبل

الحادث بفترة قصيرة على رتبة الباشوية ، وكان دفع هذه الاشاعة
يعنى ابعاد تهمة تدبير الحادث عن الخديو(٩)

وبينما كان الهلباوى يعمل على تبرئة الخديو من التورط فى
الحادث ، وارضاء الانجليز ، كان أشد قسوة مع المتهمين من أهالى
دنشواى ، ورغم وضوح هذه القسوة فى مرافعاته ، الا أنها اختفت
فى مذكراته التى حاول بها أن يدرأ عن نفسه ماوجه اليه من اتهامات
فى حادث دنشواى ولهذا جاءت معلوماته عن الحادث مختلفة الى
حد ما مع ما جاء بالمرافعات .

فقد ذهب فى مذكراته الى أنه بذل جهدا كبيرا لاثبات أن
الحادثة بنت ساعتها ، وأن الذى أنكأها ، وأوصلها الى نتائجها
الخطيرة ، اشتعال النيران فى أحد أجران القمح المجاور لأبراج
الحمام ، ولما اعتقد الأهالى أن سبب ذلك ، الطلقات التى يطلقها
الضباط الانجليز ، ثابروا غضبا ، وحاولوا منع الضباط من الاستمرار
فى صيدهم ، ونظرا لصعوبة التفاهم بينهم ، ظن الضباط أن الفلاحين
أتون للتعدي عليهم ، فاستمروا فى اطلاق النار ، ولم يعبأوا بندائهم
ولذلك حمل بعض الصبية عصيا ليرهبوا بها الضباط ، فقفلوا
عائدين ، وهناك مات أحد الضباط من ضربة الشمس ، بسبب حرارة
ذلك اليوم الشديدة(١٠) .

وبينما ذهب الهلباوى فى مذكراته الى هذا فان مرافعاته ،
التي نشرتها جريدة المقطم تنفى جل هذا ، فمن خلال المرافعات
يتضح لنا أنه ذهب الى اثبات سبق الاصرار والترصد فى الواقعة
مقدما أدلة على أن أهالى دنشواى كانوا يعلمون ويعرفون بوصول
الأورطة ، على عاداتهم فى السنوات الماضية ، ومن أوامر المديرين
ومن الاشارة التليفونية ، ومن ذهاب الأنباشى قبل وصول الضباط
الى البلدة المذكورة واخبار العمدة ورجال الحفظ أو الأمن بذلك .

كما أكد على أن صيد الحمام ليس سببا في وقوع الحادث « لأن الفرقة لو علمت أو لاحظت أن الأهالي يتضررون من الصيد ... لعاد الضباط دون تأخير ، ولو كان هذا الحمام درا مكنونا أو جوهرة ثمينة ، وانما ماوقع من الأهالي ، وقع تعمدًا بقصد التعدي على الضباط بالكيفية المثبتة بالأوراق »

والأدهى من هذا اتجاه الهلباوى فى المرافعات لابعاد تهمة اشعال النار بأحد الأجران عن الضباط محاولا التأكيد على وجود مسافة تبلغ ٦٠٠ متر بين الأجران ومكان الاشتباك ، تحول بين الطلقات والاشتعال ، كما ذهب الى تقديم أدلة على اختلاق الاهالى للنيران والحريق ، واصابة امرأة ليجدوا مسوغا للاعتداء على الضباط ، والتخفيف من التهمة ، أو التخلص منها ، لأنه ثبت بالأدلة العقلية والبراهين والظروف والمعاينات - على حد قوله - أن الحريق حدث عمدا من الأهالي ، وذلك من خلال معاينة النورج ، الذى اشتعلت به النيران بالجرن ، « فالنار وضعت عمدا من الأهالي والنورج موجود بالجلسة لمن يريد أن يعاينه ، كما «انها» وضعت فى جزء من محيط الجرن ، وفى مكان يسهل اطفاءها بسرعة كما أشار الى تجربة كانت قد أجريت باطلاق النار على الأجران ، فى نفس وقت ومكان الجريمة ، ولم يحدث حريق ، ولهذا حاول التأكيد على أن الأسباب التى انتحلها الجناة ملفقة ، وكاذبة وتحتم الجزم بأن الواقعة ، كانت مدبرة باحكام وروية ، ثم تساءل أى « برهان وأية أدلة يمكن للاتهام أن يقدمها على سبق الاصرار والعمد أقوى من هذه الأدلة التى سردناها » (١١) .

الأخطر من هذا ، اتجاه الهلباوى الى التقليل من تأثير ضربة الشمس فى وفاة الضابط المتوفى « الكابتن بول » محاولا اثبات أن الضربات التى تعرض لها كانت السبب الرئيسى فى الوفاة .

ولما كانت تقارير الأطباء الأجانب ، الذين قاموا بتشريح الجثة ، تذهب الى أن الجروح وآثار الضرب التى وجدت بالمتوفى وحدها لا تكفى للوفاة ، وأجمعوا على ما لضربة الشمس من أثر سريع وفعال فى الوفاة ، بعد أن وجدت استعدادا للتأثير فى وفاته من آثار الضرب ، قامت الصحف الوطنية ، وبخاصة اللواء ، بنشر هذه التقارير (١٢) ، مما أثار حفيظة الهلباوى الذى راح فى الجلسة الثانية من مرافعاته ، يشن حملة شعواء ، على صحيفة اللواء معاندا إياها ، ومتمسكا بالتقليل من أهمية ضربة الشمس فى الوفاة بدعوى أنه على فرض أن الوفاة نشأت عن ضربة الشمس ، فإن المتهمين هم الذين عرضوا المتوفى لهذه الضربة بتتبعهم له « حتى هام مسرعا بين المزارع فى يوم كانت ٠٠ « حرارته » ٤٢ ٠٠ درجة ٠٠٠ فلو لم يسرع المتوفى هربا من هؤلاء الأشقياء - لما أصيب بهذه الضربة القاضية - والتى سببت الوفاة ، فتكون الوفاة مسببة عن فعل هؤلاء المتهمين » .

ولم يقف استهداف المتهمين من جانب النائب العام عند هذا الحد ، بل أنه انبرى فى تقديم الأدلة القانونية - الأهلية والشرعية الأجنبية - التى توجب استعمال - أقصى العقوبات ، مع من أسماهم بزعماء العصاة السبعة ، لارتكابهم جريمة القتل بالترصد والتربص وإن لم تكن أدلة التربص كافية فيعاقبوا على ارتكاب جنائيتين أخريين - السرقة بالاكراه ، والحرق عمدا - بضمهما الى بعضهما البعض ، تجب عقوبة الاعدام ، أما باقى المتهمين ، فاعتبرهم النائب العام ، شركاء فى الجريمة ، وطالب بتوقيع العقوبات التالية للاعدام فيهم - ربما الاشغال الشاقة المؤبدة - ، وفى النهاية وجه نداء الى هيئة المحكمة بأن « الأمة المصرية برمتها غير الجاهلين منها ، تطلب من حضراتكم ، أن تأخذ العدالة مجراها ، لأن العقاب الشديد الذى توقعونه على هؤلاء المتهمين تعيدون به الى

البلاد أمانها وسلامها « لأن » هؤلاء الجناة الآنزال عكروا السلم فيها « (١٣) •

وإذا كان الهلباوى بعد أن ساق الأدلة التى تؤكد على القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، قد طالب بإعدام سبعة من المتهمين ، وتوقيع العقاب التالى للاعدام ، فى باقى المتهمين ، فإن هيئة المحاكمة كانت أكثر شفقة ورحمة بالمتهمين عنه ، عندما حكمت وبشكل لايقبل الطعن ، بإعدام أربعة من المتهمين – هم حسن على محفوظ ، ويوسف حسن سليم ، والسيد عيسى سالم ، محمد درويش زهران – وبالأشغال الشاقة لمدة متفاوتة ، على بعض المتهمين (١٤) •

وإذا كان أحمد فتحى زغلول قد صاغ حيثيات الحكم بشكل بارع (١٥) لتتفشى مع الاحكام ، فإنه لم يجد مشكلة فى ذلك ، بعد أن مهد له النائب العام الطريق بمرافعاته الساخنة ، التى سعى فيها الى تقديم الأدلة على توافر ركن العمد مع سبق الاصرار والترصد فى الجريمة ، والتى كان يحضها يمثل الشغل الشاغل لمن كان يترافع عن المتهمين من المحامين ، والذين أدركوا خطورة هذه الأدلة التى ساقها الهلباوى ، إذا ماتعذر دفعها فى تحديد العقوبات النهائية •

لهذا ركز محمد بك يوسف فى مرافعته ، على نفي ركن العمد من خلال توضيح حالة الجهل التى كانت مسلطة على القرية ، والتى لايتيح لمن اعتدوا على الضباط الانجليز التدبير للحادث ، كما حاول دحض سبق الاصرار واثبات أن الواقعة بنت ساعتها ، مستشهدا فى ذلك بالتحقيقات التى دلت على أن الاهالى كانوا لايعلمون بوصول الضباط ، حتى يستعدوا لمنازلتهم ، وتساءل لو كان ذلك قصدهم فلماذا ساكتوا عنهم فى السنوات الماضية ؟ • كما ذهب أيضا الى نفي تهمة القتل عن المتهمين ، التى حاول النائب العام اثباتها

من خلال تشكيكه في الصحة القانونية للأدلة التي قدمها - والتي كان مؤداها أن المتهمين هم الذين عرضوا الضابط المتوفى لضربة الشمس ، التي أدت الى الوفاة وبالتالي فهم قتلة - باقناع هيئة المحكمة بأن الفاعل مسؤول عما يصدر منه مباشرة ، وبالتالي فلا يؤخذ المتهمون الا بقدر ما أنتجته اصابات الضرب « فما دام الضرب لم يؤد الى الوفاة ، فلا يعتبر المضارب قاتلا ٠٠٠ ولو كانت نية القتل موجودة « عند المتهمين » لنفذوها بمجرد حصولهم على السلاح ، خصوصا أنهم كثرة « كذلك حاول المترافع ابعاد تهمة السرقة عن المتهمين ، والتي لم يقم عليها دليل ٠ كما اتجه أيضا الى دحض ماذهب اليه المدعى العام من أن على الاتهام أن يقدم أدلة الاصرار على الفاعلين فقط ، أما المشتركون فيعتبرون ضمانا للفاعلين الأصليين ، مشيرا الى أن الاصرار ، لا بد من اثباته على الفاعل والشريك ، كما نص على ذلك قانون العقوبات الجديد ٠

وبنفس القدر ركزت مرافعات أحمد لطفي السيد عن المتهمين، على نفي الاتهامات التي الصقها النائب العام بالمتهمين ، فنفي الاصرار والعمد بالجريمة ، بأن سببها « فيها وليس سابقا لها » وبما لايجعل توافر نية القتل ، ولا الضرب المؤدى الى القتل ، عند المتهمين ، كذلك راح يفصل بين النتائج المترتبة على الضرب ، وبما تسبب عن ضربة الشمس من وفاة ، بأنه اذا كان الضرب قد أوجد استعدادا في المصاب ، فهذا لايعتبر ملتصقا بالضرب للتصاقا قانونيا واذا كان المتهمون قد عرضوا المتوفى لضربة الشمس ، نتيجة ارتفاع درجة الحرارة ، فإن هذا الارتفاع ظرف خارج عن الجناية لا يسأل عنه المتهمون ٠ ثم جاء بعد ذلك المترافع اسماعيل بك عاصم ليسير على منوال من سبقوه في الترافع لدفع تهمة العمد وسبق الاصرار عن المتهمين ، والمطالبة لهم بالرحمة في نهاية المرافعة (١٦) ٠

وعلى الرغم من ترافع الهلباوى عن الانجليز ، فى أخطر القضايا بينهم وبين الوطنيين حتى ذلك الوقت ، بشكل صعب مهمة المترافعين عن المتهمين الوطنيين ، الا أنه لم ير أنه ارتكب أى جرم ، لأنه لم يكن الا محاميا طلب اليه الترافع فى قضية قترافع فيها ، وليس من حقه كمحام أن يتنحى عن أداء واجبه ، أو يقصر فيه ، لأى اعتبار من الاعتبارات ، واذا كان قد قسا على المتهمين - على حد قوله - فان موقفه كان يقتضى مثل هذه القسوة ، لينجى مصر مما لا تحمد عقباه (١٧) .

على كل حال ، بعد أن حاول الهلباوى فى مذكراته اظهار صلاحياته المحددة فى محاكمات دنشواى ، والتي كانت لاتسمح له بعمل أكثر مما عمله ، راح يعتب على بعض أجنحة الحركة الوطنية غير المعتدلة ، موقفها منه بعد الحادث ، ونعتها له بـ «جلاد دنشواى» فى حين « أن القضاة المصريين الذين حكموا بالإجماع بالاعدام شنقا وبالتعذيب بالسياط وأولهم بطرس غالى ، وفتحى زغلول ، لم ينعثوا بتلك النعوت » بل ان بعضهم تلقى - فى الحال - ثمن وقفته فى دنشواى ، فبينما تلقى أحمد فتحى زغلول الثمن مناصفة بينه وبين أخيه سعد زغلول ، حيث رقى من رئاسة محكمة مصر الى وكالة وزارة الحقانية مباشرة ، ورقى سعد من محكمة الاستئناف الى صف الوزارة ، أما الهلباوى ، فظل - على حد قوله - قائما فى مكتبه يمارس مهنة المحاماة (١٨) .

وفى الواقع فان ثمن مشاركة الهلباوى فى دنشواى كان قد تقرر ، باختياره مستشارا قضائيا بمحكمة الاستئناف - وهذا ما أشار اليه بشكل غير مباشر فى مذكراته - من قبل المستر بوند - أحد أعضاء محكمة دنشواى ووكيل محكمة الاستئناف - ومستر مكريث « المستشار القضائى » ، وبعد أن أصبح هذا الاختيار فى حكم

المؤكد ، وقيام الهلباوى على تصفية قضايا مكتبه - برفض الجديد منها ، وتوزيع القديم على زملائه - تراجع عن قبول هذا المنصب الجديد بناء على نصيحة احدى السيدات التى قصده للترافع فى قضية لها ، على حد قوله (١٩) .

ولا نستبعد أن يكون هذا الرفض جاء كرد فعل للضغط النفسى ، التى آلت به بعد دنشواى ، عندما سيطر الجفاء على علاقته بزملائه فى مجلس ادارة الجمعية الخيرية الاسلامية (٢٠) . ونعت باللقاب قاسية ، ظل يطارده بها مع الحماثم الشببية الوطنيون اينما حل . لهذا أدرك الهلباوى أن قبوله العمل كمستشار بمحكمة الاستئناف ، يعنى أنه تواطأ مع الانجليز فى دنشواى ، وبالتالي مزيدا من سوء العلاقة بالزملاء ، وكذلك المقت والعزلة داخل المجتمع .

وربما كان هبوط رصيد الهلباوى من الشهرة كرجل محاماة ، بعد دنشواى ، جعله يهب نفسه لخدمة القضايا الوطنية ، على أمل اسدال الستار على صفحة سوداء من حياته ، واسترداد شهرته مرة أخرى كرجل محاماة من الطراز الأول ، وسياسى وطنى تشغله هموم وطنه كما تشغل غيره من السياسيين الذين زاملوه فى مدرسة المعتدلين ، وميدان المحاماة .

وقد يكون هذا وراء تلبيته وساطة أحمد لطفى السيد ليتولى الدفاع عن الطلاب الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة بتهمة التظاهر على عودة قانون المطبوعات ، والذين كان من بينهم أحمد حلمى صاحب جريدة القطر المصرى .

والجدير بالذكر أن الهلباوى تمسك بالدفاع عن أحمد حلمى وزملائه فى القضية ، رغم الضغط التى تعرض لها من جانب

الخديو نفسه ، لاثناؤه عن القضية ، لخلافات بينه ، وبين أحمد حلمى الصحفى ، وقد أدى تمسك الهلباوى بالقضية الى حرمان شقيقه - خليل الهلباوى - من الحصول على عفو ، من حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة كان ينفذه . وكذلك الاستقالة من وظيفته كمستشار لقضايا الأوقاف فى أول أبريل سنة ١٩٠٩ ، عندما أدرك ما يحاك حوله فى هذه الوظيفة - بعد أن رفض التخلّى عن القضية - بايعاز من الخديو ، وبإشراف بطرس غالى رئيس الوزراء ، وحسين رشدى وزير الخارجية ، وغيرهما ، وقد انتهت القضية ببراءة جميع المتهمين ، لعدم ثبوت تعديهم على رجال البوليس أثناء التظاهر ، كما نسب اليهم فى تحقيق النيابة ، وفى ورقة الاتهام (٢١) .

وبعد ذلك بأقل من عام ، وبالتحديد فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، أطلق إبراهيم ناصف الوردانى عدة رصاصات من مسدسه على بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، أودت بحياته بعد عملية جراحية وبعد أن قبض على الوردانى الذى أثر البقاء بأرض الجريمة ، على الفرار - رغم وقوع الجميع أرضا فى فزع واغماء ، وكان يمكنه الفرار - وحتى لايجهل سبب الجريمة ، ويذهب الأثر المطلوب منها ، وحتى يعلم أبناء الوطن ، أن من بينهم من يقدم حياته فى خدمة وطنه على حد قوله (٢٢) .

وقداتهم فى هذه القضية تسعة من زملاء الوردانى ، تولى الهلباوى ، الدفاع عن اثنين منهم ، - عبد الخالق عطية وآخر - وقد نظرت القضية فى الفترة من ٢١ أبريل ١٩١٠ حتى ١٨ مايو ١٩١٠ ، والتي لم يحاكم فيها كل المتهمين ، بل جرت محاكمة الوردانى فقط بعد أن نجح المحامون بما فيهم الهلباوى فى جعل القاضى يقرر بأنه لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للمتهمين التسعة ، وعندئذ بعث الوردانى الى الهلباوى بكتاب عن طريق رئيس النيابة

بطلب قبول الانضمام الى الترافع عنه • وقبل الهلباوى ذلك فى الحال ، وأخذ فى التردد عليه بالسجن •

وبذلك انضم الهلباوى الى المترافعين عن ابراهيم الوردانى ..
أحمد بك لطفى - ومحمود بك أبو النصر ، واسماعيل الشيمى -
والذين جاءت مرافعاتهم علنية ، فى حين تقررت سرية مرافعات
الهلباوى بعد أن تسربت نسخة من مذكرته الى البوليس ، أثناء
طبعها بجريدة الأهرام (٢٣) •

ومرافعات الهلباوى عن الوردانى ، تعد تطورا آخر فى مسيرة
من الحركة الوطنية ، بعد دنشواى فبينما كان متعاطفا للم
الحدود مع الانجليز فى دنشواى اذا به فى دفاعه عن الوردانى .
يعدد المخازى التى ارتكبوها فى البلاد ، والتى لا تتفق مع ادعاءاتهم
الاصلاحية ، وذهب الى انهم لم يفيدوا البلاد فائدة توازى جزءا من
مائة من التضحية باستقلالها وحريتها ، ثم عرج على تصرفاتهم فى
السودان ، واغتصابهم الحق فيه ، مع ما أراقت مصر فى سبيل
فتحها من الدماء ، وهذا ما يعد أكبر غدر وأشد خيانة من أمة لأمة
فى القرن العشرين (٢٤) •

وبينما كان الهلباوى يطالب فى مرافعاته بدنشواى ، بثوق
أقصى العقوبات على المتهمين ، الذين اعتدوا على أورطة بريطانية
مما أدى الى موت أحد ضباطها ، اذا به يطلب من هيئة المحكمة
أثناء نظر قضية الوردانى الرحمة بمصرى اعتدى على رئيس وزراء
مصرى ، وناشدها ألا تضيع توسلاته هباء وأن تتقبلها ، كما يتقبلها
الله ، الذى انتخبتم بارادته لأداء هذه المهمة المقدسة • وفى نهاية
المرافعة ، وجه للمتهم بعض الكلمات لكى يشهد من أزره
فاذا « ماتعاليت أن تحيا فى السجن حياة قطاع الطرق والأشقياء -

لأن هذا هو أبعد حد من الرحمة يجوز لقضائك أن يأخذوك به -
اذن فتقبل الموت بقدوم راسخة ٠٠٠ فالموت آت لا ريب فيه ان لم تلقه
اليوم فستلقاه غدا ٠٠٠ اذهب فقد تكون في موتك أبلغ عظة لأمتك
منك في حياتك » (٢٥) .

وقد زاد اشتراك الهلباوى فى الدفاع عن الوردانى ، تمسكا ،
بالوقوف الى جانب ، الشببية الذين فضلوا ترك أسرهم دون عائل
وضحوا بأنفسهم فى سبيل الوطن .

ولم يتراجع الهلباوى فى منتصف عشرينيات القرن الحالى
عن الترافع عن شباب الحركة الوطنية فى أخطر قضايا الاغتيال
السياسى فى مصر ، وتكمن خطورة هذا فى سقوط وزارة الشعب
وتأثر وضع مصر فى السودان بذلك ، فطرد الجيش المصرى من
هناك ، وسمح باستعمال ماء النيل الأزرق فى رى اراضى الجزيرة
بشكل مخالف للتعهدات السابقة .

وقد كان لهذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للهلباوى ، ليس
فقط لأنه ترافع فيها عن أحد أعضاء حزب الوفد ، وهو من أشد
خصومه ، بل لأنه وقف فيها مترافعا عن المتهمين الوطنيين أمام
محكمة شببية ، بمحكمة دنشواى التى كان فيها ممثل الادعاء .

ويذكر الهلباوى أن الانجليز استبشروا خيرا بقبولهم الدفاع عن
شفيق منصور ، لأنهم تصوروا أنه سيكون أقرب الى رجائهم فى
اتهام رجال الوفد ، لاستطاعته الحصول على الاعترافات التى
يريدونها (٢٦) .

لكنه خيب ظنهم ، عندما سلك فى مرافعاته مسلكا غلب فيه
مصلحة الوطن والحقيقة غير المشوهة بالشبهوات الحزبية ، على رغبة
الانتقام من خصومه السياسيين ، على عكس ما كانوا يتوقعون ، إذ

راخ يبين بأنه لاصلة للوفد بالاعتداء على السردار ، وأن الجريمة فردية ، من خلال تبيان الظروف التي وقعت فيها ، وأسبابها ، وكذلك النتائج التي ترتبت عليها من الناحية السياسية ، على اعتبار أنها ليست قضية عادية يتم التحقيق فيها من أجل تحديد العقاب بقدر الجرم ، والحكم بالبراءة ، لمن لم تثبت ادانتهم . وعلى الرغم من انتحاء الهلأوى فى مرافعاته هذا المنحى ، الا أنه كان يدرك أنه فى واد ، وهيئة المحكمة فى واد آخر ، خاصة عندما أعلن رئيسها فى إحدى الجلسات أن هذه المحكمة لاتعنى بشيء من السياسة ، وأنها تقصر نظرها على المسائل العادية ، كما تنظر الى باقى القضايا (٢٧) .

وعلى الرغم من أن القضية كانت لاتختلف كثيرا فى شكلها العام عن قضية دنشواى ، الا أن مرافعات الهلأوى تجلست فيها مناصرته للقضايا الوطنية ، وقد يكون ذلك بحكم موقعه فى القضية كمحام عن المتهمين ، أو ربما لتمسكه بالوقوف الى جانب شباب الحركة الوطنية ومناصرتهم - رغم مطاردتهم له فى كل مكان بحمائهم بعد دنشواى - بعد أن لقنه الوردانى درسنا فى الوطنية ، لهذا اجتهد الهلأوى ، لدحض الاتهامات المنسوبة لشفيق منصور ، على أمل تخفيف الحكم الصادر بالاعدام ضده .

وقد سعى الى نفي تهمة رئاسة شفيق منصور للعصابة ، محاولا اظهار أن مركزه لايتعدى الشريك ، الذى لا يعاقب بنفس عقاب الفاعل الأصلى فى كل الجرائم باستثناء جريمة القتل ، التى لاتصيب عقوبتها الا الفاعل الأصلى أما الشريك فلا يعاقب الا بالاشغال الشاقة المشددة ، واذا كان المشرع قد اطلق يد القاضى فى تحديد هذا ، الا أن الاعدام لم ينفذ فى الشركاء منذ صدور هذا القانون - منذ أكثر من عشرين عاما - الا فى ثلاث حالات ،

ثم ذهب الى أن حالة شفيق منصور فى هذه القضية ليست خطيرة الى حد يجعل تطبيق الاعدام عليه بطريقة الاستثناء (٢٨) .

وانطلاقا من حرص الهلباوى على اظهار دور شفيق منصور فى القضية بالدور البسيط والثانوى ، اتجه الى الدفع ببطلان اعتباره الرأس المدير - بدعوى كبر السن عن المتهمين - ، لأن فارق السن بينه وبين اعضاء التنظيم لايعنى المشاركة بدور أكبر فى الجريمة ، وبالتالي تحمل معظم تبعاتها ، خصوصا وأن شفيق منصور رغم كبر سنه ، فانه لايستطيع تحمل مسئولية ، لضعف شخصيته وارايدته . وفى نفس الوقت راح يسعى الى تبيان أن من ادعوا تحريض شفيق منصور لهم - أولاد عنایت - كانوا فى غير حاجة الى ذلك لأنهم أصحاب سوابق إجرامية ؛ فضلا عن هذا تدبيرهم للحادث واختيارهم عناصر الجريمة - الأشخاص ، السلاح والمكان والزمان - دون استشارة شفيق منصور ، علاوة على هذا راح يزيح عن شفيق منصور تبعات الاعمال الاجرامية السابقة على الحادث التى ظهرت أثناء التحقيقات (٢٩) .

وبينما كان الهلباوى فى دنشواى يطالب بتخليص المجتمع ممن اسماهم بمثيرى الفتنة ومضرمى نارها (٣٠) اذا به فى قضية مقتل السردار يرى أن اعدام غلامين أو خمسة أو ستة لن يؤدى الى استئصال الداء ، موضحا أن معظم العلماء فى العالم ينبذون عقوبة الاعدام ، لأن هؤلاء الشباب قد ينفعون ، اذا قابوا ، وقد تصلح المقادير من أمرهم (٣١) .

وحرصا منه على تخليص شفيق منصور من حبل المشنقة ، الذى أصبح قاب قوسين أو أدنى من عنقه ، راح يحاور هيئة المحكمة بنفس أسلوبها ، فعندما طلب النائب العمومى - طاهر باشا نور -

إلحکم بالاعدام ، تمثلا بالآیة الکریمة « ولکم فی القصاص حیاة »
بهدف احتواء السخط اذا ما نفذ فيه حکم الاعدام ، باسم الدين ،
ذهب الهلباوى ، الى أن الشريعة الاسلامیة لا تجیز الحکم بعقوبة
الاعدام فی هذه الحالة ، لأن الفقهاء أجمعوا على أن دفع الدية ینفی
توقيع العقوبة ، وقد دفعت مصر الدية ، التى بلغت نصف مليون
جنيه لأسرة القتیل ، ونصف حق مصر فی السودان ، وبالتالى لم
یعد هناك محل لتطبيق هذا النص (٣٢) .

وعلى الرغم من محاولة الهلباوى نفی صفة الزعامة للجماعة
التی ارتکبت الحادث عن شفیق منصور ، بمحاولته اقناع هیئة
المحکمة بأنه کان أقل المجرمین اجراما ، وأقلهم نصیبا فی الاشتراك
فی مقتل السردار ، كما أنه لم یکن أقواهم عقلا وارادة ومع ذلك
فقد نفذ فيه حکم الاعدام مع ستة من المتهمین فی صباح ٢٣ أغسطس
١٩٢٥ .

ومن القضايا ذات الشهرة ، والتی ترافع الهلباوى فیها عن
أحد المتهمین القضية المعروفة بقضية القنابل ، التى وقعت فی
٢٢ سبتمبر ١٩٣١ ، والتی اتهم فیها سبعة عشر متهما - جمیعهم من
عمال السكة الحديد باستثناء د . نجیب اسکندر - بارتکاب عدة
جنايات وجنح فی المدة بین شهرى مايو وسبتمبر ١٩٣١ ، بمدينة
القاهرة ، وتمثلت الجنايات فی القتل العمد مع سبق الاصرار ،
وتعطيل سیر القطارات عمدا ، واستعمال مواد مفرقة فی أماكن
مسکونة ، وتهديد الغير كتابة بارتکاب جرائم ضد النفس والمال ،
يعاقب علیها القانون بالاعدام أو الاشغال الشاقة . أما الجنح
فتمثلت فی تعطيل المخابرات التلیفونیة عمدا على الخطوط الحکومیة
وتخريب أموال منقولة مملوكة للحکومة ، وصنع قنابل واحرازها
بدون رخصة وبغير مسوغ شرعى ، وقد تولى الهلباوى الدفاع

عن المتهم عبده عبد الرسول، بجانب يوسف الجندى المحامى ، وقد انتهت القضية بمعاقبة معظم المتهمين - فى جلسة النطق بالحكم ٥ سبتمبر ١٩٣٢ - بالاشغال الشاقة لمدة سبعة سنوات، وقد حكم على المتهم عبده عبد الرسول، بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات، أما المحرضون على ارتكاب هذه الجرائم فقد حظوا بالبراءة ، وهم د^٠ نجيب اسكندر ، ومحمد صادق حسن (٣٣) .

وهكذا حاول الهلباوى فى مراقباته فى القضايا الوطنية بعد دنشواى أن يرد للحركة الوطنية ، دينه فى دنشواى ، وإذا كانت هذه المرافعات قد حملت مصداقية وطنية ، وخدماته للحركة الوطنية ، فى أخطر قضاياها مع الخديو والمحتل ، والتي كانت محل تقدير ، الا أنه لم يستطع انقاذ أيا ممن ترافع عنهم من حبل المشنقة سواء الوردانى أو شفيق منصور ، فى أهم القضايا التى حظيت باهتمام الدوائر السياسية المصرية والبريطانية على حد سواء . وهذا ما يجعلنا نوافق محمد حسين هيكل فى قوله عن الهلباوى « لم تكن للهلباوى هنة يؤاخذ به مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى » (٣٤)

هوامش الفصل الرابع

- (١) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٥٣ - ٥٥ .
- (٢) نفس المصدر : ص ٥٧ .
- (★) نقابة المحامين : ابراهيم الهلباوى : سلسلة العلام المحاماة ، العدد الثانى ، القاهرة فى ١٩٨٢ ، ص ٤٢ .
- (٣) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٧٦ - ٧٧ .
- (٤) نفس المصدر : ص ٧٧ .
- (٥) نفس المصدر : ص ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٦) المقطم ، عدد ٥٢٤٠ ، ٢٥ يونية ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة فى دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » .
- (٧) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٧٨ .
- (٨) المقطم : عدد ٥٢٤٠ ، ٢٥ يونية ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة فى دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » ، وعدد ٥٢٤٢ ، ٢٧ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة فى ٢٦ يونية ١٩٠٦ » .
- (٩) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٧٨ - ٧٩ .

- (١٠) نفس المصدر : ص ٧٩ .
- (١١) المقطم : عدد ٥٢٤٢ ، ٢٧ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة في ٢٦ يونيو ١٩٠٦ » .
- (١٢) نفس المصدر : عدد ٥٢٣٩ ، ٢٣ يونيو ١٩٠٦ ، و عدد ٥٢٤٠ ، ٢٥ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة في دنشواي ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » .
- (١٣) نفس المصدر : عدد ٥٢٤٢ ، ٢٧ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة في دنشواي ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » .
- (١٤) نفس المصدر : عدد ٥٢٤٣ ، ٢٨ يونيو ١٩٠٦ « حكم المحكمة المخصوصة في دنشواي » .
- (١٥) محمد جمال الدين السيدى : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٨٨ ، ٨٩ .
- (١٦) المقطم : عدد ٥٢٤٣ ، ٢٨ يونيو ١٩٠٦ « باقى المرافعات » .
- (١٧) هيكل : المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (١٨) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٨٠ .
- (١٩) نفس المصدر : ص ص ٨٠ - ٨٣ .
- (٢٠) نفس المصدر : ص ٨٠ .
- (٢١) نفس المصدر : ص ص ٨٨ - ٩٠ .
- (٢٢) نفس المصدر : ص ص ٩١ - ٩٢ .
- (٢٣) نفس المصدر : ص ص ٩٢ - ٩٣ .
- (٢٤) نفس المصدر : ص ٩٣ .
- (٢٥) نفس المصدر : ص ٩٤ .
- (٢٦) نفس المصدر : ك ٢ ، ص ٢٢٩ .

- (٢٧) السياسة : عدد ٨٠٤ ، أول يولية ١٩٢٥ « قضية مقتل السردار أمام محكمة الجنايات » .
- (٢٨) نفس المصدر .
- (٢٩) نفس المصدر .
- (٣٠) المقطم : عدد ٨٠٤ ، أول يولية ١٩٢٥ « قضية مقتل السردار أمام محكمة الجنايات » .
- (٣١) نفس المصدر : مذكرات الهلباوى ، ك ٢ ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٦ .
- (٣٢) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٣٣٩ - ٣٤٣ .
- (٣٤) هيكل : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

الفصل الخامس

الهلباوى والحياة النيابية

تطلع الهلباوى الى ممارسة دور نيابى ، منذ كان شابا فى مقتبل العمر ، وربما كان تطلعه هذا نتيجة لتأثره بالعمل كموظف .
ببغض المجالس ، كمجلس النواب ، ومجلس شورى القوانين . الذى تأسس بموجب القانون النظامى ١٨٨٣ ، هذا الى جانب الجمعية العمومية ، ومجالس المديرىات ، بعد الغاء مجلس النواب . وفى أول انتخابات لمجلس شورى القوانين ، رشح الهلباوى نفسه ليكون مندوبا عن قسم الأزيكية - وانتخب بالفعل عن هذا القسم - ليختار مع نواب التسعة اقسام الأخرى بالقاهرة ، نائبها فى البرلمان ولما وقع اختيارهم على رياض باشا ليكون نائب القاهرة بمجلس شورى القوانين ، رفض بعد اقناعهم بأن فرص اسداء خدمات للبلد من خلاله لاجدوى منها ، لأنه مسلوب السلطات ، ورأيه استشارى تضرب به الحكومة عرض الحائط فى كل وقت بسبب وبدون سبب ، ولهذا انتخبوا حسن باشا مذكور - مندوب قسم الجمالية - ليكون نائبهم بمجلس شورى القوانين (١) .

وقبيل الحرب العالمية الأولى ، فكر الهلباوى فى عضوية مجلس

شورى القوانين « لهذا رشح نفسه لعضوية مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين حوالى سنة ١٩١٣ » وعلى الرغم من انتخابه ، الا أنه تعرض للطعن ، الذى قبلته المحكمة ، فى الوقت الذى وجدت له بالمديرية أصول عقارية تتجاوز قيمتها الآلاف (٢) .

ويؤكد الهلباوى على أن السلطة كان لها ضلع فى كل ما حدث ، خاصة أنها أسقطت اسمه من بين المرشحين بالقاهرة ، ثم حرمانه من حق الترشيح فى البحيرة بدعوى أنه ليس من مواطنيها ، مما أثار تعجب السير جراهام - مستشار الداخلية - متسائلا - على حد قول الهلباوى « لست أدري كيف تعاملك الآن وزارة الداخلية ... لأننى علمت أنها حذفت اسمك من كشوف الانتخاب من مدينة القاهرة ، ولما علمت أنه مقيد بمديرية البحيرة حذفته من هناك فسقط اسمك لهذا السبب ، وها هو يصدر الحكم بأنك لست مواطنا فى البحيرة ، فمن يطبق قانون المتشردين عليك يعذر كل العذر ، اذ لا موطن لك لا هنا ولا هناك » (٣) .

وذهب محمد حسين هيكلى الى غير ذلك ، فذكر أن الهلباوى كان قد أبدى رغبة فى احدى الجلسات بالمنصورة - والتي ضمتهما وعبد الرحمن الرافعى ، وحسن حسنى الحاميان بالمنصورة - فى الترشيح لعضوية الجمعية التشريعية - التى حلت محل مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية بقانون نظامى سنة ١٩١٣ - حتى يتسنى له الدفاع عن موقفه فى دنشواى * ورغم موافقة الرافعى وحسن حسنى على ذلك ، الا أن هيكلى رفض الفكرة ودخل معه فى حوار ساخن انتهى بتراجعه عن الترشيح (٤) .

وهكذا نجد أن الروایتين ، اضافة الى اختلافهما فى تحديد الهيئة التشريعية ، التى كان ينتوى التقدم لها ، فقد اختلفتا كذلك

حول التقدم للترشيح من عدمه ، ولانستبعد أن يكون الهلباوى ، قد
رشح نفسه بالفعل للانتخابات وتعرض لما تعرض له على يد وزارة
الداخلية ، بضغط من سلطات الاحتلال ، حتى لا يترك له الحبل على
الغارب - خصوصا بعد أن أدركت التحول الواضح فى خطه
السياسى - للحديث عن قضية دنشواى ، داخل الهيئة النيابية مما
قد يخلق بعض المشاكل لبريطانيا فى مصر، فى وقت كانت الظروف الدولية
تنذر بوقوع حرب ، كان على بريطانيا الاستعداد لها فى مستعمراتها
بما فيها مصر ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا فى الشرق .

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، توقفت الحياة النيابية
المصرية ، الى أن وضع الدستور وقانون الانتخاب ، الذى أجريت
على أساسه أول انتخابات برلمانية فى أوائل سنة ١٩٢٤ ، والتي
تبارت الأحزاب فى الفوز بها وذلك بترشيح من تراه جديرا بالفوز فى
دائرتهم من أعضائها . وكان الهلباوى أحد من رشحهم حزب الأحرار
الدستوريين ، وجاء ترشيحه بدائرة كفر الدوار ، التى تركزت
بها أملاكه (٥) .

وبالرغم من ثقة حزب الأحرار الدستوريين ، فى نجاح مرشحين
بعينهم ، لما لهم من مكانة وعصبية فى دوائهم ، إلا أن النتائج
النهائية للانتخابات جاءت مخيبة لآمالهم ، عندما خسر كثير ممن
كان يوثق فى نجاحهم - كاسماعيل صدقى ، وعلى المنزلاوى ،
وابراهيم الهلباوى - أمام منافسيهم من الوفديين ، الذين كانوا
بالنسبة للدستوريين غير معروفين بالعصبية أو الثراء أو العلم (٦) .

ولما عطل هذا البرلمان على يد وزارة زيوار باشا فى أواخر
سنة ١٩٢٤ اثر سقوط وزارة سعد زغلول، فى أعقاب حادث مقتل السردار
وبدا الأعداد لانتخابات جديدة فى أوائل سنة ١٩٢٥ ، رشح

الهلباوى نفسه للمرة الثانية بنفس الدائرة التى خسر فيها الجولة السابقة - كفر الدوار القبلية « ونافسه فيها على الطماوى المغازى » غير وفدى « وحسن على الزربة بك « وفدى » (٧) .

وربما أعطى خروج الوفد من الحكم اثر مقتل السردار ، الدستوريين دافعا وأملا فى الفوز بمعظم مقاعد البرلمان ، وتجلى ذلك فى شراسة دعايتهم الانتخابية ، والتى كان الهلباوى أهم أعمدتها حيث تنقل بين الدوائر التى كان للحزب مرشحون بها فى الأقاليم ومقره الرئيسى بالقاهرة ، داعيا إلى تأييدهم ، فخطب فى سمنود ، وفى أبو تيج لتأييد محمد محمود ، وفى منفوط لتأييد محمد باشا محفوظ ، وفى تلا لمرشح الأحرار الدستوريين ، ضد مرشحى الأحزاب الأخرى وبخاصة الوفد (٨) . وقد جاءت خطبه بدار الحزب أشد قسوة على مرشحى الوفد ، حيث ناشد الدستوريين العمل على منع استئثار سعد زغلول وشيعته بالحكم فى هذه الجولة ، التى توافرت فيها فرص النجاح التى قد لا تتكرر ، بعد أن انكشفت عورات الوفدیین فى الشهور العشرة التى تولوا فيها الحكم ، والتى راح يفندوها فى خطبه . كما انبرى للرد على حملاتهم الانتخابية ، التى حاولوا خلالها أن يلبسوا أنفسهم ثوب من قدموا للوطن من الشهداء وما سفكوا فى سبيله من الدماء ، ومن ثم فهم أولى بالنيابة لجلب الاستقلال للبلاد . كما اتجه الى التحذير من أولئك الذين جربتهم البلاد فأفسدوا ما كان صالحا وفرقوا ما كان متحدا .

ولايعنى هذا أنه ذهب الى القول باحتكار الدستوريين للوطنية والكفاءة والاخلاص ، بل أكد على أن الوطنية حق مشترك ومشاع بين الدستوريين ، وياقى المصريين مهما تغيرت الأسماء واختلفت الأحزاب كما أن الدستوريين مقتنعون فوق هذا بأن نجاح الحكم مرتبط بضرورة اصلاح النيابة التى يجب أن يتولاها رجال اكفاء

من أحزاب مختلفة ، لأن اختلاف الآراء فى الوسائل مع الاتفاق فى المقصد الأسمى من مقدمات الإصلاح ومن دواعى توقي الخطر(٩) .

كذلك خطب فى دائرته ، متحدثا عن القضية الوطنية ، والأدوار التى مرت بها ، منذ نهضة الأمة الى انتخابات ١٩٢٥ ، مبينا غثها وسمينها ، موضحا دور حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت فى تأليف الوفد ، وفى النهاية ناشد ناخبى دائرته ، تقدير موقف البلاد فى تلك الظروف واختيار العناصر ذات الكفاءة والخبرة والمقدرة(١٠) .

وربما كان لاسهام الهلباوى فى الدعاية لحزبه بالطعن فى الوفديين ، دور فى دفع خصومه لاستجماع قواهم للانتصار عليه بدائرته ، التى عقدوا بها اجتماعات حضرها زعماء الوفد ، برئاسة وكيله حمد باشا الباسل ، ولم تكن تلك التعبئة من جانب الوفد ضد الهلباوى ، لمجرد الخوف من نجاحه كأحد الدستوريين ، بل لأنه كان من ألد خصوم الوفد ، الذين قد يؤدى دخولهم البرلمان الى التأثير الفعال فى مناقشات مجلس النواب . لهذا انتهت الانتخابات بفشل الهلباوى ، وفوز مرشح الوفد بالدائرة(١١) .

وبالرغم من فشل الهلباوى فى الفوز بثقة ناخبيه ، الا أن الأحزاب الأخرى - غير الوفد - تمكنت فى هذه الانتخابات من الحصول على أكثر من ١٢٠ مقعدا بالمجلس ، وقد كان منتظرا ، تمكين ثروت باشا من رئاسة مجلس النواب ، لكن حدث ، وبحيلة غريبة أن انحاز نحو ثلاثين نائبا - لمصالح خاصة - الى جانب سعد زغلول حصل بهم على الأغلبية عندما أجريت انتخابات الرئاسة ، كما اختير الوكيلان ، وباقى موظفى المجلس من الوفديين ، وازاء هذا لم تمهل الحكومة المجلس الا بضع ساعات ، وفاجأته بأمر الحل

الملكى ، الذى جاء بعد أن أبدت الحكومة للملك - الذى رفض استقالتها - صعوبة العمل الى جانب المجلس ، لضمه أغلبية وقديية ستقرض عليها انتهاج سياستهم التى جرت على البلاد نكبات ومصائب (١٢) .

وهكذا حرص حزب الأحرار الدستوريين ، على ترشيح الهلباوى ، ضمن من كان يتم اختيارهم لخوض المعارك الانتخابية ضد الوفد كى يمثلوا الهيئة البرلمانية لحزبهم داخل مجلس النواب وربما كان هذا الاختيار بحكم سنه ، وشهرته وقدرته الخطابية ، وكذلك تعقله وتفهمه للأمور بحكم خبرته القانونية ، وقد يكون هذا وراء حرص الحزب على تعيينه فى سنة ١٩٢٥ بمجلس النواب ، لشغل المقعد الذى شغل بوفاة ابراهيم باشا سعيد ، والذى كان يطمع فيه الإتحاديون أيضا (٢) .

ولما كانت الحكومة - طبقا للدستور : مكلفة بتحديد ميعاد لاجراء انتخابات جديدة فى خلال فترة لا تتجاوز الشهرين ، هذا فى الوقت الذى بيقت فيه النية لاجراج الدستوريين من الوزارة ، واستقلال الاتحاديين بها اثر أزمة صدور كتاب الشيخ على عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » ، التى أدت بحزب الأحرار الدستوريين الى تقرير عدم التعاون مع حكومة زيوار والانسحاب منها (١٤) .

وقد أدت هذه الأزمة الى التقارب بين الأحرار الدستوريين والوفديين ، واتفاقهما على اجتماع أعضاء البرلمان بمجلسيه - والذى كان يضم الوفديين والدستوريين والوطنيين فقط - برئاسة سعد زغلول فى فندق الكونتنتال « ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ » وأثناء هذا الاجتماع ، وافق مجلس النواب بالاجماع على سحب الثقة من

الوزارة ، طبقا للمادة ٦٥ من الدستور ، ثم وقع الشيوخ على القرار ،
وتقرر تشكيل وفد من المجلسين لرفعه الى الملك (١٥) .

وزاد من تقارب الأحزاب نحو الائتلاف ، اصدار وزارة زيوار
قانونا - اعترضت عليه كل الأحزاب - كان يمكن الحكومة من مراقبة
اعمال الاحزاب السياسية مراقبة شديدة ، بعد أن علق وجودها اصلا
على رخص تمنحها الحكومة (١٦) علاوة على اصدارها لقانون الانتخاب
المعدل في ديسمبر ١٩٢٥ ، والذي تراجعت عنه بعد أن اشتدت المواجهة
معه ، عملا بنصيحة لورد لويد ، الذي اقترح اجراء انتخابات
جديدة على قانون سنة ١٩٢٤ (١٧) .

وبمجرد أن حدث الائتلاف بين الأحزاب ، واجه زعمائها مشكلة
دستورية ، تمثلت في موقفهم من قرار الحكومة باجراء انتخابات
مجلس النواب في ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وانتهوا الى عرض هذه المشكلة
على مؤتمر يمثل الهيئات المختلفة ، ويشهده مجلس النواب المنحل
ومجلس الشيوخ القائم ، وقد اختلفت الآراء حول هذا المشكل بين
مؤيد لدخول الانتخابات الجديدة ، ومعارض لها ، والملاحظ أن كلا
منهما ساق أسبابا لتأييد وجهة نظره حيث ذهب المعارضون
للانتخابات الجديدة الى أن الدخول فيها يعنى الموافقة على تصرف
الحكومة بحل مجلس النواب في مارس ١٩٢٥ ، وهذا مايصرون
على بطلانه ، ولهذا تمسكوا باعتراف الحكومة بهذا المجلس المنحل
ودعوته للانعقاد لأداء واجباته ، أما المؤيدون لاجراء انتخابات
جديدة ، فقد رأوا ضرورة الدخول في هذه الانتخابات والتنازل عن
المسائل الشكلية ، هربا من الدخول في صدام مع الحكومة .

على كل حال ، بعد اجتماع طويل للمؤتمر بمنزل محمد محمود
باشا برئاسة سعد زغلول ، ومناقشات حادة انتهى المجتمعون الى

الموافقة على دخول الانتخابات (١٨) ، حتى لا تؤدي مقاطعتها الى ترك الحبل على الغارب للاتحاديين للفوز بها ، وتكوين مجلس ، يستطيع أن يعقد مع الانجليز من الاتفاقيات ما يشاءون (١٩) .

وقور تلك الموافقة ، أخذت الأحزاب المؤتلفة في ترشيح من تراه صالحا لخوض الانتخابات القادمة ، وتآلفت لجنة لهذا الأمر من بين الأحزاب برئاسة عبد الخالق ثروت . ومع هذا دار خلاف بين الأحزاب حول تحديد الأعداد التي يرشحها كل حزب ، والدوائر المخصصة لكل منها ، لكن هذه الخلافات سرعان ما سويت بتحديد ٤٥ مقعدا لحزب الأحرار الدستوريين ، ومع ذلك لم يرشح سوى ٤٣ عضوا ، كما رشح الحزب الوطنى ١١ عضوا والوفد ١٦٤ عضوا (٢٠) .

أما مسألة تحديد الدوائر الانتخابية ، فقد اتفقوا على أن يرشح الأحرار الدستوريون أعضاء الذين فازوا فى الانتخابات الماضية بنفس دوائره ، ولا ينافسهم فيها أحد . أما الدوائر الأخرى ، التي فاز فيها الاتحاديون أو من انضموا اليهم ، فيرشح فيها خصوم الاتحاديين المعروفين بوطنيته من السعديين أو الدستوريين أو الوطنيين (٢١) .

وقد أصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا حددت فيه دوائر كل حزب بكل محافظة ومديرية ، كما حددت الدوائر غير المسموح بالمنافسة فيها ، وإذا كانت هناك دوائر بها منافسة حددت الأحزاب المتنافسة فيها . وقد أخذ كل حزب على نفسه ، أن يكلف رؤساء لجانه وأعضائها ، فى الدوائر المحددة له ، بتنفيذ هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء (٢٢) .

والجدير بالذكر أن الهلباوى ، كان من بين مرشحي حزب الأحرار الدستوريين لخوض المعركة الانتخابية ، لكنه فى هذه المرة ،

لم يخضها في دائرة كفر الدوار - التي كان قد فشل فيها أكثر من مرة ، رغم تواجد أملاكه بها - بل خاضها في دائرة نكلا بمديرية الجيزة ، وهي الدائرة ، التي كان قد فاز بها في انتخاب سنة ١٩٢٥ عبد الخالق ثروت - الذي عين أثناء العطلة البرلمانية بمجلس الشيوخ - وقد فاز الهلباوى بهذه الدائرة ، بعد أن حصل على ٤٨٦٢ صوتاً من جملة الأصوات الصحيحة البالغة ٧٦٠٤ صوتاً (٢٣) .

وهكذا نجح الهلباوى في الجولة الثالثة لانتخابات مجلس النواب ، في دائرة كان يحس بالاغتراب فيها ولهذا اعترف صراحة ، بأن الائتلاف وتأييد الوفد كانا وراء نجاحه بهذه الدائرة . وقد لمح الى ذلك صراحة في مذكراته ، حيث أشار الى أن سعد زغلول لم يرحب بترشيحه في هذه الدائرة فحسب ، بل دعا مرشح الوفد بها - الشيخ عبد الرحمن اسماعيل المعروف في الدائرة بحسن السيرة والتقوى - الى التنازل عن الترشيح ، مقابل تعويضه عن ذلك بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ . إلا أنه رفض هذا العرض ، كما رفض الاستسلام ، وأخذ يجتهد في دعايته ، التي أكد الهلباوى بسببها «بأنه لولا أن روح الائتلاف كانت شديدة ومساعى كبار رجال الوفد لفوزى بها . . . لشككت كثيراً في نجاحي » الذي جاء النجاح الوحيد لحزب الأحرار الدستوريين في دوائر لم يربطهم بها سكن أو ملك أو أسرة (٢٤) .

كذلك اعترف الهلباوى بفضل الوفد في فوزه بدائرة نكلا ، في خطبته ، التي ألقاها بالكونتنتال «٣. يونية» مشيراً الى أنه « إذا كان من واجب اللياقة على كل نائب أن يشكر ناخبي دائرته ، لأنهم منحوه ثقتهم وعهدوا اليه الدفاع عن مصالحهم . . . وقد انتهينا من شكر ناخبينا « فلنوجه » قبلتنا نحو هذا الرجل الذي كان اسمه مرشداً وهادياً لاختيار الطريق الذي به وصلنا الى النيابة عنهم » .

... ومن الحق أن نعلن أن التنافس في انتخاب هذا العام بين المرشحين لم يكن قائما على المقارنة بين برامج المتنافسين السياسية ، والنظر في أيهما أقرب للمصلحة بل كان يدور أولا وبالذات على معرفة أي المرشحين أقرب لثقة الرئيس من الآخر » (٢٥) .

وقد سبقت الهلباوى شهرته الى المجلس ، ولهذا انتخب في ثانی الجلسات عضوا بلجنة الرد على خطاب العرش - فحصل على ١٤٩ صوتا بعد وليم مكرم عبید « ١٥٩ » ومحمد حافظ رمضان « ١٥٨ » صوتا - على الرغم من حصوله على صوت واحد في انتخابات الوكالة ، وربما كان صوته الیتیم (٢٦) ، الذي حصل عليه كذلك عندما تجددت أمنيته في وكالة مجلس الشيوخ بعد ذلك بأكثر من عشر سنوات (٢٧) .

وقد رشحت الامكانات القانونية ، الهلباوى ، لعضوية لجنة الحقائقية ، كما رشحته خبراته الوظيفية في شئون الوقف ، لأن يكون عضوا في لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، والتي رشح لها في مجلس الشيوخ ، - وكان قد تغير اسمها الى لجنة العدل - عندما عين به عضوا في أواخر الثلاثينيات (٢٨) .

وعلى كل حال ، كان الهلباوى أحد الأعضاء ال ٢٥ الذين فازوا بالنيابة من المرشحين الدستوريين لهذه الانتخابات ، والبالغ عددهم ٤٣ عضوا (٢٩) ، وقد ظل عضوا بالهيئة النيابية الائتلافية الى أن علقت الحياة النيابية ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، بعد تشيكيل وزارة محمد محمود في ٢٥ يونية ١٩٢٨ (٣٠) .

والجدير بالذكر أن الهلباوى ، كان على الرغم من تقدم سنه ، طوال هذه الهيئة النيابية مثالا للالتزام في حضور الجلسات ، وإذا

ماتعذر عليه الحضور، كان حريصا على الاعتذار مسبقا، وإن تعذر ذلك أيضا ، ففي الجلسة التالية لتغييبه . ولهذا لم يعتذر طوال هذه الهيئة ، عن حضور سوى عشرين جلسة تقريبا ، في حين تغيب عن حوالي خمس جلسات دون الاعتذار (٣١) ، وربما كان هذا لظروف قهرية لم تمكنه من الاعتذار ، بدليل حرصه الشديد على ألا تضم قائمة المتغييبين بدون إذن اسمه ، وتجلي ذلك عندما اضطر للتغيب عن الجلسة الحادية والخمسين (٢٤ أبريل ١٩٢٨) ووضع اسمه بين المتغييبين بدون إذن ، فقدم في الجلسة التالية التماسا لقبول عذره ، ورفع اسمه من بين المتغييبين بدون عذر في مضبطة المجلس (٣٢) .

ويؤكد حرص الهلباوى على حضور جلسات المجلس ، وعدم إقطاعه عنها ، إلا لظروف قهرية ، تنازله في بعض الأحيان عن معظم أجازته ، ومعاودة حضور جلسات المجلس ، ففي جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، أبلغ المجلس تنازله عن باقى أجازته ، وداوم على حضور الجلسات (٣٣) .

ومع ذلك خرج الهلباوى من هذه التجربة النيابية ، عازما على ألا يعود الى العمل السياسى ، بما فيه التقدم للبرلمان ، مكتفيا بالتجارب الماضية ، رحمة بشيخوخته ، واتقاء لخلق مزيد من الغداوات وتعطيل المصالح ، خصوصا أنه تعلم من تجاربه - أعلى جد قوله - « أن أنصار الحق ٠٠٠ قليلون ٠٠٠ » وأن المدافع عنه « ٠٠٠ لا يكون صديقا ، وإنما يخلق عددا بل جيشا من الأعداء » (٣٤)

ومع ذلك رحب بتعيينه عضوا بمجلس الشيوخ في ٨ مايو ١٩٣٦ (٣٥) ، مع ثمانية أعضاء من حزب الأحرار الدستوريين ، بعد أن خسر الحزب انتخابات مجلس الشيوخ في كل الدوائر ، باستثناء

دائرة واحدة فاز بها عبد السلام عبد الغفار (٣٦) ، وظل الهلباوى
عضواً معيناً بمجلس الشيوخ الى أن وافته المنية فى ٢٠ ديسمبر
١٩٤٠ ، ونعاه المجلس فى جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ (٣٧) .

والجدير بالذكر أن عضوية الهلباوى القصيرة بمجلس الشيوخ
لم تحفل بمواقف بارزة كتلك التى وقفها فى مجلس النواب ، قبل
ذلك بأكثر من عشر سنوات ، حيث لم يسهم مع الأعضاء الدستوريين
بالمجلس فى تشكيل معارضة بناءة ، فقد أصبح مجاملاً أكثر من
اللازم ، ابن هياؤا له مقعدا بالمجلس ، كما كان لتقدم سنة تأثيره
الواضح على أدائه داخل المجلس .

الهلباوى والقضايا الاجتماعية

مما لا شك فيه أن الأحزاب المصرية ، شهدت توزيعاً لأصحاب
المصالح الزراعية ، فيما بينها ، ولهذا جاءت برامجها الاجتماعية
وكذلك الاقتصادية شبيهة متشابهة ، حيث أسقطت هذه البرامج
الاعتبارات التى تحد من التمايز الاجتماعى ، الناتج عن استمرار
تفتت الأرض ، وتركزها ، بعد أن اكتملت حقوق الملكية الفردية
عليها وتحولت الى سلعة ، ومع ذلك أبدت اهتماماً ببعض القضايا
الاجتماعية ، المتعلقة بقوة العمل الريفية ، ربما بهدف الحفاظ عليها
من الوهن والضعف ، الذى يؤثر بشكل أو بآخر على انتاجية
أراضى أصحاب المصالح ، وربما لمحاولة تهدئة الخواطر أو النفوس
الناثرة على الأوضاع الاجتماعية ، بعد ثورة سنة ١٩١٩ .

وقد كان الهلباوى ممن تعاطفوا مع كثير من المشاكل ، والقضايا
المتصلة بالفلاح ، داخل البرلمان أثناء فترة نيابته ، عاملاً على
تخفيف الأعباء عن كاهلهم كلما أثارت مسألة تتعلق بهم ، مثل مسألة
العلاقات الايجارية بينهم وبين وزارة الاوقاف .

قبعد أن أبدت هذه الوزارة اهتماما بصغار الملاك ، وأخذت تفضلهم فى تأجير أراضيتها عن كبار الملاك ، اتجهت فى سنة ١٩٢٨ لاضافة شرط بعقد الايجار ، يخولها حق تحصيل ٢٪ من قيمة الايجار من المستأجرين ، اذا تجاوزت أسعار القطن ثلاثين ريالا ، وازاء هذا تناول أحد الأعضاء - محمد مغازى البرقوقى - هذا المشكل ، المضر بالفلاحين والذي قد يكون له معنى لو تعهدت الوزارة بانقاص نفس النسبة من الايجار اذا ماتعرض سعر المحصول للهبوط . وانتهى باقتراح مفاده أن تقسم الزيادة فى سعر المحصول مناصفة بين المالك « الوزارة » والفلاح (٣٨) .

وقد تدخل الهلباوى فى المناقشات مثنيا على سياسة الوزارة تجاه صغار الزراع ، ثم اتجه لتبيان تناقض شرط الـ ٢٪ الذى اضافته الى عقد الايجار ، منتهيا الى اقتراح « بتجاوز الوزارة عن هذا الشرط تجاوزا تاما » وأن تترك الزيادة بأكملها للمستأجر (٣٩) .

كذلك اهتم الهلباوى بالحالة الصحية للفلاح فى القرية المصرية ، انطلاقا من سعى الحزب لتحسين حالة البلاد الصحية حسبما نص على ذلك برنامجه (٤٠) . وفى أثناء مناقشة مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، انبرى الهلباوى لتبيان حياة البؤس التى يحياها الفلاح بالقرية ، نتيجة نقص الرعاية الصحية التى تكاد تكون منعدمة بها ، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب والتى تمثل عامل طرد سكانى من الريف الى المدن وخاصة مدينتى القاهرة والاسكندرية . وقدم الهلباوى عدة اقتراحات لاصلاح هذا الخل فى حياة القرية المصرية ، فقيما يتعلق بالحالة الصحية ، اشار الى مايجب على الحكومة من اصلاح للمستشفيات وحرمان أطبائها من مزاولة المهنة خارجها ،

على غرار الموظفين والمدرسين الذين لايسمح لهم بمزاولة أى عمل خارج نطاق وظائفهم على أن تعوضهم الحكومة عن ذلك بالمرتبات المناسبة .

وحتى لاتذهب محاولات تحسين الصحة العمومية عبثا ، اذا ماتم التركيز فقط على المستشفيات ، ذهب الهلباوى الى ضرورة تزويد القرى بمياه الشرب ، بدلا من قيامها بالاشراف على انشاء القرى النموذجية ، لأن هناك ٩٠٪ من سكان الريف تفتك بهم الحميات نتيجة غياب هذه المياه ، فى حين أن غالبية الشعب فى القرى لم يتهيا بعد للانتفاع بالقرى النموذجية ، التى لاينكر أحد أهميتها(٤١)

وبالاضافة الى هذا أدرك الهلباوى أن حالة صغار الملاك الزراعيين وما وقع عليهم من غبن ، كان نتيجة لحالة التضخم التى استمرت بعد الحرب العالمية الأولى ، ولهذا حاول أن يجد وسيلة للتقليل من تأثير حالة التضخم فيهم ، من خلال دعوته الى تخفيض دخول بعض الفئات التى كان لارتفاع دخولها دور فى استمرار هذه الحالة ، فضلا عن ائثال ميزانية الدولة العامة .

وقد تمثلت هذه الفئة فى الموظفين ، الذين منحوا علاوات أثناء الحرب وبعييدها لمساعدتهم على مواجهة الزيادة الواضحة فى نفقات المعيشة عندئذ ، لكن حدث أن انخفضت مستويات المعيشة عن ذى قبل ، فى الوقت الذى تراجعت فيه دخول فئات أخرى ، وبالأذات صغار الملاك والعمال الزراعيين نتيجة انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية .

فى حين استمرت مرتبات الموظفين على ارتفاعها المستمر نتيجة العلاوات الدورية التى كانوا يحصلون عليها دائما ، بشكل هدد ميزانية الدولة ، ولهذا عندما طرحت قضية مرتبات الموظفين

وما تسببه من ضغط على ميزانية الدولة داخل مجلس النواب ، قدم الهلباوى اقتراحا بوقف علاوات الموظفين وحتى لايتهم بالتحامل عليهم راح يعقد مقارنة بين أسعار الحاصلات ، وكذلك أسعار بعض السلع عندما منحوا هذه العلاوة - والتي كانت مرتفعة بشكل حاد - وأسعارها عند نظر هذه القضية بالمجلس ، مبينا الفروق الواضحة بين هذه الأسعار عندما تقرر منح الموظفين علاوات ، والأسعار الحالية ، سواء كانت حاصلات أو سلع ، وانتهى الى أن وقف هذه العلاوة لايضر بالموظفين ، بقدر مايساعد على التخلص من حالة التضخم ، وتعقيد المسألة الاجتماعية ، نتيجة البون الشاسع بين مستويات معيشة الموظفين وصغار الزراع والعمال الزراعيين ، الذين انخفضت مستويات معيشتهم الى حد كبير لانخفاض أسعار الحاصلات الزراعية بشكل أكثر حدة عنه بالنسبة لأسعار السلع الاستهلاكية(٤٢) .

ومن القضايا الاجتماعية التي حظيت باهتمام وتأييد من ابراهيم الهلباوى والتي تتصل بالقرية المصرية قضية الأمية ، والتي جاء موقفه منها داخل البرلمان ، متمشيا مع برنامج حزبه ، الذى نص على محاربتها ، وتوجيه قوى الأمة والحكومة معا للقضاء عليها ، بجعل التعليم الأولي الزاميا ومجانيا(٤٣) .

فعندما اثار التقرير الذى تلاه مقرر لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية ، مناقشات داخل المجلس حول التعليم الالزامى ، تباينت مقاصدها ليس فقط بين الأحزاب المؤتلفة بل بين نواب الحزب الواحد ، وكان للهلباوى رؤيته الواضحة التى استهدفت القضاء على الأمية فى اقصر وقت ممكن ، حتى يمكن النهوض بالمجتمع .

وكانت وزارة المعارف قد بدأت هذا السبيل فى منتصف العشرينات تقريبا بعد أن شكلت لجنة فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢٥ لدراسة امكانية محو الأمية فى وقت محدد ، وقد انتهت اللجنة الى تحديد فترة زمنية مدتها عشر سنوات يتم فى غضونهما القضاء على الأمية ، بالتعاون بين الوزارة ومجالس المديریات وذلك بإنشاء مدارس على مراحل يتحملون تكاليفها بنسبة ٦٠٪ الى ٤٠٪ سنويا ، وعلى الرغم من تحديد المبلغ اللازم للتنفيذ فى السنة المالية ١٩٢٦/١٩٢٧ إلا أن مقرر لجنة المالية أشار الى أن الالتزام بالقضاء على الأمية فى عشر سنوات سيمثل عامل ضغط على ميزانية الدولة وكذلك مجالس المديریات (٤٤) .

وأزاء هذا راح أصحاب المصالح الزراعية ، يدافعون عن مصالحهم ، والتمثلة فى الحفاظ على تماسك الميزانية ، حتى تتمكن من الانفاق على أبواب المصروفات المختلفة ، والتي يحظى الجانب الزراعى بقدر كبير منها سواء ماينفق على مشاريع الري والصرف أو غير ذلك . ولهذا رأى من كانوا يدافعون عن مصالح هؤلاء من الأعضاء الوفديين - أحمد رمزى بك ، وتوفيق أندراوس ، ومحمود عبد النبى - أن مدة العشر سنوات قصيرة ، وأن تركيز الجهد فيها للقضاء على الأمية ، يحمل الفلاح فوق طاقته ، نتيجة الأعباء الضريبية التى تثقله بها مجالس المديریات لتغطية نفقات المشروع ، والتى ستزداد بمرور الوقت ، ومن ثم قد تأتى لحظة يحرم فيها الفلاح من قوته « والقوت يقدم على التعليم » على حد قول أحمد رمزى بك ، الذى ذهب الى أن الجميع يميلون الى نشر التعليم ، والعمل على ترقيته « ولكن بشرط ألا يؤثر ذلك فى حياة الفلاح وقوته ، فإنا الدواء إذا كان قويا ربما أضر بالجسم من حيث أريد نفعه ، ولهذا قضت الحكمة بأن تؤخذ الأدوية بالتدريج لتنتج نتيجتها الشافية » (٤٥)

وقد أيد هؤلاء الأعضاء النائب عبد السلام عبد الغفار « دستورى » الذى ذهب الى الأخذ بأسلوب التدرج والتريث قليلا حتى نصل الى مرحلة الكمال « لأن التعليم ليس هو كل شىء مطلوب منا ، بل هناك مسألة الصحة وانى أفضل العناية بصحة الفلاح على العناية بتعليمه » (٤٦) .

ثم جاء الهلباوى ليؤكد على أهمية وخطورة مسألة التعليم الإلزامى وحيويتها بالنسبة للمجتمع ، الذى يعد انتشار الأمية به بنسبة ٩٠٪ بين السكان من الأمور المحزنة ، ومن الذنوب التى لا تغتفر ، وربط بلوغ الاستقلال بالتطهر من هذه النقيصة ، ولهذا « اذا كان من الممكن ان يعمم هذا التعليم الإلزامى فى خمس سنوات او ثلاث . . فأننا أول من يوافق على ذلك » .

ثم راح يؤكد للأعضاء الذين خشوا من ارهاق الأمة بضرائب جديدة ، بأن أبواب الميزانية بها اسراف زائد عن الحد ، و « أن ما ينفق على التعليم الإلزامى ، اذا استعمل بروح الاقتصاد وروح الحكمة يكفى لنشره فى مدة أقصر مما قدرته اللجنة » . وبذلك تمسك الهلباوى بمدة العشر سنوات كحد أقصى لمحو الأمية ونشر التعليم الإلزامى حتى لو أدى ذلك - على حد قوله - الى « أن ندخل المجلس من غير ملابس » (٤٧) .

واذا كان الهلباوى قد تمسك بمحو الأمية فى أقل فترة ممكنة ، إلا أنه لم يسر على نفس الخط داخل مجلس النواب الى النهاية ، بل تراجع عنه بعد أقل من عامين ، عندما تمسك بتحديد نسبة المجانية التى قررت بالمدارس الابتدائية لخدمة الفقراء ، لدرجة أن موقفه ازاءها ، كان أكثر تشددا ، ممن تمسكوا باطالة مدة محو الأمية .

فعندما نظر تقرير لجنة المعارف حول مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وتحديد نسبة المجانية بهذه المدارس ، والتي رأت اللجنة ألا تتجاوز ٤٪ ، اختلف الاعضاء حولها فمنهم من رأى رفعها الى ٢٥٪ - محمد عبد اللطيف سعودى - ومنهم من ذهب الى جعلها تتراوح بين ٦٪ و ١٠٪ - سلامة ميخائيل بك ، محمد يوسف بك ، عبد السلام عبد الغفار(٤٨) - أما الهلباوى فقد اتجه اتجاهها معاكسا لهؤلاء ، وأيد اللجنة فى جعل نسبة المجانية ٤٪ ، وحرمان الطالب منها اذا ماتعرض للرسوب مرتين أثناء مدة دراسته وذهب لأبعد من هذا قائلا « أرى .. أننا قد توسعنا كثيرا فى الكلام عن التسهيلات الواجب منحها للفقراء ولا يخفى أن أبواب مدارس مجالس المديریات ومدارس التعليم الإلزامى مفتوحة أمام التلاميذ الذين لايمكنهم دفع مصروفات مدارس الحكومة » .. التى لايعد تحديد المجانية فيها بنسبة ٤٪ تضييقا على حق الفقراء فى التعليم ، وأن مايشقى هو أن تثن الخزانة وحينئذ سيتم التراجع ووضع حد للتعليم ، وهكذا تناقض الهلباوى مع نفسه فى أقل من عامين حىال حق الفقراء فى التمتع بالتعليم المجانى ، مختلفا فى ذلك مع الهيئة البرلمانية لحزبه فبينما تمسك بمحو الأمية ونشر التعليم الإلزامى فى أقصر وقت ممكن ، حتى لو أدى ذلك إلى دخوله المجلس بدون ملابس ، مختلفا فى ذلك مع عبد السلام عبد الغفار أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للأحرار الدستوريين ، اذا به يتصدى لزيادة نسبة المجانية لصالح الفقراء بالمدارس الابتدائية ، ويؤيد اللجنة فيما ذهبت اليه من تحديد هذه النسبة بـ ٤٪ فقط ، والملاحظ أن موقف الهلباوى هذا جعله لا يختلف فقط مع النواب الدستوريين داخل المجلس حول هذه النقطة ، بل ربما كان العضو الوحيد داخل المجلس الذى أيد اللجنة فيما ذهبت اليه فى تقريرها ، أثناء مناقشة هذا الموضوع(٤٩) .

والأكثر غرابة من هذا ان الهلباوى الذى عارض زيادة مساحة التعليم المجانى بالمدارس الابتدائية بدعى تخفيف الاعباء عن الميزانية اذا به فى نفس الوقت يرى أن تتحمل الحكومة جزءا من مصاريف تعليم رياض الأطفال ، حتى تخفف العبء عن كاهل أولياء الأمور ؛ وربما جاء موقفه هذا جريا وراء مصالح شريحته الاجتماعية ، ، لأن هذه المدارس كان يدخلها أبناء الأغنياء ، وعدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى .

ومع ذلك ظهر اتجاه داخل المجلس يحمل أولياء الأمور كل مصروفات التعليم بهذه المدارس - أحمد حافظ عوض ، وعبد السلام عبد الغفار - كما كان هناك من رأى التوفيق بين مصلحة الخزانة ومصلحة أولياء الأمور - عبد الخالق عطية ونجيب اسكندر - وقد أيد الهلباوى أصحاب الرأى الأخير ، حتى لا يغبن أولياء الأمور ، الذين غالبا مايكون لكل منهم ثلاثة أبناء فى مراحل التعليم المختلفة من رياض الأطفال الى الابتدائى بالتجهيزى أو العالى (٥٠) .

ومن القضايا الاجتماعية الخطيرة التى كان للهلباوى اسهام متميز فيها داخل برلمان الائتلاف، تلك القضية التى تفجرت حول الوقف الأهلى بعد أن قدم عضوا الوفد أحمد رمزى بك ويوسف أحمد الجندى ، اقتراحا بمنعه (٥١) .

فبمجرد أن طرح الاقتراح وذهب البعض الى عدم دستوريته ، راح الهلباوى يؤيد أصحاب الاقتراح ، محاولا اثبات أن الوقف من الأعمال المدنية المحضة ، وليس أصلا من أصول الدين والتى يجوز عدم الأخذ بها ، وفى النهاية ناشد الأعضاء البحث عن علاج لهذا الداء . « يقصد الوقف » ، الذى مكث أربعة عشر قرنا ينخر فى عظام الأمة ، ليظهر الدين من الفساد (٥٢) .

وإذا كان الهلباوى قد طالب بتخليص الدين من هذا النظام الفاسد فى سنة ١٩٢٧ ، على حد قوله فإنه عاد بعد ذلك بأقل من عشر سنوات ليدافع عن نفس النظام ، محتجا على مآثره لجنة الأوقاف بمجلس النواب ، من أن الوقف ليس مطابقا للمصلحة العامة ، ولا لتطورات العصر ، مناقضا نفسه قبل عشر سنوات ، عندما ذهب الى أن الأوقاف - ولا أدعى أنها أصل من أصول الدين - موجودة وأقرها الاسلام كما أقرها الرومان واليونان من قبلهم «فكل» أمة عرفت لها حضارة حبست أعيانا على جهات مخصوصة فجاء الاسلام ووجد هذه التقاليد القديمة فلم يعترض عليها بل أقرها حتى أوشكت جمهرة المسلمين من أقاصى الأرض غربا وشرقا يعتقدون أن الأوقاف أصل من أصول الدين ، فالقول اليوم بإلغاء هذا الأصل ومحوه ، فيه خطر كبير على نظام المجتمع الانسانى لأنه نظام ألفه الناس (منذ) أربعة عشر قرنا « (٥٣) » .

وإذا كان الهلباوى قد ناقض نفسه فيما أبداه حول الوقف الأهلى ، فربما كان ذلك نوعا من العرفان بالجميل ، للحكومة التى عينته بمجلس الشيوخ ومن ثم انتخابه عضوا بلجنة الأوقاف التى ربما لم يزامن بها أحد آخر من الأعضاء الدستوريين ، ولهذا لم يحاول أن يثير أية خلافات حول هذا الموضوع سواء داخل اللجنة أو داخل المجلس ، حتى لا يؤثر على مركز الحكومة .

وبالإضافة الى هذا أصبحت للهلباوى مصالح متنامية مع هذا النظام ، لذا تحتم عليه أن يغير مفاهيمه نحوه بما لا يتعارض مع هذه المصالح ، فهذا الموقف من الوقف فى سنة ١٩٣٧ ، تزامن مع توجه الهلباوى لوقف مساحات من أراضيه على نواح مختلفة ، والتى لم تكن موقوفة حتى بداية الثلاثينات ، فعندما توفى كان قد أوقف

حوالى ١٦٠ فدانا على الجمعية الخيرية الاسلامية ، وثلاثين فدانا
لمسجدين ، وأربعين فدانا لخدمة الخصوصيين (٥٤) كما أوقف مساحة
أربعين فدانا على نقابة المحامين (٥٥) .

الهلباوى والقضايا الاقتصادية :

حظيت الأمور المتعلقة بالاقتصاد المصرى وبخاصة القطاع
الزراعى منه ، بمساحة لا بأس بها فى جدول أعمال البرلمان
المصري ، وكذلك مناقشتها واستجواباتها ، لما لهذه القضايا من
ارتباط بمصالح كبار الملاك الزراعيين ، الذين حرصوا عند وضع
قانون الانتخابات على أن يكون لهم أكبر تمثيل بالمجالس النيابية ،
وبالتالى يمكنهم عرقلة التشريعات التى تتعارض مع مصالحهم
الاقتصادية وميزاتهم الاجتماعية .

وانطلاقا من هذا أخذ النواب يسرون مع مصالحهم ، أثناء
المناقشات حول القضايا الاقتصادية ، وكان للهلباوى إسهام متميز
وموقف واضح أثناء مناقشة مثل هذه الموضوعات ، ربما تغاير
مع اتجاه أصحاب المصالح .

ففى أثناء مناقشة مشروع قانون ثلث الزمام ، نحا الهلباوى
منحى معاكسا لمصالح طبقته عندما أيد لجنة الزراعة فى تحديدها
لزراعة القطن بثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩
مع الغائها للاستثناءات ، حتى لايفتح مجالا للتلاعب أو التهرب من
القانون . وقد قوبل ذلك بامتناع من بعض الأعضاء الذين طالبوا
بأن ينص عليه مثلما نص عليه القانون الصادر ١٦ ديسمبر سنة
١٩٢٥ ، كما ذهب بعضهم لأبعد من ذلك - اسماعيل صدقى - ورأى
بأنه « لا بأس من أن تعم الاستثناءات فى جميع الجهات التى لاتصلح
لزراعة الحبوب » .

وقد ذهب الهلباوى مذهباً مخالفاً لمن طالبوا بعودة
« الاستثناءات » « وهم كثيرون » ، وراح يثنى على اللجنة ، التى
أفقتها ، بما يتمشى مع مبدأ سام جداً فى التشريع ، الذى تعييبه
الاستثناءات التى « تدخل فيها المصالح ، كما أنه يصعب » تحقق
العدالة مع وجود الاستثناء « لأن معايير تحديد الأراضى التى
لا تصلح للاستثناء من زراعة التلث ، والتى تصلح للاستثناء معايير
وهمية ألا أن الفارق بين هذه الأراضى وتلك يكاد يكون معدوماً .

وبعد أن أبدى استغرابه من الحرص على بقاء الاستثناءات ،
فى الوقت الذى قل فيه فرق العائد بين القطن والحاصلات الأخرى ،
« طلب تأييد مشروع القانون لأنه أول عمل صالح قامت به وزارة
الشعب ، إذ أنها أثبت أن يكون فى تشريعها أى استثناء » ولهذا تقرر
الابقاء على المادة كما قدمتها اللجنة ، وكما دافع عنها الهلباوى ،
وبعض النواب (٥٦) .

وقد سار الهلباوى على نفس الخط أثناء مناقشة المادة الثالثة
من نفس المشروع والتى جعلت كل قرية وحدة تحدد زراعة التلث
لكل حائز فى حدود زمامها ، وأجازت للحائزين ، الذين لديهم
مساحات بقرى متلاصقة الزمام بحصر تلك المساحات وزراعة التلث
قطنا فى جهة واحدة أو فى أكثر من جهة بموافقة وزير الزراعة .

ووجد محمد على علوية - الذى ينتمى الى مدرسة الهلباوى
- فى هذه المادة وتحديد التلث على مستوى القرية « اعنائاً
وارهاقا لا يؤدى الى الفائدة التى ترجوها الحكومة من التشريع ،
وربما عاد ذلك بضرر لا يقدر على المالك أو الحائز » ولهذا ذهب
الى توسيع هذا الحق ، بجعل تحديد زراعة التلث لكل مالك على
مستوى المركز ، وكل حائز لأرض واقعة فى قرى متلاصقة الزمام .

وقى مراكز مختلفة ، يرغب حصر زراعته القطنية فى منطقة واحدة ،
أو فى مناطق متعددة من تلك الأراضى يجوز أن يسمح له بذلك
بقرار من وزير الزراعة •

وعارض الهلباوى هذا الاقتراح • وتمسك ببقاء كل قرية
كوحدة قائمة بذاتها ، ولايصح توسيعها بأكثر من حدودها ، حتى
لا تفتح ثغرة للتهرب من المراقبة ، خصوصا وأن مسألة الضم كانت
فى القوانين السابقة ثغرة للخروج عليها ، والتي عمل القانون
الجديد على تلافيتها •

وقد تماشى موقف الهلباوى من الخلافات حول هذه المادة ،
مع خطة وزير الزراعة ، التى كانت تستهدف من وراء المادة ، تقييد
حرية كبار الملاك فى استغلال أراضيهـم ، بشكل يسبب الغبن لصغار
الملاك ، الذين قد يتعرض حقهم فى المياه – على سبيل المثال –
للاهدار اذا مركز كبار الملاك زراعة أقطانهم فى منطقة من
المناطق (٥٧) •

ولايعنى هذا ان الهلباوى قد وقف ضد مصالح أبناء جلدته
على طول الخط ، بل وقف فى كثير من الأحيان خلف مصالحهم
فعلى سبيل المثال ، عندما تلكأت الوزارة فى اصدار قانون يمنع
بيع القطن على الوجه – أى الكونتريات – الذى كان يوفر الحماية
لكبار الملاك من هبوط أسعار القطن طالبها الهلباوى اثناء نظر
مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ – ١٩٢٨ سرعة الانتهاء
من وضع هذا القانون، لأن التأخير فى اصداره سيقرب عليه بيع جزء
كبير من محصول سنة ١٩٢٧ ، ثم تساءل الهلباوى عن الأسباب
التى أخرت اصدار مثل هذا القانون الى ذلك الوقت على الرغم من
أهميته ، مشيرا الى أن وزارة المالية أجبرت مجلس النواب على

سهر الليل من أجل النظر فى ميزانية شهر أبريل والموافقة عليها ،
فهل « قانون منع بيع القطن على الكورنترات فى أزمطنا الحالية
لايستدعى الاسراع فى نظره كإسراعه فى تقرير هذه الميزانية ؟ ..
مع أنه لاداعى الى تأخيرها اذ لا علاقة له بالسياسة ولا دخل
للامتيازات الاجنبية فيه ، فلماذا لاتعجل به الحكومة » (٥٨) .

اضافة الى هذا اظهر الهلباوى غيرته على السوق المصرية ،
والحرص على تمصيرها فى كثير من المناقشات ، وذلك بمطالبته
بالبحث عن وسيلة توفر الحماية للصناعات القائمة ، والحاصلات
المحلية ، حتى تتوافر لها الحماية الجمركية فى أوائل الثلاثينات .

وعندما وجد الهلباوى ان هناك مدارس صناعية تابعة لمجالس
المديريات تقدم انتاجا وفيرا لايجد الاقبال المناسب لجهل الناس
بمنتجاتها وبأماكنها لهذا طالب وزير الزراعة بالاسراع باصدار
قانون التعاون والنقابات المشتمل على تكوين نقابة صناعية
تتولى الدعاية للمصنوعات المصرية بدور العرض وبين الأهالى ،
ورفع شعار المصرى للمصرى (٥٩) .

ولحماية الانتاج المحلى ، وخاصة القمح ودقيقه - الذى
ارتفع انتاجه ، ومازال فى ازدياد نتيجة لسياسة تحديد زراعة القطن
بثلث الزمام - من المنافسة الاجنبية ، فى غيبة الحماية الجمركية ،
طالب برفع رسوم النقل الداخلية - السكك الحديدية بالذات -
على النوعيات الاجنبية ، لأن خضوعهما لرسوم نقل واحدة يضر
بالبلاد والمنتجين (٦٠) ، ومما لاشك فيه ان الدعوة لزيادة الرسوم
على المنتجات المماثلة للانتاج المحلى ، لاتخلو من فائدة لاصحاب
المصالح الزراعيين .

وفى احدى جلسات المجلس واثنى عشر مناقشة
مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، اثار قضية

تتصل بطبيعة السوق المصرية ، وتمثلت فى كيفية استفادتها من حاصلات كثر انتاجها الا ان موسم عرضها بالسوق تجاوز الشهر بقليل ، مما اثر على عائد زراعتها بالنسبة للفلاحين ، هذا فى الوقت الذى توافرت فيه وسائل اعداد حديثة ، اذا ما أخذ بها أمكن التحكم فى عرض هذه النوعيات بالسوق المصرية بشكل مرحلى طوال العام مما يساعد على التخلص من النوعيات المستوردة والاحتفاظ بسعر اقتصادى لمصالح المنتجين .

فى زخم الحديث داخل المجلس عن السياسة الزراعية ، نحا الهلباوى منحى مختلفا عن باقى الاعضاء عندما فضل الحديث عن محصول التمر ، الذى استمر تسويقه واستثماره بطريقة تقليدية ، للجهل بطرق حفظه ، ما أدى الى استهلاك انتاج الملايين من أشجار النخيل - بالواحات وسيوة ، ومديرتى الشرقية والجيزة ، وغيرها - فى فترة تتراوح بين ثلاثين وأربعين يوما ، وللانتفاع بهذه الكميات اقترح أن تتولى وزارة الزراعة ارسال بعثات الى البلدان التى تستورد منها مصر ثمار نخيلها ، والتى يباع انتاجها بالسوق المصرية بأضعاف النوعيات المصرية ، لدراسة طرق وقاية التمر وحفظه ، كما طالب بتجفيف الفاكهة وتخزينها ، واقامة صناعة للمرببات على هامشها (٦١) .

كما حرص الهلباوى كغيره من أصحاب المصالح الزراعية ، على استمرار توافر الثقة بالحالة المالية لمصر ، لذا تصدى لاي تعديل بميزانية الدولة ، يخشى منه تحميل الميزانية اعباء قد تؤثر على أدائها فى القطاعات المتصلة بمصالحهم الاقتصادية .

وعندما ظهر اتجاه داخل مجلس النواب لوضع حد لزيادة مرتبات الموظفين ، التى أنهكت الميزانية ، حيث بلغت ٣٥٪ منها فى سنة

١٩٢٦ ، اقترح الهلباوى وقف علاوات الموظفين حتى تنتهى لجنة الموظفين العليا من وضع كادر لهم ، كى تتمكن الدولة من توفير بعض الأموال للانفاق على المرافق الضرورية كتحسين حالة المرى والصرف ، والاصلاح الطبى فى القرى وغيرها من المرافق التى شلت حركتها لعدم وجود الاموال اللازمة لحياتها ومنها اصلاح الجيش والاسطول (١٢) .

وعندما أثير موضوع اصلاح الجيش أثناء نظر الميزانية ، على مدى أكثر من جلسة بمجلس النواب ، واختلف الاعضاء حول ما اذا كان الاصلاح المطلوب كيفيا أم كميا ، قدم الهلباوى تصورا لاصلاح الجيش لا يخرج عن فلسفة المعتدلين القائمة ، ولا يؤثر على فعالية الميزانية بالمجالات التى تخدم نشاطهم الزراعى ، فبعد أن أكد على حاجة الجيش للاصلاح ، أشار الى أن الجيش ليس وحده ، فى حاجة الى الاصلاح ، بل هناك مرافق كثيرة فى حاجة لذلك ، يجب ترتيبها حسب اهميتها ، وان يختار الوقت المناسب لتنفيذ كل منها ، فى ظل متاعب الميزانية المالية ثم انتهى الى أن هذا لايعنى وقوفنا من اصلاح الجيش مكتوفى الايدى « بل أن يطالب الوزير المسئول « بعدم قلب نظامه - أى الجيش - رأسا على عقب أو ينظمه تنظيما فجائيا بل بالسير فى سبيل الاصلاح التدريجى الذى تسمح به مواردنا المالية ، الى أن يتيسر لنا ايجاد جيش يليق بكرامة الأمة ويستطيع الدفاع عن البلاد » (١٣) .

وهاكذا جاء موقف الهلباوى مختلفا مع سياسة وزير الحربية الوفدى أحمد محمد خشبة بك ، الذى كان يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش . وربما كان الهلباوى يعبر عن المعتدلين الذين لايتصورون أنهم فى يوم سيلجأون لاستخدام الجيش فى اخراج الانجليز ولذا فليست هناك حاجة ملحة للضغط على الميزانية من

لأجل إصلاح الجيش في وقت كانت فيه قطاعات مساعدة للزراعة
ما زالت في حاجة الى انفاق كبير .

كذلك بلغ حرص الهلباوى على ميزانية الدولة ، حدا دفعه
ان يعترض على الاقتراح الذى تقدم به بغض الأعضاء لإنشاء خط
سكك حديد يربط الواحيتين الداخلية والخارجية ، فعلى الرغم من
عدم انكاره لأهمية هذا الخط من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ،
إلا أنه رأى أن الموافقة على إنشاء هذا الخط ، يجب ألا تتم إلا بعد
معرفة تكاليفه . ولذا « التمس تأجيل البت في المشروع حتى - يعرف
كم يتكلف من المال » (٦٤) .

وهكذا ساهم الهلباوى في المناقشات التى دارت حول أوجه
المصروفات التى كانت تدرج بالميزانية لتنفيذ مشروعات جديدة أو
لإصلاح أخرى كانت قائمة وأصابها الإهمال ، وقد تركزت مناقشاته
بشكل أساسى على التصدى لأى موافقة على أوجه بمصروفات
الأتخدم البنية الأساسية المرتبطة بالمصالح الزراعية لكبار الملاك .
خصوصا وإن الهلباوى كان قد اضير من وراء أحد هذه الإجراءات
حيث أدى تعديل كادر الموظفين وتضاعف ما هيئاتهم أثناء الحرب
وبعدها الى تخلى الحكومة عن تنفيذ مشاريع رى كانت قد قررت
القيام بها لبعض المناطق التى اشترى بها الهلباوى مساحات من
الأراضي البور ، وكان ينتظر من ورائها أرباحا ضخمة اذا نفذت تلك
المشاريع ، ولكن أدى تضاعف ما هيئات الموظفين الى استنفاد الأموال
التي كانت مخصصة لإقامتها . وقد أدى ذلك الى أن غضت الحكومة
الطرف - ولو مؤقتا - عنها ، مما دفع بالهلباوى الى هاوية
الافلاس ، بعد أن اضطر الى بيع كل ماتبقى لديه من أصول عقارية
لتسديد ما عليه من ديون واقساط (٦٥) .

وربما جعله هذا الدرس - الذى تلقنه نتيجة اختلال الميزانية - يناقش بتعقل كل اوجه المصروفات التى تستجد لاقامة أى مشروع حتى لا يتكرر ما حدث مرة أخرى له أو لاحد ممن لهم مصالح زراعية والذين ضمنوا برنامج حزبهم - الاحرار الدستوريين - السعى لاتخاذ الوسائل المؤدية الى دوام الثقة بالحالة المالية لمصر .

الهلباوى والقضايا التشريعية

مما لاشك فيه أن برلمان الائتلاف ضم نخبة من القانونيين ، ممن عملوا بالمحاماة أو بالقضاء ، مما اضفى حرارة على مناقشات المجلس عند التشريع ، لأن المتحدثين فى هذه المسائل ليسوا اشخاصا عاديين بل هم من المتمرسين بالعمل القانونى ، لهذا جاء حديثهم فى المسائل التشريعية عن ممارسة ومعايشة لكثير من المسائل التى كانت محل نقاش ، وبسبب هذا الجو كان لابراهيم الهلباوى مداخلاته القانونية المشهود له بها وذلك عند مناقشة القوانين التى اقترحها أعضاء ، أو تلك التى اقترحتها الحكومة . فعند مناقشة تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بمنع غش الدخان ، فبينما قام الأعضاء بمناقشة المواد التى اقترحتها اللجنة ومدى صلاحيتها ، والتعديلات التى ينبغى أن تطرأ عليها ، فجر الهلباوى مسألة قانونية جعلت المجلس يتوقف عن مناقشة مواد المشروع وذلك عندما وجه نظر المجلس الى ضرورة الاطلاع على القانون القديم أو الاصلى الذى لم يلغ المشروع المقترح ، والذى يعد مكمل له ، منعا للتناقض أو التكرار . لهذا قرر المجلس تأجيل نظر مشروع القانون واحالته مع القانون القديم على لجنة الحقانية لبحثهما وتقديم تقرير للمجلس بشأنهما من الوجهة القانونية فى أقرب وقت (٦٦) .

وإثناء نظر مشروع قانون التحضير للقضايا ، الذى قدمته وزارة الحقانية ، طالب الهلباوى بإلغاء نظام التحضير ، الذى ثبت

بالتجربة أنه لم يحقق الهدف المرجو منه وهو القضاء على المماطلة والتسويق وإطالة زمن الفصل في القضايا بسرعة الفصل فيها .
ثم انتقل الى الاستشهاد بالحاكم المختلطة التي لا وجود لنظام التحضير بها ، مشيرا الى أن الهدف ليس هو سرعة الفصل في القضايا ، بل عدالة الاحكام التي تحتاج من القاضي التفكير والصبر والتؤدة والحكمة ، لهذا يجب أن يترك للقضاة كل الحرية في تقرير الزمن الضروري للفصل في كل قضية على حدة ، ولنلغ نظام التحضير الذي كان بمثابة وصمة في جبين القضاء ، وقد أن الأوان لازالته (٦٧) .

وبالرغم من أن محاولات الغاء نظام التحضير من جانب الهلباوى وبعض الاعضاء ذهبت أدراج الرياح ، واستمرار نظر المجلس لمواده فقد شارك الهلباوى بخبرته القانونية في مناقشة مواده وخاصة المادتين الثامنة ، والثالثة عشرة بشكل جعلهما يحدان من عمليات تأجيل نظر القضايا وجعلها في أضيق الحدود ، حتى يتم الفصل فيها بسرعة ، ويتم كذلك تلاشى تراكمها (٦٨) .

كذلك كان للهلباوى فضل التصدي لمحاولة نزع بعض اختصاصات القضاء الأهلى ، وضمها للقضاء المختلط . فعند مناقشة المادة الحادية والعشرين من مشروع قانون تجارة الأسبسة والمخسبات ، التي كانت تنص على أنه « اذ أقيمت دعوى على أجنبى ومصريين معا عن مخالفة واحدة فالنظر فى تلك المخالفة يكون من اختصاص القضاء المختلط بالنسبة لجميع المتهمين » حرصا على عدم تجزئة الحكم على حد قول المقرر .

عندئذ اعترض الهلباوى على المادة ، بهذا الشكل لأنه « لا يصح مطلقا أن نضع بأنفسنا فى تشريعنا أحكاما بمقتضاها يحاكم المصرى

أمام المحاكم المختلطة ، فى الوقت الذى « يختص » القضاء الأهلى بذلك»، واعتبر أن الموافقة على هذه المادة «استسلام لا يصح أن نسير فى تياره فى الوقت الذى نبذل فيه مجهوداتنا لخدمة القضاء الأهلى حتى نجعله فى المستقبل ينظر كل ما يتعلق بالمصريين والأجانب على السواء»، ثم أشار الى أننا نقبل - ونحن فى ذلك خاضعون للقرارات السياسية - أن يحاكم الأجانب أمام المحاكم المختلطة ، وأن يحاكم المصرى أمام القضاء الأهلى ، اذا ما وقعت مخالفة من الاثنين معا ، أما - مالا يصح أن نرضاه لأنفسنا - أن يحاكم الاثنان أمام المحاكم المختلطة ونشرع نحن ذلك « وفى النهاية ناشد الأعضاء ألا يقرؤا بأنفسهم انتزاع جزء من اختصاص القضاء الأهلى ، و اضافته الى اختصاص القضاء المختلط بحذف هذه المادة والرجوع الى التشريع العام احتراماً لقوميتنا (٦٩) » .

١

وعندما عاد مجلس النواب لمناقشة موضوع الأملاك الأميرية، وبخاصة مسألة البديل التى جرت فى عهد وزارة زيوار باشا - استبدال سراى الزعفران، بأطيان أملاك الحكومة الحرة - وطالب بعض الأعضاء بتعيين لجنة لفحص مسألة هذا البديل ، وافق الهلباوى على ذلك، كما طلب اجراء تحقيق ، لأن العقد به عيب قانونى جوهرى ، يتمثل فى أنه ليس هناك متعاقدان ، معط وقابل ، أو مبادل ومتبادل معه ، وإنما هناك شخص واحد أخذ وأعطى ، أى اتحاد صفة المعطى وصفة الآخذ ، وهذه من أول أوجه البطلان ، والذى يزكيه وجود الغبن الفاحش الذى يسند العيب الأصلى (٧٠) » .

وعند نظر مشروع قانون بتعديل المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية، كان للهلباوى مداخلاته التشريعية ، التى انتهت بأن جاءت كل من المادتين كى تخدم الفئات الاجتماعية الفقيرة بالدرجة الأولى ، فعندما قدمت المادة ٤٧٨ قبل

النظر فيها ، كانت تتضمن شروطا قاسية لقبول دعاوى الاسترداد - ايداع مبلغ كمقدم ورسوم قضائية ، وكفالة مثلى الرسوم - وهذه الشروط تجعل من يقدمون على رفع هذه الدعاوى يفكرون أكثر من مرة قبل الاقدام عليها ، لتعرض هذه المبالغ المدفوعة للضياع فى حالة رفض دعوى الاسترداد ، بموجب المادة الأخرى ٤٧٩ ، التى قضت على رافع الدعوى - فى حالة رفضها - بالتضمينات ، وبإلزامه بجميع المصاريف التى ترتبت على دعواه ، فضلا عن جواز مصادرة الكفالة فى حالة الحكم فى الدعوى بعدم الاختصاص أو ببطالان صحيفة الدعوى أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بسقوطها .

ولما كانت هذه المعوقات قد وضعت فى سبيل دعاوى الاسترداد لوقف الدعاوى الكيدية الكثيرة منها ، فقد تمسكت الأقلية بلجنة الحقانية بضرورة الغاء الكفالة ، التى قد تحول بين الفقراء وبين رفع دعاوى استرداد محقون لها ، وفى الوقت الذى اعترض فيه بعض أعضاء المجلس عليها - اسماعيل سليمان حمزه - طالبت الأغلبية بالإبقاء عليها .

ولما كان الهلباوى أحد أعضاء الأقلية بلجنة الحقانية ، التى تمسكت بالغاء مبدأ الكفالة ، فقد تمسك بذلك عند مناقشة نفس الموضوع بمجلس النواب ، لأن فى وجود النص على الكفالة اجحافا بالفقراء ، خصوصا وأن هناك ضمانات يوفرها التعديل الجديد تضمن الحد من رفع دعاوى الاسترداد الكيدية ، ولهذا تمسك بعدم تقرير الكفالة مهما قلت ، وعندئذ انتهى رئيس المجلس الى اجراء التصويت على الإبقاء على الكفالة من عدمه ، وبأخذ الآراء تقرر رفضها بأغلبية الأصوات (٧١) .

وهكذا مكنت الثقافة القانونية للهلباوى ، أن يكون له حضور دائم ، داخل مجلس النواب عند مناقشة المسائل القانونية المعقدة ، التى تستوجب فيمن يتعامل معها الخبرة القانونية ، كما ساهم فى المناقشات التى دارت حول مشروعات القوانين المقترحة . سواء من جانب الأعضاء أو الحكومة . فضلا عن أنه كان فى مقدمة الأعضاء القانونيين المهتمين بالنظر فى القوانين المطلوب تعديلها أو تعديل بعض موادها لتتماشى مع العصر .

وبعد أن حاولنا إبراز بعض القضايا التى حظيت باهتمام ومشاركة الهلباوى داخل برلمان الائتلاف ، بقى أن نقف على طبيعة العلاقة بينه وبين باقى النواب الدستوريين داخل المجلس . وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الاطلاع على المناقشات ، والمواقف الخاصة بكل نائب فيها .

وبالاطلاع على المناقشات التى دارت تحت قبة برلمان الائتلاف حول بعض القضايا ، التى شاركت فيها الهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين ، يتضح لنا أن رؤى النواب اتفقت فى بعض الأحيان حول الموضوع الواحد ، واختلفت فى أحياء كثيرة . ويعزى هذا الاختلاف الى أنه ربما أن هؤلاء الأعضاء لم يدرسوا اكهية برلمانية لحزب ، خطة معالجات الموضوعات ، قبل عرضها ومناقشتها بمجلس النواب ، مما يكفل لهم الخروج بخطة واضحة لمعالجة الموضوعات المطروحة تعبر عن وجهة نظر حزبهم ولهذا جاءت معالجتهم للموضوعات داخل المجلس ارتجالية ، ومن خلال مواقف فردية .

ويؤكد هذا اختلاف الهلبساوى مع بعض هؤلاء النواب الدستوريين ، فى مناقشة بعض الموضوعات داخل المجلس ، فعند مناقشة مشروع قانون ثلث الزمام ، وبالذات المادة الأولى ، المحددة لزراعة القطن بثلاث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ - ١٩٢٩ ، والتى

رأت لجنة الزراعة استبعاد الاستثناءات السابقة للأراضي غير الصالحة لزراعة الحبوب من نص المادة ، فبينما ذهب اسماعيل صدقى الى الإبقاء على الاستثناءات ، وكذلك تعميمها فى الجهات التى لاتصلح لزراعة الحبوب ، تمسك الهلباوى بتأييده للجنة الزراعية فى الغائها للاستثناءات . كذلك اختلف مع محمد على علوبة حول المادة الثالثة ، ومؤيدا أيضا رأى اللجنة (٧٢) .

ومما يؤكد على غياب التنسيق بين نواب حزب الاحرار الدستوريين اختلافهم فيما بينهم ، أثناء مناقشة مشروع قانون التعليم برياض الأطفال ، وبخاصة المادة الثالثة منه ، والتى أعطت لوزير المعارف حق تحديد المصروفات المدرسية بهذه المدارس بقرار منه ، بعد تصديق مجلس الوزراء ، وبينما رأى عبد السلام عبد الغفار ، اضافة عبارة الى هذه المادة تنص على « ألا تتكلف خزانة الدولة مليما واحدا » ذهب الهلباوى الى أن الواجب يحتم على النواب تشجيع هذه المدارس ، وعدم وضع معوقات مالية فى طريقها لأن « الرجل فى سن الثلاثين الى الخمسين يكون عنده حوالى ثلاثة اولاد فى المدارس يكون « أحدهم » فى مدرسة رياض الأطفال ، و « الثانى » فى الابتدائى و « الثالث » فى التجهيزى أو العالى ، فاذا أثقلنا ظهره بنفقات ابنه الذى يتعلم فى مدارس رياض الأطفال . . . كان ذلك من الظلم المبين » (٧٣) .

كذلك اختلف النواب الدستوريون مع الهلباوى حول تحديد مدة القضاء على الأمية ، والتى كانت قد تحددت بعشر سنوات تتعاون خلالها وزارة المعارف ، ومجالس المديرىات فى انشاء المدارس اللازمة بشكل مرحلى ، على أن تتحمل الوزارة ٦٠٪ من التكاليف فى حين تتحمل مجالس المديرىات الـ ٤٠٪ الأخرى . وعندما طرح الموضوع للمناقشة ، قدم عبد السلام عبد الغفار

تصورا لحل المشكلة يتفق مع رؤية المعتدلين ، مبينا رغبة الجميع فى أن تصل البلاد الى الكمال فى كل شىء « لكن يجب أن نتدرج فى هذا السبيل ، وأن نتريث قليلا لأن التعليم ليس هو كل شىء مطلوب لنا ، بل هناك مسألة الصحة العمومية ٠٠٠٠ وانى افضل العناية بصحة الفلاح على العناية بتعليمه ، ولهذا أطلب اطالة المدة» أما الهلباوى فاعتبر أن بقاء الأمية وانتشارها بنسبة ٩٠ ٪ فى مصر من الأمور المحزنة ، والتي لا تتفق مع كرامة الأمم الحديثة ، لكى نكون أمة مستقلة ، لابد أن نتطهر من آفة الأمية بسرعة ، وليكن فى خمس أو ثلاث سنوات ، وأقصى ما يجب أن يقدر لذلك عشر سنوات (٧٤) •

ولايعنى هذا أن الهلباوى وغيره من نواب حزبه داخل البرلمان ، قد اختلفوا على طول الخط حول كل الموضوعات بل كثيرا ما تلاقى رؤاهم حول كثير من القضايا ، التى أثرت داخل المجلس والتي تتعلق بمصالحهم الخاصة •

فأثناء نظر المجلس تقرير لجنة المالية وخاصة مصروفات الموظفين ، عالج لكل من عبد السلام عبد الغفار و ابراهيم الهلباوى قضية ارتفاع مرتبات الموظفين بطريقة تكاد تكون واحدة ، فأشارا الى أنها بلغت حدا من الضخامة أرهق ميزانية الدولة ، نتيجة العلاوات التى حصلوا عليها منذ أن وضع كادر خاص بهم ، ابان الحرب ، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات المعيشة • أما بعد انخفاض أسعارها عن زمن الحرب ، فليست هناك حاجة لاستمرار هذا الارتفاع فى مرتباتهم ، ثم ذهب عبد السلام عبد الغفار ، الى المطالبة « بوضع كادر جديد « للموظفين » أما الهلباوى فاقترح وقف العلاوات الدورية الى أن تنتهى لجنة الموظفين العليا من عملها ووضع الكادر اللازم » (٧٥) •

كذلك اتفق الهلباوى مع نواب حزبه داخل مجلس النواب ،
أثناء مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديریات •
فعند مناقشة شرط النصاب المالى فى المرشح ، اتفق مع أحمد
عبد الغفار ، على أن يكون المرشح ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن
ثلاثين جنيها ، مخالفين بذلك من كانوا يقترحون تخفيضها الى
عشرين جنيها ، وتجلى حرصهم التلقائى على مصالحهم ، عند
مناقشة هذه النقطة ، فى اقتراحهم الى صيغة واحدة ، تضمن لهم
التمايز الاجتماعى فبينما رأى أحمد عبد الغفار أن تخفيض الضريبة
سيجعل « حملة شهادة العالمية من الأزهر ٠٠٠ يراحمون أصحاب
المصالح الحقيقية فى البلاد • فاما أن تقرر ضريبة معقولة واما أن
تلقى الضريبة بتاتا ، وبذلك نفتح باب الانتخاب على مصراعيه
ويصبح الأمر فوضى » • أما الهلباوى فقد رأى الا تخفض الضرائب
أكثر من ذلك « لأن مجالس المديریات هى بمثابة مجالس الادارة فى
البنوك فيجب أن يفكر العضو دائما بأن قراره فى المجلس يؤثر على
ماليته » (٧٦) •

كذلك وقفت الهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين موقفا
واحدا ، عندما أدركت أن مصالحها أو كيائها داخل المجلس تعرض
للاهانة ، اثر الخلافات التى دارت داخل المجلس ، والتى فجرها
العضو الوفدى محمد صبرى أبو علم أفندى عندما تحدث فى جلسة
١٦ مايو ١٩٢٨ ، بعد أن تحدث بعض الأعضاء الوطنيين
والدستوريين بلهجة وجدوا فيها اهانة انسحبوا على أثرها من
الجلسة احتجاجا عليه (٧٧) •

كذلك اتفق الهلباوى مع الهيئة البرلمانية لحزبه فى تقدير
مصير السخرة ، عندما أثير نقاش حول الغائها ، وتقرير مبلغ
١٠٠٠ر ١٠٠ جنية كأجور لخفارة الجسور ، حيث عارضوا -

عبد السلام عبد الغفار ، وأحمد عبد الغفار وإبراهيم الهلباوى -
تخصيص هذا المبلغ لالغاء السخرة ، التى تعتبر من الأعمال العامة
التى يجب على كل مصرى اداءها بلا مقابل ، ان لم يكن فى الجيش ،
ففى حماية الثروة العامة من الغرق ، وهذا لا يتنافى مع الحرية
الشخصية وانتهوا الى المطالبة بوضع قانون جديد للمعونة يسرى
على المصريين بلا فرق ولا تمييز (٧٨) .

وهكذا تطلع الهلباوى لعضوية البرلمان فى مستقبل حياته ،
فأنهى حياته السياسية فيه ، بعد أن ذاق مرارة الهزيمة الانتخابية
عندما فشل مرتين متتاليتين فى الفوز بنبأية دائرته ، وان كان قد
نجح فى الثالثة فبتأييد من الوفد لتكوين برلمان الائتلاف ، الذى
استمر حوالى ثلاث سنوات كان الهلباوى أثناءها مثالا للجد
والالتزام بالعمل النيابى ، ولهذا كانت له مداخلاته فى كل
الموضوعات - تقريبا - التى كانت تعرض على المجلس ربما لتوزع
اهتماماته ما بين القانون والسياسة ، والاقتصاد والاجتماع أيضا .
فقد اهتم بالقضايا الاجتماعية ، وخاصة مايتصل منها بالصلاح
« كالتعليم والصحة وغير ذلك » كما اهتم بالقضايا الاقتصادية سواء
مايهم منها أصحاب المصالح ، أو الدولة ، أيضا كانت له بصماته
الواضحة ، على القوانين التى أقرها المجلس بعد مناقشة
موادها .

وفى كل هذه المداخلات والمناقشات داخل المجلس ، كان
الهلباوى يلتقى مع الهيئة البرلمانية لحزبه عند مصالحهم ، وفيما عدا
ذلك اختلفوا فى معظم المناقشات حول بعض الموضوعات ، ويعزى
هذا الاختلاف الى غياب التنسيق فيما بينهم كهيئة برلمانية لحزب ،
تقوم على دراسة الموضوعات الواردة بجدول الأعمال والوصول
الى رأى محدد يمثل وجهة نظر الحزب .

ـ الخاتمة ـ

لقد اتضح لنا ان امكانات الاعتدال والتطرف كانت متوافرة لدى التيارات السياسية المصرية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وأن تأرجح المعتدلين بين التطرف والاعتدال المألوف كان محدوداً ، كما أن خروجهم على اعتدالهم ، لايعنى أن مصالحهم مع المحتلين قد تضاربت ، بل جاء ميلهم الى التطرف مرتبطاً بحلول سياسة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية ، والتي حتمت عليهم البحث عن وسيلة لحمايتهم من الخديو والمتطرفين معا ، وللضسفت على المحتلين لتغيير سياستهم تجاههم ، بعد أن فقدوا التأييد الذى عودهم عليه كرومر .

وقد كان الهلباوى أحد هؤلاء المعتدلين ، الذين ارتبطوا بجماعة الامام محمد عبده ، والذين تملكوا قدرا من المال املسى عليهم مواقف لاتتعارض مع الاحتلال ، الذى ارتبطت مصالحهم به . لهذا كان الهلباوى ضمن أول تجمع سياسى لأصحاب المصالح الحقيقية ، الذين ساعدهم كرومر على اصدار صحيفة تكون لسان حالهم ، وبعد صدورها بأقل من عام اعلنوا عن تأسيسهم لحزب سياسى « حزب الأمة » تمسك منذ البداية بالاعتدال الواضح تجاه المحتل والدستور . الى أن حلت سياسة الوفاق فارتد عن اعتداله الى حين ، ومال الى التطرف المشوب بالحذر والحرص الشديدين نظرا لمصالحهم الخاصة ، ولهذا عندما أدركت سلطات الاحتلال استحالة حكم مصر بالاتفاق مع الخديو والمعتدلين معا ، فى الوقت

الذى رأت فيه عدم الحاجة الى استمرار الوفاق مع الخديو ، بعد أن انتهت مهمة الوفاق . فى تعرية المتطرفين والبدء فى تصفيقتهم بقوانين قمع كان قد شارك الخديو بشكل أو بآخر فى إصدارها .

أعد المعتدلون أنفسهم لكى يحلوا محل الخديو بالنسبة للإنجليز ، وذلك عندما فكروا فى إنهاء سياسة الوفاق خاصة عندما وصل معتمد جديد « لكتشنر » كان بين الخديو وبينه رصيد من العداء يرجع لأقل من عشرين عاما بقليل أثناء حادث الحدود سنة ١٨٩٤ .

ومنذ ذلك الحين راح المعتدلون - قبيل الحرب العالمية الأولى - يسعون لإيجاد حل للمسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا ، وعلى الرغم من زهاب هذه المحاولات أدراج الرياح ، إلا أنهم كانوا أول من رحب بالوعد البريطانى للمصريين عند بداية الحرب ، ولم يمانعوا فى الوقوف الى جانب بريطانيا حتى تنتهى الحرب مقابل وفائها بالوعد التى قطعتها على نفسها للمصريين فى بداية الحرب وإبانها .

وعندما وضعت الحرب أوزارها ، ووجدوا أن نية بريطانيا متجهة الى عدم الوفاء بتعهداتها نحو مصر تقدموا الجماعات المصرية ، التى كانت تبحث عن وسيلة لحل المسألة المصرية حيث انتهوا الى تأليف الوفد المصرى الذى حددوا له اسلوبا معتدلا فى السعى من أجل الاستقلال ، ومع هذا قبضت سلطات الاحتلال على قيادته ، وألقت بها فى المنفى ، وعندئذ اندلعت ثورة ١٩١٩ ، والتى انصهر فى أتونها المجتمع المصرى بكل شرائحه الاجتماعية ، مما حتم على المعتدلين قيادتها ، حتى يتسنى لهم توجيهها بما يتفق مع مصالحهم .

ولما أدركوا استحالة تمثيلهم أداة ضغط على بريطانيا بمفردهم ، وذلك للافراج عن زعماء الوفد ، والسماح لهم بالسفر لعرض القضية

المصرية أمام مؤتمر الصلح ، فقد قرروا استغلال الثورة في تحقيق ذلك ، ثم تحويل مسارها بعد ذلك - باعتبارهم قادتها - بشكل لايتعارض مع مصالحهم .

لهذا أجبروا على قيادتها ، في أشد فترات عفا وان لم يجاروا هذا العنف على طول الخط ، - وتجلى ذلك في اضراب المحامين وتنظيمه ، وموقفهم من اضرابات الموظفين ، وكذلك أزمة الأرمن - . وبعد أن تقرر الافراج عن المنفيين والسماح لهم بالسفر ، قرر المعتدلون تفريغ الثورة من شحنات العنف ، وتحويل مسارها في الداخل بما لا يتعارض مع مصالحهم ، هذا ، في الوقت الذي سعى فيه المعتدلون في الوفد المسافر ، الى تقريب وجهات النظر بين سعد زغلول وملتر في أوربا، للوصول الى اتفاق في أسرع وقت ممكن لوقف تصاعد العمل الثوري ، وعندما أحسوا بأن سعد زغلول بدأ يميل الى التشدد ، انشقوا على الوفد ، ليعدوا أنفسهم لمهمة التفاوض مع الانجليز ، الذين أخذوا يبحثون عن المعتدلين المصريين .

لذلك جاءت مفاوضات عدلى - كيرزون ، والتي لم تنته الى النتائج التي كان قد تم التوصل اليها في مفاوضات سعد - ملتر، ورغم رفض عدلى يكن لها ، باعتبارها دون الأمانى الوطنية التي علق عليه تحقيقها ، الا أنه وافق الانجليز على امكانية ضلالية ماتم التوصل اليه معه ليكون محورا للعلاقات المصرية - البريطانية وذلك الى حين تصفية المسائل المختلف عليها في مفاوضات أخرى ، وقد كان صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من العوامل المساعدة على مزيد من تفريغ الثورة من العنف ، عندما نص على الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، كما أنه أرضى المعتدلين عندما سمح لهم - بموجب النص على وضع دستور بواسطة جمعية وطنية - بقدر من المشاركة السياسية .

وتألفت لجنة لوضع الدستور . وقانون الانتخابات . مثل المعتدلون معظم أعضائها . لهذا جاء الدستور . وقانون الانتخابات كى يرسى مصالحهم الى ابعاد الحدود . وعلى الرغم من دخولهم انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ . على اساس قانون الانتخابات الذى وضعوه ، الا انهم فشلوا فى الحصول على الأغلبية داخل البرلمان امام حزب الوفد ، الذى دخل هذه الانتخابات ، رغم معارضته الشديدة للدستور وقانون الانتخابات . ولم يتمكن المعتدلون وحزب الأحرار الدستوريين ، من أن يمثلوا بعدد متواضع من النواب داخل البرلمان ، الا فى برلمان الائتلاف .

وحتى ارتفاع نسبة تمثيل المعتدلين داخل برلمان الائتلاف ، كانت يرضى الوفديين الذين وافقوا على الا ينافسوا الدستوريين فى دوائرهم المضمونة ، كما وقفوا الى جانب بعض من رشعوا خارج هذه الدوائر ، والذين كان يستحيل عليهم ان يوفقوا فى الانتخابات بمفردهم ، ومن هؤلاء ابراهيم الهلباوى .

وقد كان لابراهيم الهلباوى داخل برلمان الائتلاف اهتمامات بكافة الموضوعات التى تظنها مجلس النواب ، سواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية ام تشريعية . حيث امسهم فى المناقشات التى دارت حول كثير من الموضوعات الاقتصادية ، والتى اقترت اثناءها من يمكن تسميتهم بالهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين - وذلك فى بعض الأحيان - وخاصة عند مناقشة الموضوعات التى تمس مصالحهم ، اما فيما عدا ذلك فقد اختلف كثيرا معهم ، مما يؤكد على غياب التنسيق وتوزيع الأنوار فيما بينهم كهيئة برلمانية لحزب ، يجب عليها مناقشة الموضوعات الواردة بجداول أعمال المجلس ، خارج قاعة المجلس والاتفاق على موقف موحد تجاهها وطرح حلول لها ، تمثل رؤية حزبهم وليست رؤية الأعضاء الفرعية .

كذلك تدخل الهلباوى فى المناقشات التى دارت داخل مجلس النواب ، حول بعض القضايا الاجتماعية ، التى تمس قطاعا عريضا من المصريين سواء فى الريف أو المدينة ، وقد جاءت مناقشاته متعاطفة ، مع هذه الفئات الاجتماعية مؤكدة على ضرورة توفير بعض الخدمات الاجتماعية لهم ، سواء أكانت تعليمية أو صحية ، والحد من اضرار أصحاب المصالح الزراعية بهم - فى قانون ثلث الزمام ..

وقبل دخول الهلباوى الى البرلمان ، ترافع فى أشهر القضايا السياسية والوطنية فى مصر فبعد موقفه غير المشرف من الحركة الوطنية فى دنشواى فقد اتجه - وربما فى محاولة للتكفير عن ذنبه - للترافع عن المتهمين فى أهم القضايا الوطنية فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، حيث ترافع عن ابراهيم الوردانى ، فى قضية مقتل بطرس غالى ، وترافع عن شفيق منصور ، فى قضية مقتل السيرلى ستاك وقد جاءت مرافعاته فى كلتا القضيتين لتدل دلالة قاطعة على قوة وشدة تأييده للحركة الوطنية ، ربما بعد ان لقنه ابراهيم الوردانى درسا فى الوطنية .

هوامش الفصل الخامس

- (١) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .
- (١) نفس المصدر : ص ١٠١ .
- (٢) نفس المصدر : ص ١٠١ .
- (٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (٥) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- (٦) نفس المصدر : ص ١٩٩ ، محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
- (٧) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٣ ، السياسة ، عدد ٦٨٠ ، ٦ يناير ١٩٢٥ .
- (٨) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ٢٤٢ .
- (٩) السياسة : عدد ٦٩٦ ، ٢٥ يناير ١٩٢٥ « خطاب ابراهيم الهلباوى » الحزب ٢٣ يناير ١٩٢٥ ، وعدد ٧٠٨ ، ٨ فبراير ١٩٢٥ « خطبة الهلباوى بك التى ألقاها بدار الحزب أمس الاول » .
- (١٠) نفس المصدر : عدد ٧٣٣ ، ٦ مارس ١٩٢٥ « خطبة الهلباوى فى دائرته » .

- (١١) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٤٣ .
- (١٢) نفس المصدر : ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، يونان لبيب رزق : تاريخ
الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
للأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .
- (١٣) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ،
دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣٨ .
- (١٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق ، تاريخ
الوزارات المصرية ، ص ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .
- (١٥) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ، ص ٢٩١ .
- (١٦) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ٢٤٨ .
- (١٧) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ص ٢٩٢ .
- (١٨) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٧ .
- (١٩) تقارير الأمن ، تقارير محافظة مصر ، تقرير حكمدارية بوليس
مصر ، ادارة الضبط ، فرع « ب » صورة تقرير أحد مندوبى الأمن العام
في ٢٤ يناير ١٩٢٦ .
- (٢٠) السياسة : عدد ١٠٨٣ ، ١٨ أبريل ١٩٢٦ ، وعدد ١٠٨٤ ،
١٩ أبريل ١٩٢٦ .
- (٢١) تقارير الأمن العام : تقارير محافظة مصر ، تقرير حكمدارية بوليس
مصر ، ادارة الضبط فرع « ب » صورة تقرير أحد مندوبى الأمن العام في
٢٤ يناير ١٩٢٦ .
- (٢٢) السياسة : عدد ١٠٦٩ ، ٤ أبريل ١٩٢٦ « الأحزاب المؤتلفة ،
الترشيحات لمجلس النواب » .
- (٢٣) مضابط مجلس النواب : ملحق لمضبطة الجلسة الأولى ،
١٠ يونيه ١٩٢٦ ، ص ٧ ، ومضبطة الجلسة السابعة عشرة ، ٢٤ يوليه ١٩٢٦ ،
ص ٢٢٥ .
- (٢٤) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٨ .

(٢٥) السياسة : عدد ١١٢٠ ، ٤ يونية ١٩٢٦ ، في فندق الكونتنتال
« النواب يكرمون دولة سعد باشا » .

(٢٦) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب : ١٠ يونية ١٩٢٦ ، ص ٢ ،
والجلسة الثانية ، ١٢ يونية ١٩٢٦ ، ص ١٢ .

(٢٧) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس عشر ، الجلسة
الأولى ، ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ١١ .

(٢٨) نفس المصدر : الجلسة الثانية ، ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ص
١٨ - ٢٠ ، مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب ، ١٢ يونية ١٩٢٦ ،
ص ص ١٧ ، ٢٤ ، ومضبطة الجلسة الثالثة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ ، ص ٢١ .

(٢٩) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٧٠ .

(٣٠) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ .

(٣١) وهذه الجلسات هي ، ٧ مارس ١٩٢٧ ، ١٤ أبريل ١٩٢٧ ،
٢٦ أبريل ١٩٢٧ ، ٢٤ أبريل ١٩٢٨ ، ٢٤ مايو ١٩٢٨ .

(٣٢) مضبطة الجلسة الحادية والخمسين والثانية والخمسين لمجلس
النواب ، ٢٤ و ٢٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص ٨٠٣ ، ٨٢١ .

(٣٤) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .

(٣٥) محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٦ ،
دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٢٤٣ .

(٣٦) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٩٤ .

(٣٧) مجلس الشيوخ : الانعقاد السادس عشر ، الجلسة الرابعة :
٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ ، ص ٢٩ .

(٣٨) مضبطة الجلسة الثامنة والسبعين لمجلس النواب ، ٧ يونية ١٩٢٨ ،
ص ص ١٢٢٨ - ١٢٣٠ .

(٣٩) نفس المصدر : ص ص ١٢٣٠ - ١٢٣١ .

- (٤٠) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦٢ .
- (٤١) مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب : ١٩ سبتمبر ١٩٢٦ ، ص ٣ - ٤ .
- (٤٢) مضبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس النواب : ٢٦ يونية ١٩٢٦ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .
- (٤٣) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦٢ .
- (٤٤) مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب : ٣١ يولية ١٩٢٦ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
- (٤٥) نفس المصدر : ص ٢٨٨ .
- (٤٦) نفس المصدر : ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .
- (٤٧) نفس المصدر ، ص ٢٩١ .
- (٤٨) مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب : ٨ فبراير ١٩٢٨ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٩ .
- (٤٩) نفس المصدر : ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .
- (٥٠) مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس النواب : ٢٥ يناير ١٩٢٨ ، ص ٣٦٤ - ٣٦٦ .
- (٥١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب : ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ١٦٣ - ١٦٨ .
- (٥٢) نفس المصدر : ص ١٦٩ - ١٧٠ .
- (٥٣) مضبطة الجلسة الأربعين لمجلس الشيوخ ، ٢٦ يولية ١٩٣٧ ، ص ٧٩٩ .
- (٥٤) مجلس الشيوخ ، الانعقاد السادس عشر ، الجلسة الاولى ، ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ١٣ .
- (٥٥) نقابة المحامين : المرجع السابق ، ص ٦١ .

- (٥٦) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب : ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ،
ص ص ٨٠ - ٨١ ، ٨٤ .
- (٥٧) نفس المصدر ونفس الصفحات .
- (٥٨) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس النواب ، ١٣ أبريل
سنة ١٩٢٧ ، ص ٧٤٧ .
- (٥٩) نفس المصدر ، ونفس الصفحات .
- (٦٠) مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين لمجلس النواب : ٩ مايو ١٩٢٧ ،
ص ٩٠٦ .
- (٦١) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين : ١٣ أبريل ١٩٢٧ ،
ص ص ٧٤٦ - ٧٤٧ .
- (٦٢) مضبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس النواب : ٢٦ يولية ١٩٢٦ ،
ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والجلسة الثامنة والأربعين ١٨ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص
٧٢٤ ، ٣٧٩ - ٧٤٠ .
- (٦٣) مضبطة الجلسة الثلاثين لمجلس النواب : ١٦ فبراير ١٩٢٧ ،
ص ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .
- (٦٤) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب : ٦ ديسمبر ١٩٢٧ ،
ص ص ٥٧ - ٥٨ .
- (٦٥) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٥ .
- (٦٦) مضبطة الجلسة السادسة عشرة لمجلس النواب : ٥ يناير ١٩٢٧ ،
ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- (٦٧) مضبطة الجلسة الثانية والخمسين لمجلس النواب : ٢٥ أبريل
١٩٢٨ ، ص ٨٣٤ .
- (٦٨) مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب : ٧ مايو ١٩٢٨ ،
ص ص ٩٠٧ - ٩١١ .
- (٦٩) مضبطة الجلسة السادسة والسبعين لمجلس النواب : ١١ يونية
١٩٢٨ ، ص ص ١٣١١ ، ١٣٢٢ - ١٣٢٣ .

- (٧٠) مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لمجلس النواب : ١٧ يولية ١٩٢٦ ،
ص ١٥٩ - ١٦٠ .
- (٧١) مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس النواب : ٢٣ فبراير ١٩٢٧ ،
ص ٥٠١ - ٥٠٦ .
- (٧٢) أرجع الى ص ١٥٤ وما بعدها .
- (٧٣) مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس النواب : ٢٥ يناير ١٩٢٨ ،
ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .
- (٧٤) مضبطة الجلسة العادية والعشرين لمجلس النواب : ٢١ يولية ١٩٢٦
ص ٢٨٧ - ٢٩١ .
- (٧٥) مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين لمجلس النواب : ١٨ أبريل
١٩٢٨ ، ص ٧٣٤ ، ٧٣٧ - ٧٤٠ .
- (٧٦) مضبطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب : ١٠ يناير ١٩٢٨ ،
ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- (٧٧) مضبطة الجلسة الرابعة والستين لمجلس النواب : ١٧ مايو ١٩٢٨ ،
ص ١٠٣٤ - ١٠٥٣ .
- (٧٨) مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين لمجلس النواب : أول
مايو ١٩٢٨ ، ص ٨٦٥ - ٨٦٨ .

المصادر والمراجع

أولا الوثائق :-

(١) غير المنشورة

ـ محفوظات دار الوثائق القومية بالقلعة
« مجموعة تقارير الامن » محافظة مصر »

(ب) المنشورة

- ١ - لجنة الدستور : محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤
- ٢ - : لجنة وضع المبادئ العامة ، القاهرة ١٩٢٧
- ٣ - محمد احمد انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ،
والمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
الجزء الأول ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة - بدون
تأريخ .
- ٤ - مضابط مجلس النواب فى الفترة من ١٩٢٦ - ١٩٢٨
- ٥ - مضابط مجلس الشيوخ فى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٤٠

ثانياً المنكرات :-

(١) غير المنشورة :-

- ١ - منكرات إبراهيم الهلباوى وتقع فى كراستين ومودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة .

(ب) المنشورة :-

- ١ - احمد شفيق : منكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الاول من يناير ١٨٩٢ - ١٩٠٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة - ١٩٢٦ .
- ٢ - : منكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثالث ، دار مجلتى للطبع والنشر ، القاهرة « بدون تاريخ » ،
- ٣ - احمد لطفى السيد : قصة حياتى ، كتاب الهلال ، العدد ١٢١ ، القاهرة فبراير ١٩٦٢
- ٤ - محمد حسين هيكل : منكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول من ١٩١٤ الى ١٩٢٧ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
- ٥ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : منكرات عبد الرحمن فهمى يوميات مصر السياسية ، الجزء الاول ، اشراف يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٨ .

ثالثاً : الدوريات

- ١ - الجريدة مارس ١٩٠٧ ، وديسمبر ١٩٠٨
- ٢ - المقطم ١٩٠٦
- ٣ - السياسة ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ .

رابعاً المراجع

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩ .
- أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ . الطبعة الثالثة ، دار الكاتب المصرى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧ .
- أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة - ١٩٧٩
- : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ م
- الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .
- أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، المختارات السياسية « جمعة اسماعيل مظهر » مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ م .
- آرثر ادوارد جولد شـميت « الابن » : الحزب الوطنى المصرى مصطفى كامل ومحمد فريد ، ترجمة فؤاد دواره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ .
- انور الجندى : تطور الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية ،
- الأهرام:مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٦٩ .

- تيودور روتشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ،
ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ .
- جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر من
١٨٦٦ الى ١٩٥٢ م ، ترجمة سامى الليثى ، مكتبة مدبولى
القاهرة ، د . ت .
- حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، الطبعة الثانية
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- رموف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل
الملكيّات الزراعيّة الكبيرة ، ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، الطبعة
الأولى دار الفكر الحديث للطباعة والنشر - القاهرة
١٩٧٣ .
- سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال
الانجليزى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة
١٩٦٨ .
- عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضى الزراعيّة ودورهم
فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ م ، الطبعة الأولى ،
دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ م ،
- عباس محمود العقاد : سعد زغلول زعيم الثورة ، كتاب
الهلل ، العدد ٤٥٢ ، أغسطس ١٩٨٩ .
- عبد الحليم الجندي : جرائم واغتيالات القرن العشرين ج١ ،
الطبعة الأولى ، دار سعد مصر ، القاهرة ، ١٩٤٥ ،
- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة
المصرية حتى سنة ١٩١٤ ط ، دار المعارف القاهرة ١٩٧١ ،

• : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية الجزء الثانى
الطبعة الاولى ، دار البوابة بيروت ١٩٧٥ م •

– عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
تاريخ مصر القومى من ١٨٩٢ الى ١٩٠٨ ، الطبعة الثانية
النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٥ م •

• : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الرابعة
دار المعارف القاهرة ١٩٨٣ ،

• : مصطفى كامل باعث النهضة المصرية ، كتاب الهلال ،
العدد ٤٧٠ ، فبراير ١٩٩٠ •

– عبد الحامى محمد احمد : الفكر السياسى للامام محمد
عبد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ،

– عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر
١٩١٨ – ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة
١٩٨٣ •

– عبد المنعم الجميع : الخديو عباس حلمى الثانى والحزب
الوطنى ١٨٩٢ – ١٩١٤ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة
١٩٨٢ م •

على الدين هلال : التجديد فى الفكر السياسى المصرى
الحديث ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات
العربية ، القاهرة ١٩٧٥ م •

– : السياسة والحكم فى مصر ، المعهد الألمانى ١٩٢٣ –
١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٧٧ •

- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .
- لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ،
- : النظام القضائى المصرى الحديث ١٩٧٥ - ١٩١٤ ط ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٨٤ م .
- محمد أحمد أنيس والسيد رجب حراز : التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة (ب . ت) .
- محمد أحمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، العدد (٩) من سلسلة تاريخ المصريين الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م .
- محمد جمال الدين المسدى : دنشواى ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- محمد خليل صاحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٦ دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- محمد سيد الكيلانى : حسين كامل ١٩١٤ - ١٩١٧ م ، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ،
- محمد عمارة : الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الكتابات

السياسية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .

– مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ – ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٥ .

– نقابة المحامين : ابراهيم الهلباوى . سلسلة اعلام المحاماة العدد الثانى القاهرة ١٩٨٢ .

– يونس لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .

– تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

خامسا : المقالات والبحوث .

– صلاح العقاد : مصطفى كامل وفرنسا ، أحد البحوث التى القيت فى ندوة بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ – ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والتى نشرتها فى كتاب بعنوان « مصطفى كامل » ، القاهرة ١٩٧٦ .

– صلاح عيسى : مصطفى كامل وقضايا الاصلاح الاجتماعى أحد البحوث التى القيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المشار اليها اعلاه .

- **عاصم الدسوقي :** محمد فريد في ضوء أوراقه ، دراسة لأوراق محمد فريد مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ ، المجلد الاول ، التي نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ضمن منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٧٨ .
- **فتحي رضوان :** مصطفى كامل رائدا وطنيا ، أحد البحوث التي القيت في ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المشار اليها سابقا .
- **مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :** أوراق مصطفى كامل « المقالات » الكتاب الاول ١٨٩٣ - ١٨٩٩ تحقيق يواقيم رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ ،
- **يونس إبيد رزق :** مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطني ، أحد البحوث التي القيت في ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المشار اليها سابقا .

الفهرس

تقديم	٥
الفصل الأول: الحركة الوطنية بين الاعتدال والتطرف فى المرحلة الأولى	٧
الفصل الثانى : الهلباوى فى مدرسة المعتدلين	٥٩
الفصل الثالث : الهلباوى وثورة ١٩١٩	٧٥
الفصل الرابع : الهلباوى والمرافعات السياسية	١٠٩
الفصل الخامس : الهلباوى والحياة النيابية	١٣٣
الخاتمة	١٦٩
قائمة المصادر والمراجع	١٨١

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية .
د . يونان لبيب رزق .
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية .
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى .
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين -
دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده .
د . زكريا سليمان بيومى .
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .
د . محمد كمال يحيى .
- ٥ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « الشيخ حسن المرصفى
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب » .
د . احمد زكريا الشلق .
- ٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث - « دور القوى السياسية
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ » .
د . سليمان نسيم .
- ٧ - دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د . شوقى عطا الله الجمل .

- ٨ - التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥
د . لطيفة محمد سالم .
- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان -
« دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية
١٨٢١ - ١٨٤٨ »
د . نسيم مقار .
- ١١ - حول الفكرة العربية في مصر - « دراسة في تاريخ الفكر
السياسي المصري المعاصر »
د . فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢ - صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة
تاريخية »
د . يواقيم رزق مرقص .
- ١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور
د . سامية حسن إبراهيم .
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤
د . أحمد بيباب .
- ١٥ - حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين
د . أحمد عصام الدين .
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا
د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم .

١٧ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « دراسة فى فكر أحمد
فتحي زغلول » .

د . أحمد زكريا الشلق .

١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة فى فكر عبد الرحمن
الرافعى » .

د . حمادة محمود اسماعيل .

١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - من
ملفات الخارجية البريطانية .

د . لطيفة محمد سالم .

٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

د . عادل حسين غنيم .

٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - « جمعية الانتقام » .

د . زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢ - قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .

د . زكريا سليمان بيومى .

٢٣ - فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .

د . حلمى أحمد شلبى .

٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى افريقيا .

د . شوقى الجمل .

١٩٣

(م ١٣ : المعتدلون فى السياسة)

- ٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال
البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
د . فاطمة علم الدين .
- ٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثائقية .
د . على شلش .
- ٢٧ - السودان في البرلمان المصري - ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
د . يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨ - عصر حكيان .
د . ١ / أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩ - صغار ملاك الأراضي الزراعية في مديرية المنوفية .
د . حلمي أحمد شلبي .
- ٣٠ - المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني .
د . سعيدة محمد حسني .
- ٣١ - دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢ .
د . عاصم محروس عيد المطلب .
- ٣٢ - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
د . اسماعيل محمد زين الدين .
- ٣٣ - دور الاقاليم في تاريخ مصر السياسي .
د . حمادة محمود أحمد اسماعيل .

وبين يديك :

المعتدلون في السياسة المصرية

د . أحمد الشربيني السيد

رقم الايداع ١٩٩١/٢٩٨١

الترقيم الدولى 0 — 2728 — 10 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

